

2 V 9

2 V 9

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲



۵۲۱۶

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کشف الایمان من تحریف ذب رب الارباب		
مؤلف: محمدرضا ابوالقاسم الطرانی		شماره ثبت کتاب
موضوع: شماره قفسه ۵۴۹۳		۴۲۴۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۹۲

١٠١٦٧ - الميرزا محمود بن أبي القاسم الطهراني المحاصر
 له كتاب كشف الأرتياح عن تحريف كتاب الأرباب برده
 على كتاب فصول الخطاب لميرزا حسين النوري عنه نسخة
 مخطوطة عند الشيخ عبد المولى الطريحي ١٢٥١
 فرغ منه مؤلفه ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥١
 من السنة الثانية من المائة الزاوية
 بعد الألف هجرية وعليه تقرير
 السيد ابوطالب الموسوي الزنجاني
 (إيمان الشيعة ج ٧ ص ١٦٠)



١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٦	١٦
١٧	١٧
١٨	١٨
١٩	١٩
٢٠	٢٠
٢١	٢١
٢٢	٢٢
٢٣	٢٣
٢٤	٢٤
٢٥	٢٥
٢٦	٢٦
٢٧	٢٧
٢٨	٢٨
٢٩	٢٩
٣٠	٣٠
٣١	٣١
٣٢	٣٢
٣٣	٣٣
٣٤	٣٤
٣٥	٣٥
٣٦	٣٦
٣٧	٣٧
٣٨	٣٨
٣٩	٣٩
٤٠	٤٠
٤١	٤١
٤٢	٤٢
٤٣	٤٣
٤٤	٤٤
٤٥	٤٥
٤٦	٤٦
٤٧	٤٧
٤٨	٤٨
٤٩	٤٩
٥٠	٥٠
٥١	٥١
٥٢	٥٢
٥٣	٥٣
٥٤	٥٤
٥٥	٥٥
٥٦	٥٦
٥٧	٥٧
٥٨	٥٨
٥٩	٥٩
٦٠	٦٠
٦١	٦١
٦٢	٦٢
٦٣	٦٣
٦٤	٦٤
٦٥	٦٥
٦٦	٦٦
٦٧	٦٧
٦٨	٦٨
٦٩	٦٩
٧٠	٧٠
٧١	٧١
٧٢	٧٢
٧٣	٧٣
٧٤	٧٤
٧٥	٧٥
٧٦	٧٦
٧٧	٧٧
٧٨	٧٨
٧٩	٧٩
٨٠	٨٠
٨١	٨١
٨٢	٨٢
٨٣	٨٣
٨٤	٨٤
٨٥	٨٥
٨٦	٨٦
٨٧	٨٧
٨٨	٨٨
٨٩	٨٩
٩٠	٩٠
٩١	٩١
٩٢	٩٢
٩٣	٩٣
٩٤	٩٤
٩٥	٩٥
٩٦	٩٦
٩٧	٩٧
٩٨	٩٨
٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠

شماره قفسه ٤٩٢

كتاب كشف الغطاء
الذي انزل على سيدنا محمد
صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة
القدر في شهر رمضان المبارك
والمعروف بكتاب الغطاء
او كشف الغطاء عن غيبه
او كشف الغطاء عن غيبه
او كشف الغطاء عن غيبه

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل
له عوجاً قبيهاً لينذر بأساً شديداً من لده ويطهر
المؤمنين والصلوة والسلام على من اتبعته
بالذكر الحكيم والفرقان العظيم محمد خاتم النبيين
وسيد المرسلين وعلى الائمة المنتجبين
علمه وتراجمة وجميه الذين خصهم الله بعلم التنزيل
وجعلهم المرجع في معرفة ما فيه من التفسير والتأويل
صلوة دائمة بدران السموات والارضين آمين

فتعريف

فيقول العبد المذنب الائم محمود بن ابي القاسم
عفي الله عن جبرائلهما في طال ما كنت في غيبته
موشة وموشة وموشة مما دعي الاسلام
والمسلمين في هذا الزمان من تكاثر الفرق
الذين قد احتوتوا ضعفاً ثمانين كل جانب
ومكان ممن قد علم الناس اقوالهم ولم يخف
على ذوي البصائر ضلالهم ولم يزل المسلمون
منهم في غيبته صفاً وطمية غيباً حتى حدثت
فيهم فرقة جديدة انت فشتهم سائر الفرق
وهوت محنتهم سائر المحن لان فيهم من
الفرق لم تجد اصل هذا الدين ولم تطعن على
الاسلام والمسلمين وان اكرمت جملة من
ضرياته واستباححت كثير من مكراته

وقد انخرقت هذه الفرقة عن دين المسلمين
 وطعنتم في نبوة خاتم النبيين قد اشبهوا في
 قلوبهم حب النصارى فاستخرجوا من كتبهم
 شبهات فابعدوا ايرادات على الاسلام
 بارودة زعموا انها مطالب جلية وايرادات
 محكمة في عقلية فافندوا في القائل تلك الشبهات
 على امثالهم من الجهمية والمثاقفة بهامع
 اشباحهم من اكفلة الذين لا يتبدلون فيها
 الى الجواب ويحسبون كل قيلة من خفة مواء
 فقه للصواب وقد اضافوا الى تلك الخلفات
 خرافات اخرى عند انفسهم كتموهما عن
 البصائر والعلل وبيد منها للجهمية والسفهاء
 وانه كما قال ابو الطيب واذا ما خلا الجبابرة

بحسب

بارض طليب الطعن وصدور النزاع لا تقدر على
 شق القبر بشبهة ان مورخى الاخرى لم يذكر
 في تواريخهم ولو وقع ذلك لتعرض للملوك
 واخرى يطعون بقا امام الزمان بدعوى ان
 مورخى النصارى قد ضبطوا اعمار السلفين
 ولم يعد فيهم من تجاوز المائة والخمسين سنة
 بيد ان الشبهة في اعجاز القرآن ودلالته
 على نبوة بنينا بدعوى وقوع التحريف فيه
 من المنافقين كما هو المحكى عن صاحب كتاب
 الحق من النصارى وصريح عبارة ابن
 الانجيزي في رسالته حيث ذكر فيها ما صله
 انه لا يمكن التمسك في اثبات نبوة محمد
 بالقرآن والابا انخبار الماثورة عنه قال

فلانه قد عرفت بعد محذور من شرار اصحابه
 باعتراف المسلمين واما الاخبار الماثورة عنه
 فلانها اولى بالتحريف واثق بالتعيين فان شر
 الامة اذا كانت هذه حالهم في كتاب بينهم
 المنزلة بزعمهم من الميثاقهم بتحريف اخبار
 الحق واعدادها ليعتد بشئ منهما في اثبات
 نبوته وهذه الخرافات واثباتها وان
 هؤلاء الجملة الا انها ادرى من بيت العنكبوت
 الذي موافق من البيوت ولا يستحق مورد
 الجواب لو صرح ضعفها عند اولى الالباب
 سوى الشبهة الاخيرة فانها تتحمل في الجملة
 الى الجواب حيث قد وقع القول به من
 بعض محدثينا وتبعهم عليه بعض الاخبار

من مذهبنا

من متنازهينا وكنا نترقب ان يكتب بعض
 ثنائسنا في الحال هذه الشبهة وازاحة
 هذه العلة فبينما نترقب ذلك فاذا برأى
 قد انتشرت بين الناس تسمية بفصل الخطأ
 في تحريف كتاب رب الارباب تصنيف
 ضل البازل والمحدث الكمال الحاج بهي
 حسين النور ورام تأييده وقد اثبت فيها
 التحريف والتغيير في القرآن وحاصل مفاد
 ان القرآن المقدس اول اليوم بين المسلمين
 مؤلف من كلام الله تعالى وكلام المنافقين حيث
 زعم انه قد بدلت كلمات كثيرة منه بكلمات
 المنافقين وزياتت ونقصت منه كلمات
 وروف كذا وكذا وعرفت منه كلمات

عن مواضعها بالتقديم والتأخير فقصت منديات
ومرور قدم بعضها على بعض فصارت كذلك كتابا
مبدئيا معاثر لما انزل على النبي ^ص واثبت فيه
ما ثبتت علمائنا في التوراة والابحار ^{لغير} من التوراة
والتحريف والتبديل واطال القول في مثل
القرآن لهما في ذلك زاعما انه قد وقع في
ما وقع في دينك المكتابين متدلا عليه
بالاخبار الواردة في ان كل ما وقع في الامم السابقة
يقع في هذه الامة صد والنحل والنحل والقذرة
بالقذرة ونسب القول بالتحريف الى جمهور القدر
وجعل المحمدين واساطين المتأخرين ^{فمنع}
من يجمع ذلك النكارة فواتر صدور القرآن
عن النبي بل تواتر كثير من معجزاته التي استدل

بها على نبينا

5
بها على نبوتها في كتب الكلام الا في ذلك مما
قصته ذلك الكتاب مما لا يمكن ان يقضي
العجب العجيب وبلغني عن بعض اهل الكتاب
انه اشهر بهذا الكتاب للطعن على القرآن
بالتحريف فرايت ان الخطيب قد عظم ^{الشبهة}
قد قويت ورخت في الاذهان وكان
تكون تلك الرسالة من اعظم المطامع
على الاسلام فاستشرت الله نعم ان الكتب
اوضح فيها حقيقة الحال واپين فيها التفصيل
دلة وما ذهب اليه في هذا الجدل وقد علم الله
مضى الى لم اقصد بذلك التشجيع على هذا القول
وانما قصدت به وجه الله نعم اشعار بالدين
واذاعة تلك الشبهة القبيحة عن اذهان

المسلمين فيما انشأه فيها طمعت به مستعينا بالله
 نعم وسميتها بكشف الارتباب عن تحريف كتاب
 رب الارباب ورتبتها على مقدمة وثلاث
 مقالات وخاتمة ففي ذكر وجوه التحريف
 التي ذكرها المحرث المذكور زعم وقوه في القرآن
 وما يتعلق بذلك من مقالاته لكي يعلم حال الكلام
 معه فمقول قد عقد الفاضل المذكور لبيان ان
 الاختلاف في التغير الممكن حصوله في القرآن والتمتع
 فيه مقدرة وذكر فيها ما يهذه عبارة اعلم ان التغير
 بالزيادة او بالقيصة او بالتبديل في مواضع
 معان من بدل حرفا بحرف فقد نقص حرفا وادخل حرفا
 تفصيل القرآن اكمرة والاية والحرف والاشراب
 والترتيب بين الموردين الذي بين الكلمات وعدة

بعضهم

بعضهم منها مذكور في السور والتبديل اجمع اختلاف
 المعنى اجمع بقاؤه في جميع بعضها مع بعض فالصور
 كثيرة الاولي زيادة السورة ولا ريب في اشتغالها
 العلم وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقولوا
 من مثله الثانية تبديل السورة وهي كالاولى الثالثة
 نقصان السورة وهو جازئ سورة المحمد وسورة النحل
 وسورة المائدة الرابعة زيادة الآية الخامسة تبديلها
 وهما متفقان بالاجماع وليس في اخبار التغير ما يدل
 على وقوعه بل فيها ما ينفى كحكاية السابعة نقصانها
 وهي كما في الاقسام في خمسة مثله والعصران الا ان
 لغو خبره فيه الى اخره لا يثبت ما اردنا نقله ثم ان في
 ذكر باني وجوه التحريف الممكنة مضافا الى الصور الثلاثة
 والسادسة وعدة منها زيادة الكلمة وامثلة لمن

تتبع رسالة كثيرة منها زيادة من في قوله تعالى يستلمون
 عن الانفال وفي زيادة او في قوله تعالى فانت خير منها او
 وفي زيادة من في قوله تعالى حتى شفقتوا عما تحبون الا في خبر
 مما سجد المصنف لرسالة ومنها نقصان الكلمات
 وذكر له امثلة منها نقصان كلمة في علي في مواضع
 ولا يحترث بعد قوله تعالى وما من نبي الا رسول ونقصان
 صلوة العجوة بعد قوله والصلوة الوسطى الا في خبر
 من الموارد ومنها تبديل الكلمة بغير ما دامت
 تصفح رسالة كثيرة بعد التبديل الى محذوالات
 في قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وال ابراهيم
 وال عمران علي العالمين وتبديل الى المرافق من المرافق
 في اية الوضوء وتبديل وتحتلون شكركم برزقكم تبديل
 من انعمت في سورة القاسم بالذين انعمت وتبديل

في الضالين

في الضالين بولاء الضالين وتبديل وقال الظالمون بقوله
 وتبديل الذين ظلموا وتبديل بولاءه الشياطين بما سئل
 الشياطين في قوله تعالى اتبعوا ما تستلو الشياطين على
 سليمان وتبديل ضعفاء باذلة في قوله تعالى فصرمكم الله
 بغير ذنوبكم اذلة وتبديل والمؤمنون بالمؤمنون في
 قوله تعالى فقل اعلموا فيسر الله عليكم دروسه والمؤمنون
 الى غير ذلك من التبدلات التي يحجبها المتبع
 ومنها زيادة الحرف كزيادة الف والدة في قوله تعالى
 اغفر لي ولوالدي ومنها نقصان الحرف كحذف
 في قوله تعالى فمما خسرتموه انتم انتم للناس بزرعكم
 المنزل كنتم خيرا ثم ونقصان الياسمين تزياني
 باليتني كنت تزياني بغيري ان المنزل كنت تزياني
 ومنها تبديل الحرف قال في الرسالة كتبت في الاول

باليائات في قوله نعم الثانيين العابدون الاية وان
 حق العبارة ان يقول كتبدل اليائات بالواو
 فان الموجود في المصحف الثانيون العابدون ومنها
 تبدل الحركات بعضها باخر كعصرون وميعرون
 الفضة بالفضة بالكة وعلى بعض في قوله نعم وهذا
 صراط على استقيم ومنها تبدل السكون بالهمزة
 كتبدل فحسب بسكون السين ورفع الياء بالهمزة
 وقبح الاخير في قوله نعم فحسب الذين كفروا الاية قال
 وباقي صور التبدل ياتي في محله ومنها الترتيب بين
 السور قال واشتله كثيرة فان الموجود في مصحف
 امير المؤمنين تقديم السور المكتبة على المدنية ومنها
 الترتيب بين الاقوال واشتله ايضا كثيرة فان
 في مصحف امير المؤمنين قدمت الايات المشتهرة

في
 نسخة

على المناسخة ومنها الترتيب بين الكلمات قال
 واشتله ايضا كثيرة لقوله نعم ان كان على نسخة
 وتتلوه من هدمه انا وحرته ومن قبله كذا موسى
 والموجود وتتلوه من هدمه ومن قبله كذا موسى
 انا وحرته وقوله نعم واهي الايموشا الدنيا يحيى
 والموجود منوت ونحيى وقوله نعم يا مريم اقمتي وال
 كعي واسجدى والموجود واسجد واسجد واسجد وقوله
 وبجاءت سكرة الحق بالموت والموجود سكرة
 الموت بالحق ومنها عدة الاي قال كذا قوله نعم
 صراط الذين فانه والاضالين عندنا وعند
 من عذرا بسطة خبر عن السورة وعليهم عذبت
 من الضالين الى ان قال بل على يانرا من نزول
 القرآن على وجه واحد تزييد صور الاختلاف

والتي هي ما ذكرنا بعد ما حطت ما اختلف على القراء
 انتهى ما اردنا نقله وحاصل ما واصلنا من كلامه
 استماع صور رابع هي صور التغيير وهي زيادة المرد
 والايه وتبدلها واسكان باقي الصور وليس
 مجرد الاسكان وان لم يعلم الوقوع كيف والايه
 التي استدلت بها على التحريف لوقت اثبتت
 دون مجرد الاسكان وليس مراده ايضا مجرد العلم
 الاجمالي بالوقوع وان لم يعلم تفصيلها الخاص ولم
 يحكم بها كذلك شرعا بل الذي يظهر من كلامه في
 الحكم بوقوع التحريف الخاصه التي تضمنتها الا
 ولزوم الدين بوقوعها كلف نظر منه الى جهة
 الاخبار في ثبات تضمنتها وان لم يعلم
 التفصيل بتلك الخصوصيات كما يستفاد

منه

من كثير من كلماته قال عند ذكر الدليل الثاني عشر
 ادلة التحريف وهو الاخبار بالدلالة هي خصوصيات
 التحريف الواقعة في القرآن ما جده جابر بن عبد الله
 الاخبار في قوله من الكتب المحببة التي عليها معول
 اصحابنا في ثبات الاحكام الشرعية والاشارة اليه
 الكتاب القرآني لا يمدى بمحمد السيار فقد
 ضعفه ائمة الرجال فالواجب علينا ذكر بعض القراء
 الدالة على جواز الاستناد الى هذا الكتاب ليكون
 كمال غير مبالغ فيه في هذا الباب ثم ينبغي
 الرجوع الى كتب السيار في بعد الاثر في ثبات
 علماء الرجال في ما وجدنا من انه في الدليل المذكور
 بعد الفخر من ايرادكم الاخبار وقد فينا بحمد الله
 نعم بما وجدنا من ذكر ما ورد من الاخبار والدلالة على

ل
 للواضع المختص من القرآن المتبعة تشريفاً
 بهاسد او دلالة الخاتمة على اوجده بوشهات ضعفة
 اذ ردوا المانعون ذكر جامع الجواب عنها ثم اخذ
 في ذكر تلك الايرادات والجواب عنها وذكر في
 ايراد بعضهم ان تلك الاخبار ضعفة الاسناد فلا
 تصلح لا تحتاج باو اجاب عنها بما يذهب عداوتها والجواب
 بعد الفضي عن عدم الحاجة الى تصحيح الاسناد على الجواب
 خصوصاً اذا وجد الخبر في مثل الكافي والتهذيب من
 مجرد الامتنان بالصدور ولو بالقرا في الاخبارية عليه
 القدوة بل وفي الكثرة سجدة لا يمكن رد ما ان فيها حجة
 من الصحاح فضعفها منجزة بها صالحة لا اعتبار بها
 وذكر ايضا من جملة تلك الايرادات ما ذكره بعضهم
 من اغراض الاصحاب على تلك الاخبار واجاب عنه

بفتح او ضمير

بفتح او ضمير ان اريد الكل او الاكثر وان اريد البعض
 فلو انهم لا يوجبون ما قالوا في شدة في العلم بالحق
 ان لا يكون خارج ضابطه في احكامه وبنو النجاشي كما ترى
 بل صحيحه في دعوى حجية تلك الاخبار في اثبات ما دللنا
 كان المراد انما تلك الاخبار العلم الاجمالي بوقوع الفضي
 فلا حاجة لكفا في ذلك بخبر كثره تلك الاخبار ولو فيها
 به القواعد بمعنى كما اذا جاءه ايضا لم يتوقف ذلك على تصحيح
 الاسناد في صحيح كتاب السير والاقوال بان ضابطها
 منجزة بالصحاح من الخبر في ذلك من الشواهد في ضابطها
 مفاد كلامه ان التحقيقات الخاصة التي قد تضمنها الا
 معلومة بالعلم الاجمالي العقلي والتفصيلي الشرعي فيجب
 التدين بوقوعه كذا في ترتيب اثار القدرية عليها
 وذلك لا ينافي عدم جواز خصوص القرائة بها من

تلك الاشارة على فرض الشراء بعدم المحرر نظر الى ان
 النامية على القراءة بها كذا الحكم القهية الان
 يظهر القارئ ان في بعض كلياتها ايماء الى اجزاء القراءة
 ايضا بالزيادات المروية عنهم بعد القدرة والاطلاع
 وان القراءة بها افضل واكثر ثوابا قال في رد المحتار
 النافين للتحريف بما ورد من ثواب قراءة السور
 وشم القرآن وان المراد منها القرآن المتداول
 عبارة في جملة كلامه ثم ان الثواب المذكور لا يكون
 خاصة كما هو الظاهر من الروايات ويكون للشم
 المحذوف ازيد منه لم يذكره لعدم القدرة
 على تحصيله اذ هو لا في وانما يحسن قارئ النافين
 من الله لعدم كونه ميسرا للنقص الى اخره وذكره في
 ويكون للشم على المحذوف ازيد منه لم يذكره لعدم القدرة

تحصيله
 على

على تحصيله فيما يحيا الى اجزاء القراءة بعد القدرة على
 تحصيله من اخبارهم ان لم يكن في اافية فتدبر ثم
 ان بعض القاعين بالتحريف كالمحدث البحراني
 في الدرر النجفية قد اورد في التحريف في خصوص
 ايات الاحكام بل الذي يظهر منه في الكتاب
 المذكور هو اختصاص التحريف بخصوص يتعلق
 بفصائل اهل البيت وشالبا اعدائهم وشم
 الفاضل المحدث في وقع التحريف في ايات لا
 حكاه ايضا في كلام المحدث البحراني بعد
 نقل كلامه نظر امند المذود وجملة من الاخبار بوجه
 التحريف فيها ايضا مثل ما ورد من سقوط اكثر من
 ثلث القرآن من قوله نعم فان ختمه الا تقطوا
 في التباي وقوله فانحو اطاب لكم من النساء

وما ورد في سقوط بعض آيات الأحكام مثل ما ذكر
 انفس سقط من القرآن قوله والشيخ والشيخين
 زنيا فارجو حيا البتة وما ورد في تبديل المراتب في
 الوضوء من المراتب وتبديل فامضوا الى ذكر الله
 بغا ستموافية الجمعية وتبديل فوا عدل مذوي
 عدل في آية الشهادة وزيادة عن في قوله تعالى
 عن الافعال الى غير ذلك مما يجده المتصفح ربي
 وبعد البناء على حجية تلك الاخبار في اثبات التحريم
 الخاصة كما زعمه الفاضل المذكور لا بد من الاثر
 بوقوع التحريم في آيات الأحكام ايضا بهذا
 واعلم ان لازم القول بالتحريم على ما اقتضاه
 المحدث حيث عتبه لتبديل الكلمات
 وزيادة ما ورد في بعض الحروف ونقصه

١٢
 عدم تواتر تمام ما بين الدفتين عن النبي صلى الله عليه وآله
 لاشتماله على ما ليس منه كما صرح به في مواضع
 من كلماته منها ما ذكره في الدليل العاشر من آية
 على التحريم حيث قال ما هذه عبارة الدليل
 العاشر انه لا اشكال ولا خلاف بين اهل العلم
 في طرق اختلافات كثيرة وتغييرات غير
 في كلمات القرآن ونقصه وزيادته من زيادة
 كلمة ونقصها ما ورد في الحروف ونقصه وزيادته
 كلمة واثبات التفسير والبيان لفظ وتكرار
 وافراد مرة وتبعه اخرى وامثال ذلك من وجوه
 التفسير الذي ذكره الى ان يبلغ من الكثرة بحيث
 خرج عن انداج تحت الضبط فاستقر على
 ليس الى اختياره واختاره سبعة منهم وعشر بما فيه

من الاختلاف الى ان قال في حيث ان القرآن
 في جميع مراتبه بخلافه لا تغير فيه ولا اختلاف
 كان جميع ما ذكره في الوجه الواحد المجهول المرد
 فيه غير متبعية لرسول الله وقرآنه القرآن
 قرآنه غير متبعية لانزل الله واما بران المعنى الموحى
 الدائر في خالص من بعض ما ذكره في وجه في منطق
 لما انزل عليه انما زاد هو المقصود انتهى وهو
 فيما ذكرناه من الازم ولازم هذه المقالة تتكرر
 الاحمال ولا احتمال الى سائر الفاظ القرآن مما لم
 يرويه تحريف فضلا عما روي فيه التحريف لانه
 بعد امكان وقوع التحريف والتبديل في الكلام
 ويتحقق وقوعه في محله منها تفصيلا وادامالا فيفتح
 باب الاحتمال فيما لم يرويه التحريف ايضا

رويتم

١٣
 اذ لعل في الباقي ايضا تغييرا لا يمتنع الا في ثمة او ثمة
 في اصل النسخ لا يرفع لهذا الاحتمال بعد الاشارة
 بما ذكرناه في كتاب في كتاب الذي قطع بصحة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابها الخاصة وان شئت قلت
 اذا انتهى التواتر في بعض النسخ في ثمة بل الكلام
 في رويته في رويته بعض النسخ في ثمة بل الكلام
 عن الباقي الذي يرويه في ثمة بل الكلام
 التواتر فيه بوجه لعدم امكان التعليل بين
 القرآن في التواتر في بعض النسخ بل في
 من بعض لاننا نعلم في تواتر القرآن لان هذا
 التي في رويته المسلمين اليوم مما يسمي قرآنا المروى
 بين الذين قد تواتر بها المسلمون في ثمة
 وعامة من رويته في ثمة علمائهم وبنائهم علمائهم

حصص الى زمن النبي ثقلا الخلف عن السلف
 عن نبيهم ولا يرب ان هذا المعنى لا يخص ^{المسلمين}
 بعض القرآن دون بعض فان تم ففى الكل والا
 فلا اذ ليس رواة بعض خاص من القرآن ^{تفقه}
 اكثر من رواة الباقى وتفقه ليكون ذلك بعض
 اولى تواتر الكلمات من غيره لو كان فى القرآن
 سورة هى اولى تواتر الكلمات من غيرها كانت
 الفا تحة قندا ولها بين المسلمين كاتبة رجالهم
 ورجالهم صغارهم وكبارهم فى صلواتهم ^{وجهة} الفاء
 والمندوبة من زمن النبي الى زماننا وساج
 المسلمين لها من النبي مدة حيوتهم فى كل يوم
 ويلة ثلث قرأت فى صلواتهم ^{تفقه} الجهرية وكل
 ذلك تقضى العادة بتواتره ومع ذلك لم تسلم

بجهر

بزعم هذا الفاضل من يتبدل الكلمات فكيف
 يمكن دهور تواتر الالفاظ فى خبره وقد صرح بما ذكرناه
 فى الجملة كلامه فى وليدة العاشر من اولى ^{تفقه} على التجر
 فقال بائنه عبارة اوان يقى اذا لم يكن اختصارهم
 فى حفظ القرآن وصيانته من طرق الاتقان
 بقام لم يحفظوا سورة الفاتحة ككلامى وقد كانوا
 يتلونها فى كل يوم مرات عديدة فى ايامهم ^{تفقه} فحين
 سئدوا كانوا يستعملونها ككلمة حتى ^{تفقه} وبعضهم
 وبعضهم بكلمة وبعضهم بكلمة وبعضهم بكلمة
 وبعضهم ارشدا وبعضهم صراط وبعضهم صراط ^{تفقه}
 زراطة وبعضهم صراط الذين وبعضهم صراط من ^{تفقه}
 والاضالين وبعضهم فى الضالين ^{تفقه} وسكنا ^{تفقه}
 اعراب كلامنا وذكرنا فى قوله نعم عليهم

وجود المفروض ان المتزل المتروك عليهم واحد بعد
 تحفظ في عامه لم يكن لهم ضرورة التاوتها في كل سنة
 مرة مثلا بحيث يزعم منه ما ذكرنا من التحريف
 والعصيان اولى بل يوضح في غاية الوضوح انتهى
 كلامه بوضوح في ما ذكرنا من عدم تواتر الفاظ
 القرآن عنده مطعني فيما لم يرو فيه تحريف
 هو واضح لا يخفى وتستعرف ان الله تعالى
 بهذه المقالة وانما خلاف اجماع المسلمين فانهم لا يجدون
 لا يطلع بصدد شيء من ايات القرآن بالفاظها
 الخاصة عن النبي او امره قطعا عن هذا الفاضل من جهة
 زيادة السورة والاية وتبدلها في القرآن لا يقع في
 قطعية ما بين الدقيقين مع هذه المقالة فان قطعية كل
 لقطعية اجزاءها فاذا اتفقت القطعية عن الاجزاء

اتفقت

اتفقت عن الكل قطعية خاويين السورة لا في خبر
 علم بخصوصيات الفاظها لا يجوز في قطعية القرآن
 المتكلم عليها من المسلمين اثنى المسلمين
 في القرآن حمدا وشاويين السورة لا في النبي
 من غير علم بخصوصيات الفاظها ولا انهم يتخذ
 بعد مراجعتها ويعدانهم مع ان يقية لزيادة ما في المذكور
 من ايضا انما يروى حيث دلالة قوله نعم ما تواتر
 من شدة على عدم زيادة السورة او تبدلها وقيام الا
 على عدم زيادة الآية وتبدلها الا من حيث تواتر
 نقل ما بين الدقيقين عن النبي كما هو مذكور قطعية
 العدلمان الذي يستفاد من كلامه بعدم تواتر نقل
 القرآن عن النبي في شيء من تفاصيله من سوراته
 وكلماته وكيفية القرائة من احوالهم وغيره من

ما علم اجماله اسم الكتاب واسرار التفسير في
 برقة منقولة عنه بطريق الاساطير بطريق التواتر
 كما هو ظاهر كثير من كلماته خصوصاً ما ذكر في المقدمة
 الاولى من مقدمات كتابه والدليل الثاني
 من ادلة على وقوع التحريف وحاصل كلامه فيما
 القرآن لم يكن مجموعاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 التحف وجبراً في التحف وصفائح الحجة والادلة
 لوح والكتف وكانت تلك المتفرقات مجتمعة
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في رثائه ورثاها الرعيل
 بعده فجمع القرآن منها بوضعية منه اليه في قبة
 التي بناها القوم ووضعه عليهم فابوا ان يقبلوه وقالوا
 ان لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندكم فاضلوا
 وجب عنه لما راى من اعراضهم عنه ثم ازاله

والله اعلم

والثاني زيد بن ثابت وصديق العاصم
 الرقعي بن الحارث بن هشام وصديق النبي صلى الله عليه وسلم
 يجمعون قال في الحاشية الثانية ان الحاشية
 لهم اصحاب الصحيفة ابو بكر وعمر وعثمان وعبد
 وسعد بن ابى وقاص وصديق الرقعي بن عوف
 معوية واستعانوا بزيد بن ثابت وقال في الحاشية
 جتمع ما سجد ان القوم لم يجمعوا ما جتمع عن علم
 منهم بالقرآن بل نادى مناديه ان من كان عنده
 شيء من القرآن فليأتنا به فأتاهم الناس بما
 عندهم منه فكل آية شهد بها شاهدان انما
 من القرآن كتبوا في الصحف وكلما انقروا به
 واحد لم يقبلوه منه ولم يكتبوه ومع ذلك شروا
 القرآن بانظارهم فاقطعوا غيره وادبروا

ما قصده اراهم ثم قلنا في عثمان جمع المصحف ثانيا
 فغير ما فيه واسقط ما سقط وحرق او حرق
 سائر المصاحف واجتمع الناس على مصحفه
 الموجود اليوم المتداول بين المسلمين هذا حاصل
 كلامه في سند القرآن المتداول ولا ريب في
 اتصافه بآثاره على هذا الوجه في جميع تفاصيله فان
 خرج رجع الى جميع جماعة من المنافقين المتغيرين ^{المسلمين}
 بشهادة شاهدين مرتين ممن كان يتولاهم قد
 ذكر في بعض كلامه ان المؤمنين من اصحاب رسول
 كلمان والذين ذرؤهم واثمهم لم ياتواهم شي من
 القرآن وانما اتاهم به ابتاهم ولا ريب ان مثل
 ذلك لا يرجع الى الخواص الصريح السند فضلا
 عن المتواتر وما يؤيد ذلك من كلامه تمام الايضاح

سورة

ما ذكره عند ذكر ادلة النافين في الرد على السيد ^{محقق}
 البغدادي شرح الواقعة والفاسل الكلامي
 قدما حيث استدلت في التحليف بتواتر القرآن
 على نقل القرآن الموجب لتواتره في العادة وذكر
 في ذلك خصوصيات توجب القطع بتواتره
 كما ستقع تفصيل ذلك في كلامها في المقالة
 الاولى ثم وجاب هذا الفاسل عن الدليل
 المذكور في كلام طويل حاصله انقص اولاً بالتواتر
 فان الدوام قد توفرت على نقلها مع وقوع التواتر
 فيها مرتين واطال الكلام في ذلك تمام الاطالة
 وثانياً بكثرة الاحكام التي الدوام على ضبطها
 اكثر من حفظ كل آية آية من القرآن قال وقد شأ
 الخلاف فيها ولم يبلغ ما ذكره فيها اقل من سائر

التواتر وقد منها الاثران والقوت والوضوح
 الكثرة في الصلوة وقول آمين بعد الحمد وصلوة
 الميت فان جميع ذلك مما توفى الدواعي على عقله
 مع وقوع الخلاف بين الشيعة والعامة في
 تفاصيل بعضها وشبهة بعض ثالثا بالنقص
 على خلافه امير المؤمنين كما تعتقد الامامية بثبوتها
 لتواتر اكرام العامة من اصداء فضلا عن تواتر
 حديثهم قال ولم يذكر احد في يوم السقيفة ولا في
 المؤمنين في مناشداته وتعداد فضائله وابعاد
 بامور تقضي العادة بوضع حالها كيوم وفات النبي
 المختلف فيه وكثير من المعاجز كد الشمس مرة اذ ترو
 بين دلت عليها وتكلم الذئب ونزول النجوم حيوة
 بعض الاموات وتحيته بين الناس وامثالها

و

وكذلك مواضع قبول عثمان ودعايته ومعجزة
 شدة اعتناء العامة بشأنهم فان الدواعي توفى
 على نقل جميع ذلك ولم يواتر شيئا منها وضاماً
 بالحل وصله ان الدواعي على حفظ القرآن
 انما توفى للمؤمنين من اصحاب رسول الله
 وهم الاطون دون المتأقين وضعفاً الايمان
 منهم وهم الاكثرون مع ان الاقرب الى حفظ القرآن
 كتاب الوحي الذين شرح حالهم في الكفر الباطل
 طعنوا والمنافق في الدليل الثاني من ادلة على الحق
 فكيف يستبعد منهم تركهم لحفظ القرآن وتقصير
 فيه هذا ما اصل كلامه وهو كما ترى صريح في نفي
 ترك تفاصيل القرآن ولم يكلف بذلك حتى تخفف
 على معجزات النبي المشهورة التي تمسك بها

المتكلمون في الكتب الكلاسيكية ثابت نبوته
 تنفي التواتر فيها ايضا فقال في ذيل كلامه المتقدما
 في الرد على السيد شاح الواقعة بهذه عبارة
 ما مثل تكلم الشمس والحيوانات الصامتة في
 المحي والنفج والماء من بين الاصابع وعدم
 في الشمس وسير الغمامة مع حيث لم يرفو
 الوضع بكمكان لا يخفى على شعور لم يبلغ واحد
 منها حد اقل التواتر مع كثرة الدواعي في جملة منها
 تنفي الى احاد من الصحابة واثباته في كلامه
 وليست شعرا اذا تنفي التواتر عن القرآن الذي
 اعظم معجزات النبي اوسع معجزاته المشهورة
 التي يتكلم بها المتكلمون في اثبات نبوته
 الذي ينفي المسلمين بعد ذلك وهم يتكلمون في اثبات

نبوته

نبوته منهم ومن قبله والاول من غير دليل اللهم الا ان
 على تواتر معجزة اخرى خاصة من المذكورات
 كقول القموي ومما تر بعد التواتر القرآن فاما
 ليس في معجزاته معجزة هي اولى بالتواتر من القرآن
 فاذا تنفي التواتر فيه مع هذه الشهادة العظيمة
 المسلمين عليه السلام بعد جيل فكيف يمكن اثبات
 التواتر في غيره مما لم يبلغ القرآن في الوضوح
 الا ان ان الاخبار المتعلقة بجميع المعجزات
 يحصل منها التواتر المعنوي بصدور بعض خوارق
 العادات عند ان لم يبلغ اقلها فكل منها
 التواتر في معجزاته ايضا بعد قوله ان جملة منها
 تنفي الى احاد من الصحابة واثباته مع خلا
 يعتقد المسلمين وكفى في الاسلام ومن ان لا يوجد

ليس معجزة خاصة تنقل متواتر أو تواتر صدر
 القرآن عن النبي إجمالا من غير علم تفاصيل الفاتحة
 لا ينفع في الدلالة فلا مناسي ح عن القول متواتر
 القرآن المتداول عن النبي كما هو معتقد المسلمين
 غير شمس وأما ذكره من الاستدلال بنقل زيادة الآية
 وتبدلها بقوله نعم فاتوا بسورة من مثله في غير
 الاستدلال فانه استدلال لقطع القرآن بالقرآن
 القرآن وهو دور صحيح اللهم الا ان يكون المراد الاستدلال
 بتدليل يضمن الآية ومفاد حادون الآية نفسها
 واما تمسك بالاجماع على نقل زيادة الآية وتبدلها
 فالظاهر انه اخذ من كلام جماعة من المسلمين
 ممن سياتي ذكرهم حيث نقلوا الزيادة في القرآن
 وادخلوا عليها اجماعهم وذكره ان اختلاف في الخبر

زناجحة

انما هو في الحقيقة ولا ريب في شمول مقتضاها
 هم لطلق الزيادة حتى الكلمة والحرف وكذلك
 تبدل الكلمات فان من بدل كلمة باخرى فقد
 زاد وقص من تعرف في كلام الشيخ الاكابر شيخ
 جعفر في كشف الغطاء القوي في الزيادة في القرآن
 حتى الكلمة والحرف قد عيى عليه اجماع المسلمين
 بل الضرورة من المذهب بل الدين في كل
 مهم على نقل زيادة خصوص الآية تحريف لكلامهم
 بل الذي يعطيه ظاهر كلامهم ان مقصودهم من نقل
 الزيادة هو اعادة المفيد قد وثق من ان يبين
 الدقيق كلمة كلام الذي ليس فيه شيء من كلام الله
 كما تستعمله ان الله عز وجل كلامه وتقصود
 هذا تحقيق من الاجماع على نقل الزيادة هو الا

يتابع على قوا من الدقيقين من النبي الذي ^{تقص}
 مقصود هذا الفاضل فاستدل بالاجماع المذكور
 في غير محل مع الكثرة قوا القرآن ولتمة اذ انزلوا
 لم ينكر المتواتر في ما بين الدقيقين وادعى قطعته
 لوجه اخر ولم يدع انه غير مطابق لما انزل على النبي
 من حيث اشتد على القرائة بقراءة غير انزل
 الذي كما هو صريح عبارة المتقدمه المتخالف
 اجماع المسلمين وستمع انتم انتم من غير تحقيق
 في المقالة الثانية هذا حاصل ما يستفاد من كلام
 هذا الفاضل في وجوه التحريف وما يتعلق بها
 بالدين فتن ان الزمان وسعفت انتم انتم ف
 جميع ما ذكره بادفع بيان بعون الله الملك المنان
 في ذكر احوال علمائنا في تحريف القرآن

في تحريف القرآن

في الحجة فالأكثر من على ما اعترف به المحدث
 المحدث في الدرر النجفية على عدم وقوع التحريف
 فيه مطلقا في جميع من اساطين الاصحاب الا
 يتابع على الضرورة عليه قال المصدق في
 رسالة الاعتقادات اعتقاد ان القرآن الذي
 انزل الله على نبيه محمد هو ما بين الدقيقين وهو ما
 في ايدي الناس ليس بالكر من ذلك ان قل
 ومن نسب اليها القول انه الكرمي ذلك فهو
 كاذب وما روي من ثواب قراءة كل سورة من
 القرآن وثواب من ختم القرآن كله وهو قراءة
 مائة مرة في ركعة والنبي من القرآن من مائة مرة في
 ركعة في ركعة تصديق لما قلناه في القرآن وان
 مبلغه ما في ايدي الناس وكذلك ما روي من النبي

عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة وانما يجوز
ان يختم القرآن في اقل من ثلثة ايام تصديق لما
قلناه ايضا بل نقول انه قد نزل من الوحي الذي
ليس من القرآن ما يرجع الى القرآن كالحان بلغة
مقدار سبع عشرة الف آية وذلك مثل قول جبريل
للنبي ان الله يقول لك وارثي مثل ما ادار رسول
قوله اتق شحنا الناس وعداوتهم مثل قوله ش
ما شئت فامر منيت ثم ذكر جملة من الاشياء
القدسية الى ان قال مثل هذا كثير كله وحسب
لقران ولو كان قرانا كالحان مقروبا به ومومنا اليه
في مفصول عنه كمال امير المؤمنين لما جمعه طائفة
فقال بذلك اب الدركم كما انزل على نبيكم اريد
فيه حرف لم ينقص منه حرف فقالوا الا صابة لنا

فمنه

عندنا مثل الذي عندك فانصرف وهو يقول فصفه
وراه فله درهم واشترابه ثمة قليلا فبش ما شئت
انتهى كلامه ورفع مقامه وقال علم السدر السعيد
المرتضى قدس الحكيم عن اجوبة سائل الطرالميا
ان العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان و
الحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب
المشهوره واشعار العرب المسطرة فان
العناية اشدها والدراعي توفرت على
نقله وحراسته وبقيت الى من لم يبلغه فيما
كرناه لان القرآن بحجة النبوة ومانع العلوم
مبني على الاحكام الدينية وعلما الاسلام قد تغوا
في حفظه وحمايته للغاية حتى عرفوا كل شيء
فيه من اعرابه وقراءته وحروفه واياته تحيف

يجوز ان يكون مغيرا او متوقفا مع العناية الصادقة
 والضبط الشديد وقال قاضي الحلي عند الضمان
 العلم بتفصيل القرآن والبعض منه في صحة فقهه كالمعلم
 بحلته وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب
 المصنفة للكتاب سبويه والمنزلة فان اهل
 العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يملكون
 من بطلانها حتى لو ان هذا اذل في كتاب سبويه
 بآبائي الخو ليس من الكتاب لعرف وميزان
 انه ملحق وليس من اصل الكتاب وكذلك القول
 في كتاب المنزلة ومعلوم ان العناية بتفصيل القرآن
 وضبطه اضبط من العناية بضبط كتاب سبويه
 ودواوين الشعراء وذكره ايضا فيما حكى عند ان
 القرآن كان على عهد رسول الله بمجموعا موقفا

هـ

على ما هو عليه الان واستندل وعلى ذلك بان
 القرآن كان يدرس ويحفظ قيمة في ذلك
 الزمان حتى قيل على جماعة من الصحابة في معظم
 لدوايه كان يعرفون على النبي وتبلى عليه وان
 من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود والجنبي
 وغيرهما حفظوا القرآن على النبي اعدة ختمات
 وكل ذلك يدل بآفة تامل على انه كان مجموعا
 مرتباً مستورا لا مشبوت وذكر ان من خلاف
 في ذلك من الامامية والحنوية لا يعتد بخلافهم
 فان الخلاف في ذلك مضاف الى قوم من
 الحديث اقلوا اخبارا ضعيفة فلمواصمها لا
 يرجع بثبوتها من المعلوم المقطوع على صحته
 انتهى كلامه رفع مقامه وقال شيخ الطائفة في

المحكي عن غياثة الكلام في زيادة وقصاصة يعني
 القرآن في الملقين به لان الزيادة فيه يوجب على
 بطلانه نقصان فالظاهر انما من يوجب
 المسلمين خلافه وهو الملقين بالصح من مذمباتها
 نصر الملقين وهو الظاهر من الروايات في
 رويت روايات كثيرة من جهة العامة
 والخاصة بنقصان كثير من القرآن ونقل
 شي من موضع الى موضع لكن طريقه لا يصح
 التي لا توجب علما فالاولى الاحراض عنها و
 الشغل به لانه يمكن تأويلها ولو صح
 كان ذلك طعنا على ما هو موجود بين الذين
 فان ذلك معلوم صحة لا يعترض احد من الامة
 ولا يدفعه ورواياتنا متصصة بالحق عظماء

ربيع

والتكسب بزيادة وروايات من اختلاف الامة
 في الفرع اليه ورواياتها على ما اشتهر في الروايات
 التي جرت ولم تنقص اليه وقد روت
 عن النبي روايات لا ينفك احد ان قال ان خلف
 فيكم الشيطان ان تمسكتم بهما لم تضلوا كتاب الله
 وقرآن اهل بيتي وانهما في امة واحدة في ردا على الخوارج
 وهذا يدل على انه موجود في كل عصر لا يتغير
 يار الامة بالتكسب بالافتراء على التكسب كمال
 اهل البيت ومن يجب اتباع قوله اصل في كل وقت
 واذا كان المبرور فينا مجمعا على صحة فيبقى ان
 خل بغيره ويزك ما سواه انتهى كلامه بوضع عليين
 وقال الشيخ ابو علي الطبرسي في مجمع البيان اما
 الزيادة فيه يعني القرآن فيجمع على بطلانه واما

[illegible]

لم يذكره على انه قرآن كان متروكاً بين ان يكون خبراً
عن النبي أو غيره بالذات لا يكون حجة فان قيل لا نسلك وجوب
الاشارة الى حد التواتر ومعلوم انها قد تمان حقا على القرآن
في زمان كانوا اقل من ايسر المبلغوا حد التواتر فيكون
انما كان يلقى احاد الايات من احاد الناس
ولهذا اختلفت مصاحف الصحابة ولو كان النسخ
قلوب قد بلغوا حد التواتر لم يكن كذلك واختلفوا
بسملة انما من القرآن اولاد الكرابي مسعودون
انما تحتمل القرآن وكذلك انما المعزوتين سئلنا لكن
انما ينفع النكوت عن نقله على الكل لانهم معصومون
عن الخطا اما بالنسبة الى البعض فلا واذا كان مثل
مسعود قد رآه نقله لم يحصل اتفاق الكل على
الخطا بالنكوت فحينئذ حمل رواية على انه

من القرآن

من القرآن فان الظاهر من حاله الصدق ولو لم يوجد ما
رضه خاتمة انه يخرج على العمل به لعدم تواتره وان
لم يصحح بكونه قرآنا لم يكن ان يكون من القرآن وا
مكن ان يكون خبراً عن النبي وامكن ان يكون خبراً
وموجباً بتقديرين وليس حجة بتقدير واحد وتو
مع احتمال من احتملين اختلف من وقوع احتما
ل وامد بعينه سلمنا انه ليس بقرآن لكن احتمال
كونه خبراً صحيح فان روايته لا يرجح توهم الاحتجاج به
ولو كان مدعياً بالضرورة ازانة للتكليس خصوصاً مع
الخلافا في ان مداسب الصحابة حجة الاولاد
الجواب للاصحاب دل على وجوب القاشة على
التواتر فانه المعجزة الدالة على صدقه لم يلقه
الى حد التواتر انما قطعت معجزته فلا يبقى منك

حجة على غوته وفتح عدم تواتر الحفظ في زمانه سلمنا
 لكن لا يلزم من عدم طوف حفظ جملة القرآن حدودا
 تفي زمانه عدم بلوغ الحفظ لاصاره في زمان يكون
 اصاده متواترة وان لم يبلغ الحفظ لجملة عدد التواتر
 تران تواتر باقية على نقل بعض ثم تواتر باقية اخرى
 على نقل بعض اخرى وهكذا او توقف الجميع على نقل الاسماء
 ليس بدار لانه لم يكن كونهما قرانا بل في تقديرهما واما
 في صاوطهما وقصرهما واما اتقان المصاحف فكلما
 هو من الاساطير ليس قران والشبهة في البساطة
 لتسمية لاني كونهما قرانا بل في وضعهما في اهل كل سورة
 وانما سار بن مسعود للفاضة والمعوزتين لم يكن في
 انزالها بل في اجرامها بحجر القرآن في حكمة قوله
 ارواه ابن مسعود لم يتفقوا على الخط قلنا مستمك

لا تعرف

لا تقوم الحجة به في كونه قرانا كيف وان سكوت من
 سكت وان لم يكن مقتضا الا انه حرام لوجوب نقله
 عنه فلو كان ما تقر به ابن مسعود قرانا لم ارتكاب
 باقية الحجة بالخط حيث لم ينقلوه ولم يوصلوه
 له عدد التواتر ولو قلنا انه ليس بقران لم يقع الزلل
 ولا غير من القحاة في الخط ولو سلمنا ارتكاب
 ابن مسعود الخط كان اول من ارتكاب باقية الحجة
 قد فبط قوله بغير صدق في نقله من غير تعليق
 وتعين تردده بين الخبر والمذهب قوله البخاري
 حج قلنا الاجماع على ان كل خبر لم يصح فيه كونه
 خبرا عن النبي ليس حجة واما نحن في ذلك لم يكن
 ولي الحمل على المذهب لانه قد اختلف كونه
 حجة ام لا بالخبر الذي لم يصح فيه بالخبرية فانه ليس

مجتهد بالافتقار وايضا ما نرى يوافق انتهى الاصل في رواية
 الذممة فيكون اولى انتهى كلامه وقال قد في النهاية
 ايضا في الجنب عن تواتر القراءات السبع لما علم
 تكرر متواترة لمخرج بعض القرآن عن كونه متواترا كما
 لك وملك واشباها والقبالي بالمل فالتقدم مثله
 بيان الشبهة انما هو راعى القراءات السبع ليس
 تواتر احد بها اولى من تواتر الاخر فاما ان يكون متواتر
 بين وهو المظهر ادلا يكون شي منها متواتر وهو المظهر
 والا لمخرج عن كونه قرانا وهذا خلف انتهى كلامه
 رفع في عليين مقاسه وقال شيخنا بها الذين في
 المحكي عنه اختلف الاصحاب في ترتيب سور
 القرآن العظيم واما ما على ما هو عليه الان في جميع
 منهم ان ذلك وقع من الصحابة بعد النبي اذ كانت

الايات

الايات غير مرتبة على ما هي عليه الان في رواية المتقدم
 سس ولم يكن السورة متحققة في ذلك الوقت
 وكذا لم يكن ترتيب السور على النهج الذي كانت
 عليه الان في ذلك الزمان وهذا الزعم ضعيف
 والحق ان ترتيب الايات وحصول السور كما
 ان في زمانه من يؤيد به قوله نعم ما تو السورة من مثله
 نعم ترتيب السور وتقدم بعضها على بعض على
 ما هي عليه الان وقع بعد زمانه من روى الاسحفا
 وحفاظ القرآن منهم وكان ذلك في زمان خلافة
 عثمان ولذلك استمر ان هذا الجمع والترتيب منه
 والحق ان ذلك في زمانه وقع لا انه منه وايضا
 تعلقوا في وقوع الزيادة والنقصان فيه وان
 القرآن العظيم محفوظ على ذلك الوقت في زيادة كما

ادقصاصا ويدل عليه قوله تعالى والذين آمنوا
 بين الناس من اسقاط اسمهم المومنين منه
 في بعض المواضع مثل قوله تعالى بلغ ما نزل اليك في
 علي وفي ذلك فهو غير معتبر عند العلماء وايضا
 تختلف في جواز تغيير ترتيب السور على ما هي عليه
 لان بيان بعض السور وتقديم بعضها والحق ان
 ذلك وان لم يحسن بحسب الظاهر الا انه لم
 يكن تراجا بحسب الشرح لان ذلك الترتيب
 لم يكن منه ولا من احد من الائمة وقيل قدس سره
 ايضا في زبدة القرآن متواتر لتوفر الدواعي على
 نقله وقال شارحها الجواد القرآن متواتر فما
 نقل احادنا ليس بقرآن وانما قلنا انه متواتر
 لانه مما يتوفر الدواعي على نقله وما هو كذلك

في الصلاة

في الصلاة تنفي متواتر تفاصيلا اما التقصير في الصلاة
 فتضمن من التحد والاحكام ولو كان اصل سائر الا
 احكام واما الثانية فتطابقها في حذف كبر الكيل
 لظهور ما قاله ايضا في شرح قول المصنف ^{السبع}
 متواتر ان كانت حجة بتملكه وملكه
 اقول القامات السبع قسامان منها ما هي حرة
 امر من قبيل حرم اللفظ ملكه وملكه والمراد ^{بمتلف}
 خطوط المصحف والمعنى باختلاف بعضها ما هي اذا
 ثبت امر من قبيل الائمة كالحمد واللين والمداومة
 خلاف ذلك والثاني لا يجب تواتر فيجوز
 كونه احاديا مع تواتر اللفظ الذي يصف بها
 لان القرآن هو الكلام وصفات اللفظ ^{لميت}
 كلاما الاول يجب تواتره لانه قرآن وتثبت

اشترط التواتر فيه فلو كان غير متواترا كان بعض
القرآن غير متواتر وقد بطل انتهى وقال المولى صالح
المازندراني في شرح العبارة الاولى القرآن متواتر
لثبوت الروايات المتكثرة والمقرين على نقله بالمتكثرة
فلا راداة التحذر لا بطل كونه صحيحا او اما المقرين فلا
عجرا الخصم ولا نه اصل لجميع الاحكام عليها كان
او عليها او لم يكن كذلك فالعادة تقتضي التواتر
في نقله صلبه من اجزائه والفاظه وصوره كونه سكتا
الخير فذلك روح فانتقل الينا بطريق الاصل كالتواتر
الشاذ وبعض ما نقله ابن مسعود في مصحفه ليس هو
فليس حجة كما سيجي انتهى وقال في شرح العبارة
الثانية ما يقرب من عبارة الشارح الجواز فلا
نقل الكلام بذكره وقال السيد السعيد السبيعي

نور الله اشترط في احقاق الحق ما حاصل عبارة ان
التحريف الواقع من عثمان انما هو في النظم والتركيب
والقديم والتاخير قال لان القرآن متواتر كما لا يخفى
وقال الشيخ زين الدين البياضي في الصراط المستقيم
عند التعرض لروايات اشاعت للوردة في الاثر
البقرة الخاصة بالسورس يجوز ان لا تكون ايات
التحذير من هذه فانه لم يحفظ القرآن في هذا
الغنى الا قليل وكانوا يعدون من حفظ البقرة ولا
لعمام فيها قلنا علم بالضرورة تواتر القرآن بحفظه
ونفا صلبه وكان التشديد في حفظه انتهى نذرنا
في اسماء السور والتعشير وانما اشتغل
الاكثر في حفظه بالتفكر في معانيه واحكامه ولو زيد
فيه او نقص لعلم كل عاقل وان لم يحفظ لمخالفة

فصاحبه واسلوبه الى السبع المكيان مستوحون المعو
 فزين والفا تحته منه فلما لا يقدح متعالية في قوارة
 لوصدق لانه لم يكرز ولها بل المكونا متلوتين
 التي وقد صنف المحدث البارع محمد بن الحسن
 المحمدي صاحب الرسايل رسالت في تواتر القرآن
 على ما حكاه عنه المحدث البحراني في اللؤلؤة ومن
 نصر هذا القول الفاضل المحقق تاضي القضاة
 الشيخ علي ابن عبد العالي قدس سره فقد صنف في
 نفى النقيصة في القرآن رسالة مستقلة على ما حكاه
 عنه السيد المحقق البغدادي في شرح اللواقية قال
 انه قد صدر الرسالة بحكاية كلام الصدوق وروى
 ثم اخرج في بور و ما يدل على النقيصة واجاب بما
 ان لم يثبت اذا جاء على خلاف الدليل القاطع

من الكتاب

من الكتاب او السنة المتواترة اولا من ارجح ويمكن
 تاويله ولا حيلة على بعضه وجوب طرصة ثم حكى الاجا
 ع على هذه الضابطة واستفاضت العقل فتم دور
 قطعة من اخبار العرض ثم قال ولا يجوز ان يكون
 المراد بالكتاب المعرض عليه في هذا المتواتر الذي
 لا يدينوا به الناس والالزام التكليف بما لا يطا
 ق قد ثبت وجوب عرض الاخبار على هذا الكتاب
 واخبار النقيصة اذا وضعت عليه كانت مخالفة
 لذلك لما على انه ليس مودعا في كذب يكون اشد
 من هذا قال السيد رحمه الله ان حاصل استدلاله ان
 اخبار النقيصة مخالفة لكتاب الله فيجب ردّها
 الا ان تقول قال ثم حكم بانها من التثابته فيجب
 ردّها الى الحكماء كما قال ابو الحسن الرضا في كتابه

تثبت به كتاب القرآن فردا تثبت بها الحكماء
 تتبعوا تثبت بها دون حكماء قضاة اهل ثم ذكر ان
 التاويل الذي يتخلص من معارضة الحكماء تحقق به
 الرد اليه وان تنزل على ان المراد قوله ان لقوا
 فيه وبدلوه وتقصوا منه التغيير في تفسيره وتأويله
 بان فسره بخلاف ما هو عليه في نفس الامر ان التا
 ويل وتفسير ما تنزل عليه من التفسير لا يفي ذلك مما
 نقله عنها وقال الشيخ الاكبر الشيخ جعفر في كتاب
 القرآن من كشف الخطا و قد اورد فيه تسعين معجزة
 السابعة في زيادته لا زيادة فيه من سورة ولا آية
 من بسملة وخر ما لا كلمة ولا حرف وجميع ما بين
 الدقيقتين مما يتلى كلام الله تع بالضرورة من المذنب
 بل الدين واجماع المسلمين واختار النبي والائمة

الطاهرين

الطاهرين وان خالف بعض من لا يعتد به في
 قول بعض ما رسم في اسم القرآن الثامن من نقص
 لا ريب انه محفوظ من نقصان بحفظ الملك
 الديان كما قل عليه صرح القرآن واجماع العلماء
 في جميع الاثران ولا عبرة بالنادر وما ورد من ان
 النقص وقع البدئية من العمل بطايرها ولا سيما
 ما فيه نقص ثلث القرآن او كثير منه فانه لو كان ذلك
 لموانع نقله لتوفر الدعا في اخلية ولا تخذله غير اهل
 سلام من اعظم المطامع على الاسلام واهله ثم
 كيف يكون ذلك وماذا لا شذير المحاط على غيبه
 آياته وتحريره وتصوصها وما ورد انه تصح فيه اسما
 كثير من المناقص في بعض السور ومنهم من ان ذلك
 وكيف يمكن ذلك وما كان من حكم النبي صلى الله عليه وآله

المناقشين ومعامتهم بمعاملة أهل الدين ثم كان صلوا
 ت الله عليه تختص على نفسه الشريفة منهم حتى إنه
 حاول عدم التعرض لنصب أمير المؤمنين حتى
 جاء التشديد المأمور من رب العالمين فلا بد من
 تأويلها بأحد وجهي أحد النقص مما خلق لا ما نزل
 تأييد النقص مما نزل من السماء ولا مما وصل إلى
 خاتم الأنبياء ثالثها النقص في المعاني رابعها ان
 المناقص من الاصاديق القدسية والذرات المتارة
 ان المنزل من الاصل ناقص في الرسم ناقص في
 عند النبي وآله ولما كان لا محالة في الذر في الجوار
 وفي الجوار فهو مقصور على ما اشتبه من الناس
 لم يعتد شي من النقصان من زمن النبي إلى هذا
 الزمان لم يتبدل ولم يتغير انتهى كلامه رفع مقامه

تدوير

اقول انما هو من عبارته في الوجه الاخير الذي
 ان التاويل ليس من الاصاديق القدسية
 والارجع الى الوجه الرابع بل قران لم يزل المتحد
 ولا محذور خص الله تعالى به النبي وآله من غير شك
 بان الفرق بين القران والحديث القدسي على
 ما ذكره هو النزول لا الخلق وهو يدرك النقص عنه
 بان لفظ القران على ما ذكره في اول كتاب القران
 حقيقة في الجميع فقط دون الالباحس لا على سبيل
 شريك اللفظي ولا المعنوي وكون الجميع منزها عن
 لا يستلزم كون كل من ابغاضه منزلا لكذا في كل
 ذلك في اخبار الدلالة على وقال السيد الجليل
 لخير محمد الطباطبائي في وسائل الاصول لا
 خلاف ان كلاما هو من القران يجب ان يكون

متواتر في أصله واجتزائه وإما في محله ووضعه
وترتيبه فكذا لا يمكن تحقيق أهل السنة للقطع
بان العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله إلى
أن قال وذهب كثير من الأصوليين إلى أن
التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب
أصله وليس شرط في محله ووضعه انتهى والعبارة
بغيرها عبارة الشيوطي في الاتفاق إلا أنه زاد
بعد قوله بان العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل
مثله قوله لان بعد المعجز العظيم الذي هو أصل
الدين القويم والقرآن المستقيم مما تنفذ الدواعي
على نقل مثله وتفاصيله في نقل حاد ولم يتأثر
يقطع بأنه ليس من القرآن قلنا في ذكر العبارة
الآية سقط بعض التور كسورة الحقد والولاية

ورأيت

وذلك قوله ثم فأتوا بسورة من مثله على وقوع القدر
بكل سورة اللهم إلا أن يخص ذلك بالسور المرسلة
التي لمّا كان النبي على عامة الناس لا مطلقا وقا
ل السيد المحقق البغدادي في شرح الوافية بعد قوله
المصنف وقد وقع الخلاف في تغيير ما به عبارة
اتفق الكل لا مانع منهم على عدم الزيادة ونقصت
به الأخبار وقد روي الإجماع على ذلك بما تقدم
أئمة القدر والحديث كشخ الطائفة في البيان
وشخصه إلى على في مجمع البيان وإنما وقع الكلام
في التقيضة والمعروف من احتجاجنا على حكمه
الإجماع عدم التقيضة انضمام الجدية فالخلاف
إنما يعرف صريحا من على ابن ابراهيم في تغيير
وقعه على ذلك بعض متأخر المتأخرين

باعتبار ما ورد في المحدثون مطوية على غير ما كان
 واختار الجبر والتفويض والسهر والبقا على الغاية
 ونحو ذلك حتى نسب بعضهم ذلك إلى شيخنا
 للتقدم صاحب الكفا في قوة طار وفضل كثر
 الاضمار في بعض المقامات في باب الثلث
 والشك من التبريل في الولاية والا صاحب
 الاجتهاد لانه في خبرين في الحاجة شتمان على
 شارة السيدنا هيك في ذلك قول الصدوق
 ابي جعفر في اعتقاداته ثم ذكر عبارة الصدوق
 الحكيم انما وابعه بما سمعته عن الشيخ في البيان
 وقلنا من الشيخ ابي علي في مجمع البيان الى ان قال
 والذي يتعلق به في هذا الباب امران ^{كيفية} احدتهما
 جميعهم للقرآن وتمازى في المروحي وهو اذكر له

زبدة

زبدة وصددهم يعلمون اننا قلنا في خبرنا
 متطابقة تنفي على عشر من حاملا وان اقبل منهم
 لتكون هذه الايات او السورة او بعض السورة
 حتى ان من في البقرة كان خندم بكما في بعض
 من جريد النخل ومفاتيح الجارية وصدور الرجال
 مع حرقم للمصنف وروى صاحب بعض التواتر
 ممن كان عنده قرآن واقتصاص بعضهم
 كما يدل عليه قول زبدة في المجمع الاول ووجدت
 ان في التواتر قوله لعقباكم رسول الله مع ابي جعفر
 لم اجد ما مع فيه وقوله في الشاة بعد كتابنا لمصحف
 شهدت اية من الاحزاب قد كنت اسمع
 رسول الله يقول من المؤمنين رجال صدقا
 ما عاهدوا الله عليه الاية فالتصديق فيها فوجدتها عند

شاهد معلوم وعلامة مقيدة من آياتهم بالجملة الشريفة
 والترغيب والتقديرة المحمدية الخالصة واقفا
 على ما علم من الآثار والاحاديث العجيبة والآفاق
 الغريبة وشككهم من الناس متعلقون باليد منه
 رغبة في رؤيته وقد تألفهم بقلبه ولما ورد في حقه
 معانيه وخدم على فناء الجنات وكرامات
 من العظمى منيات وجعل ملائكة فضلا عما أكرم
 منهم من عظماء من العبادات يتخلف بها ويغير الرفعة
 فيها الموصون منهم والمنافق في الظهور والعلو حتى إن
 منهم من قطع الليل ملازمة على آية الرقية بداره
 حتى وكل الكتابة وحفظه واستدراجه في غير
 عليه يدرونه لمديانة بحجة البشارة وقد كان
 الشريعة حتى إن جماعة منهم كعبه الله من معبود الجاهل

فصل اول

كعب ختمه عليه عدة ختمات وازال النقود وشره
 ضياعه وعلو سنانها في اوقافها وقرقرتها حتى
 صار من اعظم المتواترات لعمور اوسن وناظر
 ثم قال سيدنا المرقسي رحمه الله نقل السيد المتقدم
 بطولها ثم قال وباركنا في دفعه اقترض به في الصا
 من ان الدواعي والكائنات متوفرة على تعلقه حسنة
 من المؤمنين كذلك كانت متوفرة على تغيير من المتنا
 قسين المبدلين الموصية المغيرين المتخالفين في مقتضى
 ايضا واهميتهم والتغيران وقعنا في دفعه قبل
 روى البلدان واستقراره على ما هو عليه الان والاضط
 الشديد انما كان بعد ذلك فلا تتأخر فيها بل يتأخر
 ان يقول ما تغير في نفسه وانما التغيير في كتابهم اياه
 وتلقظهم به فانهم ما عرفوا الا عند نسخهم من الامم التي

في

الاصل على ما هو عليه في كتابه من العلم انه في هذه
 العلم ليس بغيره في كتابه الخوف والرهبة لا يتأخر
 هذا كلامه ولا يخفى ان هذا لا يوجب ليس في هذا اذا
 هناك من يذهب الى التغيير في نفسه ومن الغريب
 انه اقترض على ما ادعاه السيد انه كان في هذه المنة
 يجوز انما كيف يكون في هذه يجوز انما كان قيل
 يجوز انما كان لا يتم لا يتأخر من هذه المنة في كتابه
 روى في ختمون انما كان عند من منه لا تمامه وانت
 غير ان السيد رحمه الله في ذكر من ذكره انما كان ليس في
 تتبع المنة في روى في نفسه في كتابه انما كان في كتابه
 يجوز انما كان لا يتم لا يتأخر من هذه المنة في كتابه
 التام في البيان وجعلوه من الدقيقين ولم يكن
 قيل كلهم في ذكره في الفرق بين الجمع بين ايهما يكون

وقال ما صلنا انه لم يكن في الجمع الاول الا ان يجمعوه فندم
 ولم يقصروا على لغة دون لغة ولا ربوا سورة ولا كثيرة
 نسخا هديوه وجمعا بين الناس وراى وراى تبا وتما
 خطروا عليهم ثاوة في غاية الاراء جمعوا جميع ذلك
 بعد اسقاط التاويل والبيان في نسخة واحدة عند
 الجبر ثم من بعده فندم في نسخة واحدة ووقع جميع ما
 ذكر في الجمع الثاني ثم نقل به عن كثير من كتب العامة ما
 وضع ذلك الى ان قال فان قلت ما اردوه في كيفية الجمع
 من اخبار الاستشهاد اعدم قبولهم قرينة اية لا بلا
 يد من مخرج في عدم التواتر بين ما ادعاه السيد من تواتر
 ثم فصله كجمله قلت الكلام لا مد في تواتر بين الوثيقين
 حتى الاخبارية والحشوية كما عرفت وكفى بالاخبار حلوا
 لطبقه شاذ او وليا ولعل الاستشهاد ان كان لروا

من

حتى يوم المحاكم بين تاويل ارباب او مخرج ثاوة او
 لحاق كلمة او ذكر اسم او نحو ذلك ما سبست به الاخبار
 ليرد باجل وجب من غير الاشارة فنته فان قلنا الاستعلام
 لانه مل عرض عليه العريضة الاخيرة ام ان هذا حال فان
 قلت لغير ان قلت واثبتت صحت او صوبت
 لم ات بشي في الجواب من اصل السؤال فان استقر ثم لم
 يكن ثاوة انما كان بندا وفرت ان لم تبلغ الدعوة
 او بقتة وكم علم بانهم لا يقبلونه تنصروا وكم لا يقبلون ان
 بلا يد من مخرج في عدم التواتر بين ما ادعاه السيد من تواتر
 ثم فصله كجمله قلت الكلام لا مد في تواتر بين الوثيقين
 حتى الاخبارية والحشوية كما عرفت وكفى بالاخبار حلوا
 لطبقه شاذ او وليا ولعل الاستشهاد ان كان لروا

ابو نصر له ديوان شعر عظيم من الشعر قد اشتمل على
 الشعر و طرف الحكمة و ثوار الاشغال و رحمة و حفاظ
 ناس يتماشون في مجامعهم و يكتبون في دفاترهم
 اذا ذهب عليهم بيت من فضائل قصيدة او معلقة
 اتفقوا و اذ لم تسمع بالاس مقالة زيدا فقد تاتي
 كان يملوا النبي ما تدرب اليه و احد منهم كان يحفظ الق
 او اكثر ليجمع عنده و يرسمه في دفاتر على ابلغ وجه
 علم من يحفظ القصيدة ان بعد هذا البيت شلايت و
 قد ذهب عليه فاذا اشرك في البيت و غير من عرف
 انكره و عرف مكانه تذكره فنادى مناد بالطلحان
 في جملة و حفاظه و الذين يتماشون و يكتبون و ليس هناك
 من يتقيه في ذلك ان اتوا بما عندكم من دارة فيند
 عليه بعد هذا شي و الكتاب العزيز يا قبل فاضله

و حلة كنه

و حلة و كتاب و حقة دامل كما ذكرنا قداما و قوله
 لرفيات اليه اشركوا و اكثر من و حفاظ و قد جمعه
 في ايام النبي خطا فابصر بجاهته حتى قال القري قد قاييم
 اليه ما يصبرون من القراء و قبل في عهد النبي في بر معونه
 مثل من لا يجد دور الفخار من قدامه و كل سلك الناس
 فلك من جمع القرآن في عهد رسول الله فقال ارجع
 انصار اليه ابن كعب و معاوية بن جمل و زيد بن ثابت و ابو
 زيد قلت من ابو زيد قال احد عوامي و روي عنه بطريق
 اثر انه قال مات النبي و لم يجمع القرآن غير اربعة اهل الله
 رواد و معاوية بن جمل و زيد بن ثابت و ابو زيد
 عن انس بن مالك اربعة و اكثره ناس و ما يروى بالحفظ و
 معاوية و ثمانية من فهم رسول الله اذ لا يكمل في زمانه و
 كذا في شمار الزيادة فيهم فخرج الكتاب في عهد الله

ابن قطل جمع القرآن فقرات بكل الملة فقال
اقرئ في شهر ورواه عن محمد بن كعب القرظي قال
جمع القرآن علي عهد النبي كخمس من الانصار معاذ
وجابر بن الصامت والباقي كعب وابو الدرداء
وابو ايوب الانصاري واخرج المصنف عن ابن سيرين
قال جمع القرآن علي عهد النبي اربعة لا يختلف فيهم
معاذ وابو زيد وابو زيد واختلفوا في ثلثة ابوالدرداء
وشمان وقيم الدارمي واخرج هو وابن راو عن ا
لشعبي قال جمع القرآن في عهد النبي ستة ابوزيد
ومعاذ وابو الدرداء وسعد بن عبيد وابو زيد وجمع
ابن جابر اخذه الاسوديين اربعة وعاد ابو عبيد
في كتاب القراء من اصحاب النبي من المهاجرين
عليه عثمان وعليه وسعد وابو سعيد ومديفة

وسعد وابو جابر وعبد الله بن السائب والعباد
وعائشة وآم سلمة ومن الانصار جابر بن الصامت
ومعاذ بن كعب بن ابي عبيد ومجمع ابن جابر وفصاحم بن عبيد
وسلمة بن خالد الله ان قال في اخرج ابن سعد في الطبقات ان
وقد ثبت عبد الله بن الهادي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله
يسمى الشيدة فانت قد جمعت القرآن الى الله قال ابن
الذبيبي في طبقاته قال المشهور ان اقرء القرآن في العترة
سبعة عثمان وعلي وابو جابر ثابت وابو سعور وابو الدرداء
وادود وابو موسى الاشعر اربعة منهم يكون الاستعارة اقصا
مع ان كان لا يثبت له حديث لا يثبت له حديث الا طائفة
يروي عن علي التواتر وقد جفت الجواب الظن ان كان يروي عنه
ايضا وانما كان متفاد ان يروي عنه غيره من سوادهم
عليه برواه اولم يثبت حديث التواتر في ترتيب

التي تضاف الى سورة احقنا الدب منه محمد
 ق وهذا لا يحفظه والماء في الدين الذي هو من اعظم
 كانه حتى جعل الله الناس اياه لظهوره واطاع احقنا
 لا يكمنه من السعاده في حفظه وضمانه كما حفظ بيضة
 الاسلام مع تهاكلم في استكمال ادينا مع محمد في هذا
 وفيه تحت ارجلهم اولاده وضعوا قديما ما يحفظه
 موسى وتريته على يد من شق بطون شمس الغاني
 فطلبنا معرفه عثمان المصاحف فانما كان على القتها
 لما افق الترتيب للاشتغال بها على الترتيل والتأني
 الذي يراه لذاته اذ ياله ان يضم اليه محققه لا يشبهه
 الاختلاف فيما بعد اولها كانت مرسومة على لغات
 مختلفة وادرسه على لغة قريش اذ على وجه متعدي
 وادعى وجه واحد ولعله لذلك كله اولها يعرف في

اولها

اولها من زناها واما زحباب بعض النحاة
 كان في قريش ان يفسر قريش بعد الله تعالى في الا
 قسار على ان الجمع المعقد انما هو الاول ولم يثبت
 يوشد الاول قليل فانه كان في صدره خلافة الاول واما من
 الشاذ في ما جاء في ذلك من الاخبار اماره ما جعله
 المؤمنين فانما كان للذنب على مناصبهم التي ابرز
 حاسده واستر على فضايلهم التي ورفاهية قديما
 منهم قالوا له قد قال ان قريش فينا قلوبهم فان في
 حقا ووجوب ما قد قال في انما نارك فيكم
 الثقلين من يفسر قريش في الشاذ في ما جاء في
 معك لا يفسر قريش وانهم لما قروا وجهه وادعى فضا
 شح القوم واسما المتأخرين واحدا من الذين افسروا
 النجوان قد جاءكم فضا شح المهاجرين والانصار

فردوه وابدان يا منزه وذلك لا يستل عليه من التنا
 ويل والتغير وقد كانت عارة منهم ان يكتبوا التناويل
 مع التفسير لان ذلك كان في التفسير والذين يتد
 ل على ذلك ما في جواب الزيد بن مهران قوله ولقد
 جئتم بالكتاب كلهما شتما على التناويل والتفسير
 والحكم والمثابة والتاسخ والتفسير فانه صحيح فان
 الذين جئتم به ليس تسميائا كله ويؤيده ما شتم من ان
 الذين جئتم به كان شتما على جميع ما يحتاج اليه التنا
 من حتى ارش الخدش ومن العلوم ان صحيح القرآن
 ان غير شتم على ذلك كله واخرى يدعونهم الى اسقا
 ط ما يدل على الاحكام وسائر العلوم وهم اشد التنا
 من حاجة الى ذلك مع انه قد جاء في جواب الزيد بن
 ايضا انهم اسقطوا ما كان عليهم على انه لو شتم على ذلك

حكاية

صرحوا لم يبق حاجة الى الامام ومجمل خبره على اقتضا
 من علوم القرآن بهم وحاجة الى التفسير للبيان دليل
 على عدم صراحة في ذلك وانه هذا هو الصحيح في بعض الا
 سماء واما النطق به فمفهوم الاضمار من وجوب شتم
 بعض الاسماء كما سمع على وال محمد كانه بلغه ما ترو
 ل اليك في علي وسيعلم الذين ظلموا ال محمد واسماء
 بعض المتأخرين فقد جاز ان يكون ذلك في جهات الوجوه
 التي نزل بها الكتاب والراجح ان يقر بها في غير
 الاسماء القديمة بالحوادث السبعة التي نزل بها القرآن ^{تلف}
 فيها انا يعلم حتى لا ينف وتبين قديلا سبعة بطون وقيل
 سبع لغات وقيل سبع قرآت وقيل سبعة اصناف
 الترايف والتقديم والتأخير كطالع منصرف وفتح منصرف
 وكلمين المنفوش والصوف المنفوش ثم قد عرفت من القرآن

انما قلنا ان قال فان قلت حديث نزول القرآن بالروح
 في السبعة انما يعرف فيهم وقد كتبوا الرضا وقالوا
 انما هو اهتدوا من قبل من هذا الوعد قلت ان تم هذا
 الكلام عليه في القرائات قلنا انما نزل بهذه الايات
 كما قالوا فيهم ان واحد او اكثر منع ان ياقية بهذه الايات
 ذات الالهيتم او الى تحميم وادان يحرم منها اذا القاء
 الى المواد للكلية المتعصية لذلك فصوصها ما جاز في المتناهي
 وانما يصح التلاوة وهو يتألف قلوبهم وفيهم لهم الوسائد
 ويجوز لهم العطاء ويقدمهم على خاصية ولفظها به
 انما ان من كان يطلع على هذا من ردة واداة اهل بيته
 من الرضا وغيرهم كان يلى عليه لهم نفس في الجماع
 ويلين نفسهم كما في الاحاد وجامعها ام ترانه كان يتبينهم
 وجوز الخلفاء لولا اسباب في ذيل السريهم والعرض عنهم

باب

في الجبل سعد بن ابي ابي بن الانصار لم يسمهم يوم
 السقيفة بما نزل فيهم وبنوا فصحهم بذلك من انما قلنا
 الله فوئدة لا ثم سلمان وعاروا ابو زر من معهم حيث
 شوا على ابي بكر بن علي المفسر فوئدة الله وبنوا فصحهم
 ابله وبنوا فصحهم بالاجار الطنوية او ليس كان الا
 حج كتاب الله اقعروا بال مجالس الاعجاز
 واندية الخصومات ونداشات على لهم طاعة
 التحلية بما جاز فيهم وفي اعدائهم وكثير منها كان قبل
 ذلك كان هناك يتعلق يعرف للبحث به الاسبق
 به الركبان وجائهم من لم تروا لوقر الله وادى على
 قلنا كما وردت علينا الاخبار بالعلق في تلك الجماع
 بما وردت فيهم من الاكرامة السليمة واثبات الزكوة في
 الصلوة والتطهير فان قلت هذا قول بالسقوط فان

القاء يدعون ان ما بين الدفين شيخ ما نزل كما هو
 كج كلام الصدوق قلت ذلك شيخ ما نزل الى الناس
 والله لم يبلغكم اكثر من ذلك واستظهره لما اشار اليه
 السيد من توفير الدواعي على الضبط وتعدد الكتاب
 وكثرة القراءة والحفاظ والجماعين له في ايامه وما ذكرنا
 من عدم التعرض له في المجامع واقتضاء الحكمه سبحانه
 اسماء المتنفذين فان قلت ان كان العلم بهذا الز
 يادوات مقصورا عليهم وعفا صحتهم فكيف يصح لا يتر
 منين ان ياتيهم بها ياتيهم بالاعلمون ليكتبوا بوليت
 ان لم ياتيهم به على انه تنزيل فقد جاءهم به على انبياء
 وتاويل وقد بينا انهم كانوا يكتبون التاويل مع التنزيل
 وقد رايت قصصهم باشتغال باجاء به على التاويل
 بل ايضا وما كان ليفهم تبيين التنزيل من التاويل على

ان هذه الزيارات التي نزلت في شأنهم وان لم
 تكن معلومة لديهم لكن ما يروى بها معلوم مثل ما نزل
 اليك في علي وعلوه الى محمد وشيخايل بعد ان
 وقع للنفذين بولاية في اعلمهم باسباب التنزيل
 فاذا وجدوا هذه الزيارات العجبة حمله على ا
 لبيان الله ان قال وكذا الكلام فيما لم ينزل
 على ان ما في يد الناس ليس كما نزل ولو قد كان
 ل لا يقصا مستبين وكذا كلامه بان اعلمهم على
 ما عند الله ان قال والما يدل على مجرد التعريف
 التبديل ففهم من التاويل يجوز ان يكون المراد
 المعنى بان تأويل اللفظ وحده على خلاف ما روي به
 يدل عليه قول ابي جعفر في كتاب السجدة فيكون
 من نزلهم الكتاب ان اتموا وفروا فواحد

فهم يرون ذلك في قوله والجهان المحييم حفظ الرواية على
يخرجهم ترك الرعاية الجرحى ان من الناس من ترك
الجميع على يد امي مثل قوله تركت اربعا المعنى فلم
يقول الا قليل من الاخبار قد تضمنت الاستقاة فقدر على
ان المراد استقاة ما جرت العادة من قبل كتابته
من التاويل لما وقت لهم كانوا يكتبون التاويل
التفسير على امي فارادوا من كلامه وقال الفاضل
لكل ساسي في الاشارات بعد ان قل عن جملة
القصص متواترة القرآن وذكر ايراد بعضهم عليهم الاخبار
الكثيرة الدالة على التخييل فانه جارية واما ايرادها
لاخبار فيرو عليه انها مخالفة لاجماع الامة الاسمي
وبه وان كان باعتبار ان حاله كمالا فانيا في خلافه
جزئنا تحصيلها وتعللنا الاول فانه بعد استقاة كلام

ظواهر اسلام باصنافهم في كتبهم الكلامية والاصولية
والفقهية وما اشتمل على الحكايات القصص وما
يتعلق بعلم القرآن باصناف ومنه علم القرآنية والقوا
ربيع وغيره جامع كمال اهتمامهم في ضبط ما يتعلق بكل
واحد منها يتبين ان نقصان الكتاب مما اكل
له والاشبه وتواتر نظر الامة للعادة في الواو
العقيدة وزيادتها بل من اعظم كيف الكتاب
اعظم معجزات النبوة فانه الباقي على الدوام
لا قيام العقيدة وعليه يتبين حدوث الاسلام وبها
في الازمنة المتأخرة بعد انقطاع النسخ كثر او لا
يعني الاجماع المنقول فبعد ما قال الصدوق في احقا
داته وذكر عبارة الصدوق وهو المرفوع في غير ما هو
نه بدعوى الاجماع على نفي التوليف انه ان قال بما مضى

انه توفى الدواعي على نشره للمسلمين والكفار والمنافقين
 للتميز والاختلاف واشتماله على ارباب الاحكام والقرآن
 ثم في المصنف والعمل بما فيه والتعليم والتعليم والاداء
 ومنه والتميز في شهر رمضان وفي كل شهر مرة وفي كل سنة
 ايام او ثلث او اربعة كذلك قرأته في كل يوم في صلاة
 والحفظ وشرف العمل والاستحارة والتفكير وفيها
 منه وامثاله ووعده ووعيدته والحفظ من كرامته
 القراءة حتى انه يصيب على النسيان ولا يقطع بكتابه
 ابره وفوزا من التهمة وطعانه فعبه الى فركه
 مما لا يحصى مع كثرة المسلمين وعلوهم حتى انه في فركه
 تبوك كان حرك النبي ثلثين الفاروق في حجة الوداع
 اجمع سبعون الفا في الغدير استبعادا لان لا يترك
 الدنيا ابدالهم مع قوله وانه لم يتركها فطرون مع

مبحث

التوفى فيه لا في الحقيقة وما كان عند الله ولا حفظ
 فطرق شبه المعاندين وعليه يمكن في الاجابة للاداء
 ثم على التقصان مع تأييده بما لا يحصى ومنه كونهما
 مخالفة للقرآن الى ان قال ومثل ذلك في الدلالة
 ما ترون من خرافتين وان اختلف كتاب الله لم يزل
 حيث ان ظاهرا ان الكتاب كان موجودا
 منكم عندكم ومثله في الدلالة ما ورد في سورة
 قراءة القرآن والسورة الى ان قال وايضا حكم
 لمعاداة كتب القرآن وتكملة في تفسير النبي صلى الله عليه وسلم
 توفى الدواعي على شمله فلو لم ينعهم عنه الاثر ان لو
 صنف فيه مطاع فربما يدرهم رسالتك
 وزادت في اقل زمان كيف تصنف الله الذي
 راويه اشرف المخلوق مع مطاعية وتوفى به

الاولين والآخرين وكثرة تبعته من المسلمين والمنا
 قيين ولا سيما في اواخر عمره الشريف الى اواخر عمره
 عز وجل لو كان نعمهم في ذلك لا شتم بين الانام بل في
 الدنيا بالتواتر قطعاً مع انه لم يبلغ بواحد نظنون
 الكذب ومع ذلك كيف يمكن ان يرفع عثمان
 وشيخه النسخ من الدين بحيث لا يقع منها نسخ
 او نسخاً او ثلثها او اقل قبل هذا اجل او تجاوز او
 فقله او تعادى ومع جميع ذلك يعبر عن الاخبار بما
 بحيث يورث العلم بالفساد او بوزر دجال في غير
 الوجه انما مع كثرة تناكرونها في موضع يراد عليه العلم
 لم يعتد بها فيهم ومهرة روايتهم ومحدثهم وعلية
 المدار في العلوم الدينية بل مع رفهم الا من ندره
 سيما من الاولين مع نماته مهارتهم في بستم عصرا

وعلمهم

وعلمهم الاعتقاد به بل بغير علم لها ولهم فيها كوك
 ان ذلك من الخالدين نعم في كل مقام معلوم بل من
 رواه لا تعلم علمه بل بقله كناية انقطع بعد علمه
 بغيره كالعلمي فانه في اخبار الجبر وتوقيض الحكماء
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ولو صح ذلك لا تنزل
 اقتضاه من الانام بغيره في الدين كثره في كونه
 الخلفاء ووصوله اليها من غير طريق اهل البيت
 من ارباب التواريخ والسير وغيرهم من طريقهم
 ايضا بل من الكفار فظهر الى حكم العادة بفضيلة
 ل ذلك مما يورث فادامه الدين بغير علم
 ح فيه بحيث يكون من اعظم اثاره والاصل
 ومن اقوى المصائب على اهل الاسلام وايضا لا
 يمكن ان يتعقل مثل ذلك في كتب الفضلاء فان

بتصفيتها تسع وتبيع وتواتر وان لم يلزم ان
 تصنفها فاما يمكن ان ينقص منها احد فصلا او جزئية
 به امر جليل نظيره ذلك بالمرجعة الى نسخها كلف
 بالانسية له مع ما في شدة الاعتناء بحفظها ولما به
 واستبكتها بوضع تباع وذلك فليطو المصنف ان
 يبيع هذه الاخبار اقرب الى القبول والحكم تحريف
 القرآن او التعريف فيها وانه كلف بزم ثلثة بنده
 لك مع احتمال بعضها ان تكون مما رخصه المعاند
 وان في اخباره تقصيرا من المسلمين كما سطر
 اكثر من ثلث القرآن بين الاثنين فان الوضع
 امر محقق لا ريب فيه ومن الاثمة انهم قالوا وكل منا
 من يكذب عليه فان الزنادقة والعلاء كانوا
 يصنعون الاحاديث ويدعونها في كتب الثقات

راجع

المشايخ من اصحاب الحديث يريدون به
 فاد المللة وتناقض الاخبار والموجب يستعملها
 في الاخبار وعدم منافاة بعض اخبارنا كان يكون
 ان المراد منه التاويل انتهى ما روي في نقله ولقد اطل
 قد الكلام في ذلك اكثر مما قلنا وهذا اقتصر على
 ذلك اختصارا لانه ما فرقت عليه جمع بين
 القاصرين من كلمات التافين مع فله كتب القوم
 وقلته من تعرض لمسئلة منهم ولعل المتبع يجد
 اكثر مما قلنا وسياتي في المقالة الثانية في نقل قلته
 اخر من كلماتهم الدالة على نفي التحريف بما يوجب
 القطع بكون القول به تحكما معظم للاصحاب من
 المجتهدين الذين تدر عليهم وحى السلام في القضا
 وروا الاحكام بهذا وقد ذهب بعض قديما

المحدثين الى القول بالتحريف وتبع عليه بعض المتأ
خريين وتوقف فيه بعض وقد مضى القيل عنهم في كلام
السيد شاح الوافية بما لا مزيد عليه وقد استقر الفا
ضل المحدث لهذا القول تمام الاشارة بانفع في
كثير عدد العالمين بدعي حشده من الابعاد ولا
تغير كما تدبر محمد السيار الذي طار سائر النجباء
في التحريف وقد اجتمع اهل الرجال على فساد زعمه
وقوله بالتأنيخ وعلى ابن احمد الكوفي المنتسب الى
العلويين الغالي الخس الكذاب بشهادة علماء
الرجال وقد بلغ من جهل هذا الكوفي بالفروع الدينية
زيادة على ما هو عليه من فساد المذهب في الاصول
ان ذكر في كتاب البديع المحدثه الذي نقل عنه ا
الفاضل المحدث جملة من جهارة وعند منتهى

ارجع



ان المعنى من جمع امسات الاولاد من بيع وراغال
القول فيه ومن بدو حاله وتكرار بعرفته كيف يبد
في هذا اذ كان المحدثين والعلماء وغيرهم ان من استكثر
بهواه لتفسير كثير وان استندوا القول الى امثال هؤلاء
لا يزيد الا ضعفا ووهنا قال ان يقال الا انه قد سب
بعض العلماء وفاسد المذهب وتبعهم عليه بعض
اهل الحق وخلفه واجوب من ذلك انه قد ذكر القول
به الى جماعة من العلماء وقد راجعت احسن في نه
مضغاتهم فلم اجد حاصرا وقد لما نقله عنهم في جملة
من نسب اليه القول بالتحريف الشيخ الاستاذ
قدس سره معتبرا عنه بالحق لا انصارا له
ان ذكر صريح عبارة في بحث القائمة من
كتاب العلوة وقد راجعت كلامه في البحث

المذكور فلم يجد فيه ما يتعلق بالتحريف الا ما ذكره في الروايات
على استدلال القائلين بعدم جواز الخرج عن القرآن
ثبات السبع بالروايات المارة بالقراءة كما في الروايات
منها هذه عبارته واما الاخبار المارة بالقراءة كما في
الناس ونحوها فلما خطنا مع الصدوق الذي كشف
على ان المراد حذف الزيادات التي كان يحكم بها
بعض اصحاب الائمة كحذفهم الى ان يقوم القائم
على الدفعية فيظهر ان امير المؤمنين اتمى وامت
خير لانه لا رابط لهذه العبارة بما فيها القول بالتحريف
وانما مفادها ذكر مفاد الاخبار المارة بالقراءة كما في
الناس وان مفادها بعد ما حطت الصدوق الذي
هو ما نراه من حزن ما ربه المستدل ولا يجب ان
مفاد تلك الاخبار كلها ذكره فانها معنوية

بعضهم

قد اجتمع القرآن بكثرة الامام على نحو ما روي عنهم من
بعض الزيادات التي لم توجد في القرآن المتداول
لن فقال كيف كان هذه القراءة وقراءة كما في الروايات
سرس فيحكم من يحكم على القائلين انهم لا يوجبون
ان يارب النبي من تلك الزيادات والامور
كما في الناس بحذف تلك الزيادات لانها
يقرئونها من كذا في باب الاعراب والبيات
رابط لقراءة تلك الاشياء في مقام الرد على الاستدلال
لأن يكون القول بالتحريف فيها نسبة القول
بالتحريف اليه قد من هذه العبارة وروى في الروايات
فيه منه ومن فضايلهم من رواها كما رواها
الفاضل المذكور ولم يجد في الحديث المذكور
بل ولا في غيره من مصنفات الاسماء قد علقوا

افرق قوما اختيار القول بالتحريف سور ما ذكر وقد
 في رسالة بحجة الظن من ان وقوع التحريف في القرآن
 على القول به لا يفسد من التمسك بالطواهي الى انما
 كره وسبانه ذكره في الجواب في انشاء الله والفا
 ضل المحدث قد نقل هذه العبارة ايضا في كتابه
 رسالة واستقطب منها قوله على القول به مع ان
 ولا فيها على اختيار القول به وان استقطبها
 ملك العبارة ايضا ولعلها سقطت من قلمه
 حين النقل سهوا ومن نسب اليه القول المذكور
 المولى صالح الحارثي في موضع من شرحه
 على اصول النكاح وقد راجعنا الشرح المذكور في
 الباب المذكور فيه الكيفي بجملة من اخبار
 التحريف وبواب التمسك والشف من الشك

في الصلاة

في قوله في موضع ما في موضع من الشرح خلاف قلمه
 قال وفي شرح ما ورد في قوله فستطون من موطن
 ضلال بين انما تلت فستطون يا معشر المكذبة
 بين حيث انما تلت رسالة في ولاية علي والائمة
 من بعده من موطن ضلال بين ما هذه عبارة تامل
 هذا على ان ما ذكره في القرآن لان لا تزل اليه عند الله
 حتى يقر ان يكون بعضه قولا لبعضه او لا يقر
 قد رثا راجع الطرف الى هذا حيث قال
 في القصة انما في ان المصنف في كتاب المنا
 قب باسناده الى جابر بن عبد الله الانصاري
 قال قال رسول الله في ذكر احد شيئا طويلا الى ان
 قال ثم تزل ناسكك بالذراوى اليك في الشك
 انك على حرام مستقيم وان عليك العلم للاحق

كركر وفوقك وسوف تسلمون على ابن ابي طالب
 هذا الخبر الحديث وكان اللفظ المذكور المنزل
 في ذلك على النبي بعضه قرآن وبعضه تأويل انتهى
 كلامه بعبارة وقال في الاصل في شرح ما ورد في قوله
 مثل سائر العذاب واقع انما نزلت مثل
 مثل عذاب واقع للكافرين بولاية علي ثم قال
 هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد ما هذه عبارة
 وقوله هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد لا يدل
 على ان قوله بولاية علي من القرآن لم يعرف سابقا
 وقيل ايضا في شرح ما ورد في قوله سمعوا من طبع الله
 ورسوله انما نزلت ومن طبع الله ورسوله في ولاية
 علي والائمة من بعده ما هذا اللفظ فلا والله ان الائمة
 نزلت بهذا اللفظ وتعرفت فيما يدعى التحريف

خبير

ويحتمل انما نزلت بهذا معنى تفسير روح الامين
 وقيل ايضا في شرح ما ورد في قوله نعم نعمما اشتروا به
 انفسهم انما نزلت تبسما اشتروا به انفسهم بما
 اتوا به في غير غيا ما هذه عبارة وروايتهم ان
 في هذا الحديث ولما دلت ان قوله في علي كان في
 نظم التفسير وهم منه وادخلوا في قوله تعالى ايضا في
 شرح ما ورد في قوله نعم تنزل من رب العالمين
 انما نزلت ان ولاية علي تنزل من رب العالمين
 ما هذا اللفظ في القرآن تنزل من رب العالمين
 والمفسران قالوا التقدير تنزل بتفسير لينة
 وما ذكرنا اما بيان مرجع الخبر او ايراد الوقع
 التحريف والله اعلم انتهى وبهذا العبارة تحريف
 في الميل الى عدم وقوع التحريف في قول الشكيات

آخره عدم الوثوق بطوامر هذه الاخبار وان اقتض
 شرح بعض اشهرها على بحر بيان ظاهره وقال ان
 ظاهر التحريف وسكت عليه الا ان القائل
 من العبارة كافية في الدلالة على تشكيكه في دلالة
 وعدم وثوقه بانظر منها وقد سمعت فيما سبق
 عبارة في شرح الزبده وقوله بتواتر القرآن في قافية
 من اجزاءه والفاضة نعم له عبارة واحدة في اجزاء
 فصل القرآن من الكفاية تدل على اجماعه في وقوع
 التحريف وقد قلنا عنه الفاضل المحدث في اذا
 نخر سائده في قوله في شرح ما روي عن ان القرآن
 الذي جاء به جبرئيل الى النبي سبعة عشر الفاية
 واسقاط بعض القرآن وتحويله ثبت من طرقنا
 بالتواتر معنى كما يظهر لمن تأمل في كتب الاسانيد

من اولها

من اولها الى اخرها اتفق بهذه العبارة وان لو
 تمت اختيار القول بالتحريف الا ان مقتضى البحث
 ليس ما ذكرته من كلامه ووجهه وهذه العبارة
 ان مراده من العبارة المذكورة ان صدور النقطة
 ظاهر في التحريف من المعصومين قطعي متواتر
 وان كان في دلالته ذلك الظاهر على التحريف
 نظر وساقته ومن جملته من نسب اليه القول
 الفاضل السيد علي بن في شرح الصحيفة وقد
 راجعنا كتابه وفيه عند شرحه لافتراس القرآن
 حيث انه تعرض للمسئلة في ابتداء شرحه فلم
 يجد فيه ما يدل على اختيار القول بالتحريف
 فانه ذكره ولا عبارة الصدوق المتقدمة ثم
 اتبعه بعبارة الطبرسي في مجمع البيان ثم نقل

في بعض المتأخرين القول بالتحريف من غير ان يذكر
 اسمه ونقل عبارة في ذلك. ولعله غنى به ليد
 الجرائر حيث انه كان معاصرا له وفيها الفقه
 السيدة كما ذكر السيد في الانوار النعمانية ثم ذكر
 بعد ذلك ان العامة قد رووا اخبارا كثيرة في نقص
 القرآن ونقل جملة منها وقال بعد نقلها ما يروى بها
 والروايات من طرقهم في هذا المعنى كثيرة جدا اللهم
 اجعلوا على انفسهم هذه المصاحف المشهورة بين
 الناس وترك ما خلفها من زيادة ونقص والبال
 كلمة بالخير مما لم يثبت بوثامة فيضائه من
 القرآن والاعلام التي ولا يخفى ان الكلام المذكور
 لا يتضمن بوتقيل الا قولين من غير ترجيح في الدين والكمال
 على الله نعم كما هو عاوية في غالب المسائل

اختلافية

الخلافة التي قد تعرض لها في شرح وليس الكلام
 اشرف الشرح يتعلق بمسئلة التحريف في المقام
 فيما اعلم ومن نسب اليه القول بالتحريف الفريد
 البهائي في فوائده وقد راجعت الفوائد فلم
 اجد فيها ما يتعلق بالتحريف غير قوله بعد ذكر
 دلالة حجية ظاهر الكتاب ومقتضى الاول المبرور
 انه يقع في القرآن تغيير مانع عن الاجتماع واللا
 صحاب متفقون على ذلك لكنهم اختلفوا في انه
 هل وقع فيه تغيير ام لا والظاهر من اخبار كثيرة هو
 الوقوع التي وظاهر ان قوله والظاهر لا امره
 باعتبار القول بالتحريف بل ولا تكلم بعينه فان
 ظهور اخبار كثيرة في وقوع التحريف في القرآن مما
 لم يسكن احد العبارة المذكورة المعنى بالروايات

لنوقف ومن نسب اليه القول بالتحريف الفا
ضل القمي في القوانين وموردان نذكر من كلامه
اولا الميل الى القول المذكور حيث ذكر الوجوه التي
ذكرها السيد البحر ابرير في رسالة فنيح المحمود
استعمل بها على مذمبة الائمة وذكر بعد ذلك في
البحث عن تواتر القرآت ما يقتضي التردد والتو
قف فيه قال قوله في جملة كلامه في تواتر القرآت
هذه عبارة فهم المكان مرادهم تواتر صاعن الائمة
بمعنى تجزئهم قراستها والعمل على مقتضاها فهذا
الذي يمكن ان يدعى معلومية من الشارع لا من تواتر
القرآن كما في الناس وتقريرهم لا صحابهم على ذلك
وبهذا لا ينافي عدم علمية صدور صاعن النبي ووقف
الزيادة والدقسان فيه والاذعان بذلك والكتو

عاشرة اذ فوق الطريقة الاحدية التي وقع بها
الاشيرة التردد والتوقف في ذلك وانما بعض
عليه بغير من الطبع والمنشأ في تردد هؤلاء
علام ان المسئلة صحت لم تكن لها اثر علمية
يعضو النظر فيها ولم يثبتها المفسر المقتبة عليها
فقد عرفت ذلك الى ايمان النظر والحق لا يتصور
في تحقيق المسئلة حسب المصلحة
ولذلك الكلام في يقع في مقامين الاول في وقوع ا
لتحريفات الناقية لقطعها لفظ القرآن المتدا
ول الموجودين الذين كبديل كثير من كلامه بكتابات
الناس وزيادة بعض الكلمات فيه وتقصير بعض
الحروف وزيادة في بعض كلماته الشاذة في وقوع
سائر التحريفات الغير المتناهية لذلك كالمثل

والتفاوت في الصفه واختلاف الترتيب بين الامور
 والسور نحو ما الكلام في المقام الاول فالتدوير
 بين كلمات النافين وجعل المشتين عدم وقوع حرف
 في القرآن كذلك وان الترخ في التحريف انما
 هو في السقطه والقيصر والترتيب بين الامور
 من التغيرات المتناهية لقطعته في ابدنا اليوم
 ولم يذهب الي ذلك مورث من القائلين بالتحريف
 لا يعتد به في انعقاد الاجماع على خلافه كيف وسعت
 وهو الاجماع مستفيض في كلامهم على نفي الزيادة في
 القرآن الشامل بالمطابقة لتبديل الكلمات وزياد
 ما كسوله لتبديل الامور في زيادتها فكل ان الا
 تية المبدلة زيادة في القرآن نفية بالاجماع فكل ذلك
 الكلمة المبدلة وقد اختلف الفاضل المحدث

في قوله

في قوله من كلامه بعدم وقوع الزيادة والتبديل في
 الامور كما ان من بدل حرفا سوجب فقد
 نقص فيه وراود استدل على نفي تبديل الامور
 بما لا يجتمع وانت خير بان معتد اجماع على
 ما هو المصريح في كلامهم من نفي الزيادة بقولهم
 لا نفي الزيادة والتبديل في خصوص الاخران شمل
 معتد الاجماع بتبديل الامور حيث استدل به
 الزيادة لما ريب في شموله لتبديل الكلمات
 ايضا لا سيما والمدرك والتقليد بين المتقين
 انما من حيث انصرف الزيادة الدقيقة في
 معتد اجماعهم الى الزيادة العرفية من غير تبديل ظاهرا
 معنى للتشكك بالاجماع في نفي تبديل الامور بعبارة
 اخر انهم ذكروا في المقام عنوان الزيادة والقيصر

ولم يذكر واضعنا ثانياً وهو الخلف في نقل الأول ثم
في التثنية والمراد بالزيادة اشتغال القرآن على غير كلام
الدهم ولو كلمة واحدة ولا يرب أن الكلمة لليلة
غير كلام الدهم وليس قبل انصراف الزيادة في
الاتباع إلى الزيادة المحضة من غير تبدل قلنا تبدل
في المقصود أيضاً فكان يلزمهم ذكر عنوان ما
وهو التبدل لوقوع النزاع له في حيث لم يذكره هم
وجه من محل النزاع ووقوعه في الزيادة المقصود بالجماع
مع هذا مع قيام ثوابه كثيرة من كلمات التائين
والمتبين على ما ذكرناه منها امر عليه سابقاً في
كلام الشيخ قد في البيان من قوله رويت ورايات
كثيرة من جهة العامة والخاصة بتقصان كثير من
القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع لكن

طريقاً للمعاد التي لا توجب طناً لا ولا الواضحة فيها
وترك تشاغل به لأنه يمكن تأويلها ولو صححت طناً
كان ذلك محضاً على ما هو موجود بين الدتين هناك
ذلك معلوم صحة لا يترفعه احد من الامة ولا يد
فعله انتهى ولا يخفى صراحة كلامه فيها ذكرناه من ألقا
قوله لا تترك على صحة ما بين الدتين وانهما صامحتا
المدنى بالقص واختلاف الترتيب وانتم
لم يفسر صحة القرآن المتبدل وشبهه في الصراحة قوله
ايضاً في آخر كلامه وإذا كان الوجود فيها مجعاً على
صحة فليس على ان تشاغل بغيره وترك ما رواه
انتهى ومنها ما روي في جارية كاشف الغطاء حيث
روي الاجماع والضرورة على نقل الزيادة في القرآن
حتى الكلمة والحرف ومنها جارية جملة من القدر

بالتحريف المذكورة في رسالة الفاضل المحدث
 فادق سهم في كفاية القائلين بالتحريف المذكور
 عدم وقوعهم مدعى الشيخ الاعظم قدس الله
 المفيد قدس الله وطمه به وبه عبارة المحكمة في
 رسالة الفاضل المحدث قال قد في المسائل السيرة
 الذين من الدقيقين من القرآن بعبارة كلام الله وتفسيره
 وليس فيه شيء آخر من كلام الله وهو موجود المتزل
 والباقي مما انزل الله نعم قرأنا هذا المستحق للثبوت
 المستور في كلام الرضا عليه السلام في شأن القرآن
 ما بين الدقيقين الا ان لم يجعله في جملة ما جمع لاسباب
 وعنده الله ذلك منها قصوره عن معرفته بعضها ومنها
 ما شك فيه ومنها ما تعدا خبره وقد وقع في المثلث
 نهي القرآن المتزل من اوله الى اخره والله

حجة

سبب ما وجب من تأليفه قدس الملك على الله
 في التأليف على الناسخ ووضع كل شيء منه في
 صحة التمسك به ورفع في عيني مقامه وهو صحيح
 فيما ذكرناه من قطعته ما بين الدقيقين وكونه بالعبارة
 كلام الله نعم هو اختصاص التحريف بالقطر والتركيب
 قيب وكذلك في العبارة التي نقلها الفاضل
 المحدث عن القائلين بالتحريف فانها وان لم
 تكن في الصراحة كعبارة المفيد الا انها طارة
 ظهورا ما في اختصاص التحريف بالقطر والتركيب
 فيها عبارة السيد علي ابن احمد الكوفي في كتاب
 البديع المحدثين وبرقوله قد اجمع اهل العقول لا
 ثار من الخاص والعامة على ان هذا الذي في ايدي
 الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وانما

فذهب من القرآن باليس في ايدي الناس انهم
 ومنها عبارة الفضل بن شاذان وبقوله في تلمذة
 كلامه مخاطب العاصم ولقد اقررتكم انكم لم تجدوا ما هو
 انهم من الضياع في الحلال والحرام وروايتهم انه
 فذهب من القرآن ثم لم يوسعكم فلم لا تكفونهم ان
 ثابتم بالقرآن الذي ذهب اذ منته من تلقاء انفسهم
 كما انكم بالحلال والحرام من تلقاء انفسهم في هذا
 لقصة الالف بحجر واحد وانما هو امر مني ولم تروا انه لم
 يات بقران الا في ايديكم ولكنكم لم تجدوا ابد الشوا
 الامر ان تقر بما حجب عنه الوهم من جميع القرآن ا
 نتم ومنها عبارة الشيخ يحيى تلميذ الحق الكركي
 وبقوله مع اجماع اهل القبلة من الخاص والعام
 على ان هذا القرآن الذي في ايدي الناس ليس هو

القرآن

القرآن عليه وانه قد ذهب من القرآن باليس في ايدي
 الناس انهم وخطا من هذا العبارة ان التحريف هو
 فتح في القرآن هو السقط واصحاح منها في ذكر ما نقله
 عن السيد الداماد في عايشة القيات من نسبة
 التحريف يعني الترك والاستقاط الى الاصحاح
 وبالجملة فهو القائلين بالتحريف انما ثبتوا منصوص
 السقط والنقص واصناف بعضهم اليه المخالفة في
 الترتيب واما تبديل الكلمات فلم نجد من صح
 بوقوعه وشذوذهم لا يعتد به وقد انعقد الاجماع على
 خلافة وادبهم لاخبار القصة لتبديل الكلمات
 في كتابه لا يدل على اختياره ما يدل عليه كلامهم
 الاخبار ومجربوا يدعي خبر في الكتاب لا يدل على
 جعل بظاهره كما خرج به حجة الاستدراك في رواية

حقيقة الحق ومنه يعلم وجه النسخ في قوله القبول بالتحريف
 المخرج من المحررين كالكليني وغيره لا يردون ملك الله
 خباياهم كيف وقد رزق الكليني وغيره اخبارا بحجج
 ومن المعلوم عدم رجوعه اليه بل من ضمنهم في اول
 كتابه ان لا يرد الا ما يعمل به لا يمكن الجزم بحجج وايضا
 عليه خبر بان قد عملوا في انظارنا فاعلموا انهم عند
 غيرنا مستظهرون لقيام شاهد عليه لم ينظر لنا والما
 القول بالتحريف من عنوان الباب الذي قد
 الكليني في تلك الاخبار وهو قوله باب كذا في
 من التنزيل في الولاية فانما هو من حيث ظهور لفظ
 التنزيل في القرآنية ولعل التنزيل عند اعم من القرآن
 والحاصل ان من تحقق منه القول بعدم قطعية
 القرآن المتداول وتبدل كلماته بجملة الناس

كذا في التنزيل

ليس الا ان قيل منهم قد سبقتم الاجماع على انهم انتم
 ومن بنات قاض نقل الاجماع على انهم على عدم
 الزيادة في القرآن وان جميع ما بين اليمينين كلامهم
 نعم وقد ترك في كلام السيد الحق البضار في شرح
 في الوافية انما خلافت في تواتر ما بين اليمينين حتى
 من الاخبار بين والحق في ان شئت زيادة في
 ضحى فاستوفى ذلك من اقوال علماء في تواتر
 ثبات السبع فامشوا بينهم تواتر ما بين اليمينين
 مما قد ترك به الروج الا بين على قلب سيد المرسلين
 كما هو المحقق من التماسه في المتن وكرهه ويره ويل
 وابن فتمت الموضع الحق الشافعي في موضع صدق
 بين في الذكر والروضة والمقاصد العلمية والحديث
 الحزب العاطلي في كل والفاضل الجواد في العاطفة

اشهر من العلماء والفقهاء ومن شرح الوافية للشيخ
صدر الدين نسبة الى معظم المجتهدين من اصحابنا
ومن المحدثين نسبة الى المتأخرين من اصحابنا ومن
التفكير الكبير الملائمة في هيب اليه الاكثر من غيره
جميع من الاساطين ووجوه الاجتماع عليه كما هو الحكمي
من مع صدر الروض والغنية ومن مجموع البراءة في العلم
ففيه بالاحتياط الشهيد في الذكر تواتر العشر
ضافه فرائدا يجمعه ويعقوب وخلق النيا
واختار بعضهم تواتر في جواب الالفاظ للعلماء والملك
ومن ما كان من قبيل النيات كالمدرسين كما
فتاوه في الزبدة وحكي عن الجامع في تصحيح بعض
في شرحه وانما اخرون منهم التواتر مع كتابه الحكمي
الشيخ في البيان ونجم الائمة في شرح الحاشية في حال

الدين

الدين الخوف والسياسة الخوف والمحدث
البرانية وغيرهم من متأخر المتأخرين اذا وقعت في
لكم فقول اما استماع تبدل الكلمات على الله
هيمن الاولين الذي يرجع اليها فغيب معظم العلم
واضع لارتيه فيه واما القول بالارتيه في الرب
في ان القائلين به لا يتكبرون تواتر القرآن اصلا
كما يأتونه من من الاخرة له بطلانهم كيف في القام
ثمين به شيخ في البيان ومنه يبعد في عدم وقوع
التحريف في القرآن معروفة لا يتكبر بل رادهم
عدم تواتر تلك القرائات وان كانت المواد
لموجودة في ما بين الدفتين تواتر قال الفاضل
ل الدين الخوف والسياسة الخوف من عبارة لا يتحقق
وليل تواتر القرآن وهو قوله الدرر اعد طائفة

لو لم نعلم على وجوب تواتره الى زمان الجمع لما
 بعده فالتظاهر انهم اتفقوا فيه بفتح هذا الكتاب
 الذي خرج بحيث يصير تواتره في كل زمان ^{مستقرا}
 به عن جعل اصل القرآن المتنازل متواترا بالحق
 الخارج كيف تدور في كل الظاهر ان لم يقع
 لتواتره كثير من بعض القرآن المأهولة بوجه
 وجوده في هذا الكتاب المتواتر قال ايضا في الحكمي
 عننا يخفى انه اذا جوز تفسير بعض الجواهر ما يكون
 من هذا التفسير قد يؤثر في التفسير ما يحل به المعنى
 والفصاحة والبلاغة فلا بد من سداد ذلك للبناء
 بالكلية هذا من ان يتبع في ذلك التفسير والتمسك
 كلامه على ما ذكرناه واصله وقال شيخنا في جواب
 الكلام بعد انكاره لتواتر القراءات ما يذهب عنه

راجع

ويوجب منها القول بان عدم تواترها يقتضي عدم تواتر
 بعض القرآن او مجموعها من غير ان يكون في القرآن
 ليس شيئا واضح البطلان ضرورة كون الثابت عند
 تواتره من القرآن مواد الكلمات وجوبها بالقرآن
 تتخلف لخطوط ومعالج المخرجات بها التمهيد
 فيما ذكرناه واصله نعم لا يمنع ان بعض القائلين بالقول
 الاخير كالسيد الجرجاني والمحدث البحراني قد يفسرون
 الموارد ايضا بما لبعض قدام الجرجاني الا ان قولهم
 في شأن التمسك به في النسخ والاجماع على خلافه ما على
 طريقة المتأخرين فواضح انما على طريقة القدامه لعدم
 الاخذ او عدم الجرجاني معلوم النسب بل لا يضر
 مثل ذلك بالضرورة فضلا عن الاجماع كما لا يخبر
 مسئلة اجماعية او ضرورة الادب ما فوجئت شارة

لبعضهم بالخلاف لا تترانه قد تصوف بعض فقها
 ثانياً ذهب إلى القول بوجوه الوجود مع قيام ضرورة
 المذهب بل الدين على خلافه وثقته بعض حكمائنا
 فزعم أن التعش بالمراد الملاح راجح بغير الاصل
 مع أنه خلاف المفسرة بغير ما قال قال ابننا
 بأن الله جسم لا غلاب مذهبنا وذهبنا وذهبنا القول
 بكون السهو على الامام راجحاً بعض ثمانية اهل
 الكتاب وراى اشرع عدم انفعال الماء القليل بوجوه
 فقال للصواب ولو كان اشكالاً في الما قول
 الشاذة مما تتحل بضرورة او اجماع لما اختلف لسلام
 عود الامام للدين غود وان شئت استظهر اجماعهم
 ايضا من ارسالهم قطعية الكتاب ارسال الملأ
 حتى جعلوه من اوضح الاسئلة قطعية لسلام اجماعهم

حجة

الحق على عدم جواز نسخ الكتاب بغير الواضحة قطعية
 قطعية الكتاب وقول جميعهم بعدم جواز
 به نظر إلى عدم جواز الواضحة وقطعية الكتاب من
 جزمهم التحصيل لم يكن القطعية بل قال ابننا
 الدلالة وهي قضية وما يشهد لذلك ويوضحه ايضا
 اعتبارهم التواتر في القراءة الصلوية فأنكر الراجح
 راجحت الكتب الفقهية مختصراً وما وطلو لا سيما
 وجدتهم يعبرون التواتر في القراءة والله لا يعجزوا
 ذلك القرائات كقراءة ابن مبرورين في نقل خلاف
 لا مد منهم في ذلك بل قد ذكرنا عدم جبهة الشواهد
 وعدم الاعتماد بها في كتبهم الاصولية كما سرق
 تفاصيل كلامهم فيه ولولا اتفاقهم على قراءة متواترة
 لما بين الدقيقين لم يكن لا شتم التواتر وحكمتهم

للاعتداد بالشواهد معني وكذا ما ذكره في وقتهم الامير
 من عدم حجة اخبار الامام في القرآن كما تستعمل
 كلماتهم فيه اصدق شاهد على ذكرناه في غير ذلك
 من الشواهد التي يحدوها المصنف كلماتهم بل قد
 في كلامهم كاشف العقلاء وضرورة المنزلة بل
 الدين على عدم اشتغال القرآن على زيادة حتى ا
 كلمة والحرف والعمرانه كذلك ناك ان نزلت
 وبيان المسلمين الذين لم يشب اذعانهم ثبوت
 وجبرتهم بقتلهم بالضرورة من دينهم ان هذا
 لقران المقدار بل باجتماع كلام الله المنزل على نبيهم
 لا يكون في ذلك كمالا يشكون في وجوب الصلوة
 الخمس وصوم شهر رمضان وغير ذلك من ضرورات
 الاحكام والانصاف بالضرورة الا ان كان على هذه الصفة

و...

وناشد بذلك ويوضحه اعتناء المسلمين
 بالقران وقسمه في نفوسهم وبلال الشاهد
 ومزيد الاعتقاد به على وجهه بما يجيز احدهم
 على ترك الصلوة ولا يخفى على الاعانة والاحتفاء
 بكملة من القرآن ووجوبه بعضهم على كثير من
 ولا يقدم على الخلف بالقران كما نزلت لا يخفى
 الرأسمان بالحكمة واثارة بالاعتقاد من الرأسمان
 الضرورات كالمواظبة على تعلية وتعليمه
 واستكماله والملازمة لثباته والاعتناء بالاداب
 المذكورة والذين الماثورة في تلاوته وضرورية
 من علمهم الاشارة بتصنيف الكتب الكثيرة في تفسير
 والبحث عن مسائل كلامه ومعاني آياته وحمل كلماته
 واطالة الكلام في وجوه تفسيره وطرق تأويله وتصنيف

كثير من الكتب في كيفية قراءة ووجوه تبيينها
 كثير منهم تصحیح قرائته وتعرض مصنف على المعارف والديان
 منهم لوجوه فصاحت وطرق بلاغة وإعانة الكلام
 في الكتب الكلامية ووجوه الجواز وابداء خزانة الفكر
 على آية واحتياج علماء المسلمين قديما ومدينا بمفاد
 آية بحيث لا يمكن لفهم بعده ونسج دلالة المنا
 قشة فيه وإذا القيت آية منه على الفهم فمنا
 القم حجر اوله في مشقة آية لغوية او لغوية او
 قية او في القصص والحكايات فضلا عن تعلق
 بالاحكام الفقهية والمعارف الدينية وحش
 العلماء والوعاظ وترغبهم الناس في تلاوته وايضا
 الناس تبعوا له من المتكسبة والاشغال
 لا اورد والانتها عن غير غنة والاعطاء بمواعظه

وتعليق

وتعمير القلب بالهدى فيه والتفكير في معانيه والرجوع
 في المطالب الجليلية من التوحيد والمعارف والاحكام
 بحكام الله واستكن في طوابق الامور بالاخذ
 به والاستشهاد بآياته الماثورة في الاوصاف والاحكام
 وتطلب في الحج الدنيا والاخرة بما ورد فيها من الكرام
 والاستشهاد والتوسل به الى الله في عامة المطالبات
 لب الاخرة كمن اشار الجليلية التي قد رتبا
 لم عليها الصعير والكبر والعلم والجاه والامنة
 والاتباع مضاعفا الى ما ورد عن آية المسلمين الذين
 الامم في كتاب الامم من بيان قصاصه وذكره في
 صفة وشرا حكمه واثاره بما ينف على عشرة
 الاف حديث بل اكثر حتى بلغ الحال في قطعية
 عندهم انهم اصابوا امر السنة الذي جعلوا المرجع

في استسلام حالها فحكموا بصدق ما واقعته منها
 ان ما خلفه فهو خرف وذلك كله يشكك في
 قطعها وشبه شهادة يمينه على وضوح امر القرآن
 عندهم وقت الجمع على ان كلام الله باجمعه
 بالضرورة من دينهم وبالجملة اذا راجعنا وصلا
 ان المسلمين وكيفية معاملتهم مع القرآن لم يجد
 اعتقادهم بان كلام الله الا كاعتقادهم بشار
 ضروريات الدين ودور ان الضرور عندهم
 يكون القرآن كلام الله في الجملة من غير اعتبار
 صيل الفاظه وخصوصيات تركيبه وكهابة
 محضه كمنه بما راجعنا وصدا ان وقد سمعت
 في المقدمة ان النصارى توارى بعض الفاظ القرآن
 واشغاه التواتر فيه يستلزم اشغاه التواتر في بيع

نفسه

الفاظه ونحوها الضرورة في ما من ينالها والاش
 رج النصارى على نفسه انه بناء على ما ذكرت من تواتر القرآن
 يلزم كفر من ان يكون البسطة منه واجاب بان الكلام
 ذلك شبهة وضعت عليهم وانها الضرورة شبهة
 ممكنة في حق النصارى ويجب كفرهم وقد صرح بعض علماء
 اهل الكتاب ان صدور القرآن من خياله اعلم
 عندهم انما من تواتر يمين مع قطع النظر عن تواتر عند
 المسلمين كما هو المحقق في رسالة القسيس الاعظم زعم
 النصارى عن سر من الانبياء في رواية بعد ان يكون
 النصارى المعاصرون للنبي قد طغوا القرآن من اشغاه
 ودوروه عندهم او افهم الفاسدة ولقد تواتر عند
 هم تواتره عند المسلمين من الغريب بعد ذلك
 ان يوجد في المسلمين من ينكر قطع القرآن وليست

شرح كيف كذب في دعوى القوارش الى المتقاضي
 وشيخ الطائفة والعامة والشهيد والمحقق الكلي
 كي واضلهم من اعضاء هذه الملة وواعظهم بها
 الدين الذين هم اوفى بقواعد الدين من غيرهم
 فان اهل كذا اورشعيا يادركون الارتقاء شاة
 صدرت عن بعضهم غفلة بعد قيام الامتاع بل النظر
 رة على خلافه فمد الكلمة مع ان القرآن لما توفرت
 الدواعي على قلبه من المعترفين بحقيقة الجاهدين
 له وكل كان كذلك وجب العادة لقارته كما سمعت
 الاستدلال به في كلام السيد علم الهدى وشيخنا البهاء
 في الزبدة وشارحها الكفاي والمائز والذريعة
 المحقق البغدادي في شرح الوافيه والفاضل الكليني
 في الاشارات وقد سمعت في كلام الاخيرين

نحو

تلك الدواعي والنصوصيات بما يجب القطع بها
 لقوارش اخر من الفاضل المحدث على هذا السيل
 عند ذكر ادلة التافهين بما اشترط عليه المقدس
 صله القصر والابا لتورته فان الدواعي قد توفرت
 على قلبه مع وقوع التخييف فيها مرتين وثانيا كثر في
 الاحكام التي الدواعي على ضبطها اكثر من حفظها لانه
 اتيه من القرآن كالأذان والقصص والقصص
 في الصلوة او سجدة قول الامين بعد الفاتحة و صلوة
 الميت فان جميع ذلك لما توفرت الدواعي على قلبه
 مع وقوع الخلاف فيما بين اصحابنا والعامة في شرو
 عية بعض تفاصيل الباقية والاشياء بالنص الجلي من
 الله عز وجل فافهم امير المؤمنين كما تعتقد الامامية
 بالقوارش ورايها بامر كثير بعض العادة بان تبلغ في

الوضوح والقليل مكانا لا يثبت فيها احد يوم مات
 النبي وكثير من المعاصرين ذكر الشمس مرة او مرتين وتكلمها
 وتكلم الذئب وامثال ذلك في الخرافات وحيوت بعض الا
 موات وتعيين بين الناس وامثالها وكذلك موا
 ضع قيو عثمان ومعاوية وعائشة مع شدة اعتناء
 العامة بشأنهم فان جميع ذلك مما توفرت الدوافع
 على نقلها وقفت العادة بوضوح الحال فيها ولم تبلغ
 مع ذلك اقل مراتب التواريخ وما بالتحل
 وحاصل ان تلك الدوافع المعروفة ودواعي القو
 ميين من اصحاب النبوة وهم الاقلون من المنا
 قيين وضعفاء الايمان منهم وهم الاكثر من مع ان
 اقرب ملك الجماعة الى حفظ القرآن وضبطه كتاب
 الوحى الذين هم رؤسا المناقسين فكيف يتعبد

وقوع التوقيط منهم في حفظ القرآن هذا حاصل كلامه
 او ضاع ذكره بعد اية الاطالة الكلام فيه تمام الاما
 لا اقل انما القصد تحريف التورية فهدا انما اشكال
 في تواتر التورية والاقبال التحريف كما وقع في التواتر
 على نقلها ولا ذلك القرآن بقرعة لعدم حصول التواتر
 تر فيه اصحابها يتعاضدون في كل كلام سواء التحريف الوا
 قع فيها بعد ما فاقع عن قدر الريب ان التواتر لا
 يتأخر عن التحريف انما الواضح ان الكتب المتواترة من
 مصنفها لا يقع تواتر خاص لان جميع اصحاب نسخ كتاب
 منها يزيد فيها ويقصرون فيلزم انما لا يتلف كتابا
 نسخا تعارض اخر فان التواتر ليس حافظا للتواتر
 عن التلف كما ان بعضا وانما يتلف التواتر التحريف
 والتمحيص عن اجل مع النقص التام والتقصير كما رفته

الفاعلون بالتخريف في غير ما عرف استقص من القول
 وقد صرح به الفاضل المذكور في مواضع من كلامه في خصوص
 ما ذكره في الدليل العاشر من الأدلة على التخريف قال تواتر
 نقل القرآن عن النبي صلى الله عليه وآله في تحفيهم ومقتضهم لغيره من
 مع فهمهم عن إياته ونواياهم ان من كان يخبر
 شئ من القرآن فليأتنا به ولو لم يكن للتاس مانع
 من الاتيان به مع علم ذلك منهم فكيف يمكن مع
 تواتر القرآن لا يتهم بما قصوه او يرفقه جميع كثير
 من المسلمين ولا اقل من قيام شابين بذلك
 كما هو مناظرهم على ما ذكره وعادة السيد
 في الواقية في الاستدلال المذكور فانظر الى ذلك
 حيث قال في جملته كلام المتقدم مما ذكره من الاستدلال
 في جملته ونفاطه والذين يتناشدونه ويكثرونه

سبحان

بما لا يمكن من يقينه في ذلك ان اتوا بما يفيد كونه
 شذوذا عليه بعد هذا شئ من ادلة التخريف في قولهم
 في تقييده وجوه اخرى اذ كرسية في تفصيل القول فيما
 لا يتم فهمه من الفاضل المذكور في بعض كلامه
 المتقدم ان تواتر القرآن ينعى من تحفيهم له ولو
 صحت ذكره فكيف يمكن مع التواتر ذكره لرفع
 ان يتلف شئ من تمام تلك النسخ بحيث لا يبقى منها
 نسخة واحدة قاطلة ويمكن ان تتم دلالة الدليل المذكور
 على ذلك بان القوة كما هو القدر بولي ذلك مع قوا
 تر القرآن بين المسلمين وهم في بلادهم ولم يبق بعد
 سلطانهم ولم يعظم في القلوب مكانة خصوص صاحب
 عدم واقع لهم قولا ذلك في غير ما نفاطه انهم
 نعم بل وجود الدواعي لهم الماتقاة كما سياتي

تفصيل ذلك كدمات الله عز وجل التقصير بالكتاب
 وقول ابن بعد الفاسحة فإياكم لا تقبلوه يعني
 فان التقصير انما يتم بصدور شيء منها من البدن
 لم يتواتر مع كثرة الدوائ على قلة ما على ما رآه
 بنام من عدم صدور شيء منها من البدن فاما معنى التقصير
 بها على الدليل المذكور فمما يتم ذلك راعا على العادة
 المذمومة لصدور ما من البدن بان يقر بصدور
 ذلك عنه لتواتر قلة ثم في الدوائ على قلة
 ان لم يتواتر ذلك عندهم ايضا واما التقصير بالاذان
 والقنوت والوضوء وعلوة الميت فمما انما لا
 في حصول التواتر في جميع تلك الامور فمن روى
 الله اذا يعقل ان يؤذن المسلمون في زمن رسول الله
 على خلاف اذانه او يؤمنوا على خلاف وضوئه

او يصلوا

او يصلوا على الاموات على خلاف ما روى بصلي
 او ان رسول الله يقف ويمنعون به فلا
 يقفون راعا لقطع التواتر عند من بعد ذلك
 ببدء المبدعين واستحقاق ذر الارادتهم من
 المجتهدين بعد ان مات كثير ممن صحب رسول
 الله وقدر منهم بقاءه بغير ما رآه من بعده او
 رغبة بعد ان قورسلها منهم وعظم في القنوت
 مكانهم ثم لم ينل العلماء منهم كل غير متفقون
 بالاراء وتقسيم شئنا شئ بعد ان اخرجوا
 عن ائمة الهدى فخطوا في احكام الله من حيث الضم
 ولا ريب ان التواتر قد يقطع للعوام المخار
 جية وليس كل التواتر يجب لقائه تواترا الى يوم
 القيمة فان قد يعرض ما يرفع تواتره كما ذكرناه في

التورية وبهذا يخالف القرآن الذي نزل من عند الفاضل
 عدم تواتره من أصله وسقوط كثير منه وتغيير الباقي
 للجمل به فان ذلك يناقض ما ترجبه العادة من تواتر
 ترويض نبي رسول الله والجميع انما وقع اتصال بموته
 والمسلمون يعتقدون لم ينقص من عدمه والما احتما
 ل تعتمد على التوقيف كما تقدم واقره من البدع فشيئا
 ما يؤمنه ان الله تعالى والفقهاء بالسبل فقيانية
 قد اجمع المسلمون كاتبة على كونها آية من القرآن
 كما ادعاه العامة في نهاية الاحكام وانما اختلفوا
 في كونها جزء من كل سورة وجزء من كل سورة منهم
 عدم كونها آية من القرآن لا يضر بالا اجماع عندنا
 عندنا واحتمالهم في كونها جزء من كل سورة لا ينافي
 في تواتر ذلك عندنا وغيابه ذلك عليهم لشبهة

حاشية

مخالفة ما يشبههم في تفسيره الا وارض عن آية
 الذين قال كون السبل جزء من السورة لا يتركه
 مبادر السورتين او بما يخفى في ذلك لا يتركه سور القرآن
 وآيات القرآن كانت تتلى في زمن رسول الله انما
 لليل والطواف المناداة بالانقضاء بعدهم تواتر يوم
 وفات النبي صلى الله عليه وآله في يومه على قلعه متواترا
 عند الطبقة الادنى ونصوح الامم عندهم الموجب لكونه
 ثم الا العارض بوجوب قلعة توارثان يوم وفاته علم
 يتعلق به حكم شرعي ولم يكن من دين اهل تلك الطبقة
 انما به حمل التفسير فيه في كل سنة كل من حضر تواترا
 كذا الحال في قبور عثمان وعائشة ومعه عند القوم
 ان لم يكن من دين الا واثبتهم في قبورهم كما يوجد
 بين الشيعة في قبور ائمتهم كقبر ائمتهم في قبورهم بالقرآن

واللغز بالحق الجلي على خفاة الميراثين التواتر
عندنا نحن العامة نقسم ان عدم تواتر عدم
الاخفاء الحقيقة لا يثبت ذلك ولهم الحق والقائم
على الباطل معاندة بعضهم لغير المؤمنين ومناقبه الباطل
حين لم عد له الاوقاف من الرؤساء وادوية فيها
عندهم فلما ملك تلك الحقيقة وجاء من بعدهم ان
اذلك عام الاكتمال قالوا لو كان هناك نص لبقية
الحجابه ولم يتلفوا عنهم في ذلك الخفاء وهذا العينة هو
المشاد في عدم تواتر ما ذكره من معاجز الميراثين
كر الشرس وتعلم الذئب بعد واما لهما فان احدا
لم ياولوا جهلا في كتمان فضائله واخفاء مناقبه خصوصا
في من فخر اميد ومع ذلك قد وصلت اليها
الدرجة وافرقة منها بل ما ذكرناه من المشاد فيهم في اخفاء

الحجج

اهل الكتاب اشتقاق القوم عدم تواتر عدم
ان العادة تقضي بالاطلاع على ابد الارض حليها
ان الحقيقة المعجزة من التبرك لما اطلعوا على احد
رؤسائهم بالنعوة اخفاء ذلك ولم يكتبوه في
تواتر تواترهم ابتداء على دينهم وطريقهم اخفاء في
لكر ما يدل على نبوته وكو اسرارهم كهم الحاي
واقتراف ذلك ما يتعلق به كما هو ظاهر من را
جمع السير في مصدر منهم مع البقي فلما ملك تلك
الحقيقة وجاء من بعدهم انكروا ذلك اشد الانكار
وقالوا لو وقع مثل هذا الحادث العظيم لذكره الله
فان مناسع تعرضهم لما هو منبر ارباب ولو كان
مكتوبا في كتابه لاس به الا اول مناد بذلك ما نطقوا
على اسمه وذكر مناقبه وبالحمد قد بقي التواتر

توفر الدواعي على العقل لمعارضته تلك الدواعي بدا
ع اشرافهم منها فلا يتحقق التواتر من احدا فيقطع
بعد حصوله ودخول ان القرآن من هذا القبيل مما يشبه
التدبر الصحيح بخلافه فان القرآن لم يكن كاي مؤلفين
قد عانته الرجال في البصيرة فلهذا سلموا له فيكون
نقط من دعاتهم او لطلبهم منصبه الذي خصه الله تعالى
من الرئاسة العامة احدا منهم ثم كان من طبعه
لبشر في صدق الفضايل فان القرآن مخلوق بغير
ذلك وسيدته لذلك لم يرد توضيح في المباحث
الامية ان شاء الله تعالى وما ذكره في جواب الجلي فقيهان
الدواعي كانت متوفرة لحفظ القرآن وكلمة الله
نسيم من اصحاب النبوة والمناقض منهم في بعض
اهد الكتاب البصير كما حوت التفسير به في عبار

ينبغي

بعض من سبق ذكرهم ان المؤمنين فشرة فيهم في حفظ
واحدة او اقلها فقول فان الطباع مجبولة على التقير
بالحال ليس الطباع الذي يريد ان يثبت الامور
ع محبوباته ولا يثبت بها تحببها للذين فيها وبنية
فكل داع كان للمناقضين في حضورهم الصلوات
الخاص مع الله او صوم شهر رمضان والجمعة
يديه مع انه نقطة السلف فلهذا داع لم يحفظ القرآن
ان وكلمته من غير مناقض يعرف هذا مع انه قد
عرفت روايات كثيرة من طرق العامة والخاصة
مبينة في القرآن في زمن النبوة وانما قد كان
للقرآن كتاب من المؤمنين والمناقضين من اعوام
رسول الله للكتابة الوحى بين يديه وقد كان رسول
الله يلقى اليهم القرآن فيسلقونه منه ويكتبونه عندهم

او يحفظونه على ما في القلب وان جماعة منهم قد شذوا
 القرآن على عمدتهم ووجدوا محققين لعبد الله
 ابن مسعود وابن كعب بن الاشعث التي لا تفصل
 الا انها روى في الفاضل الحديث انها جمعا بعد البعث
 لفك الاخبار والاجابة بمقتضى جملة من تلك الاخبار
 ان جماعة من الناس كالمسلمة وورقة بن عبد
 الله وعائشة قد بعثوا القرآن في هذه فاضل
 الرجال ومن تذكر ما في عليه من تلك الاخبار
 كما يتضح كما تحققت الحال فيقول في الخبر
 عبد الله بن العاص قال سمعت النبي يقول ان
 القرآن من اربعة من عبد الله ابن مسعود وسام
 معاذ وابن كعب ومن تلخيص الشافعي
 فانه انه يروي عن النبي انه قال من رآه ان يقرأ القرآن

في

فضا كما انزل فليقر على قراءة ابن مسعود
 بن مسعود قال الفاضل الحديث في كل ما في
 دليل الخامس من اوائله على التحريف بعد نقل الخبر
 المذكور من تلخيص الشافعي فانه قريب من
 النصيب وقطعة الشيخ فاضل ابن شاذان في الايضاح
 وله طرق كثيرة في كتب الخلفاء ثم يريد قوله
 بما روي عن ابن مسعود عن امير المؤمنين انه قال
 فيه ما سئل عنه في القرآن وعلم السنة وكفى بذلك
 وفي رواية الصدوق في القرآن فذكر عنه
 نسخة فيقول عنه وقال في الحديث والباقي
 على التحريف والاشارة يعني اعتبار مصحف ابن كعب
 فلما روى قول الصادق في الخبر الصحيح والاشارة
 على قراءة ابن كعب ومن مناقب ابن شهر آشوب

روي ان النبي قال لما ان الله انزل ان اقر عليك
 قال وفي الدرجات الرفيعة في ثقات الامية
 البخاري وسلم الرمز عن انس بن مالك قال
 قال النبي لا اله الا الله خير من ان اقر عليك
 لم يكن الذين كفروا قال وسما قال نعم فبما قيل
 فعل ذلك لتعلم ان الله القارئ وان يكون القرآن
 سنة قال وروي البخاري ان النبي قال لا اله الا الله
 ان الله انزل ان اقر عليك القرآن قال وما
 في قلب القوم ورواه بعزة طرف قوله لا اله الا الله
 كقولهم فخذ القرآن من اربعة منهم ابي النبي كلامه و
 نقل عن مناقب الخوارزمي انه ورفيقه علي بن
 رباح قال جمع القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه
 ابي طالب وابي ابي كعب وروي البخاري

الاضاع

الاضاع فتاده قال سالت انس بن مالك عن
 القرآن على عهد النبي قال اربعة من الانصار
 ابي ابي كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت
 وابو زيد قلت من ابو زيد قال عوفى ورواه
 بطريق اخر انه قال مات النبي ولم يجمع القرآن
 غير اربعة ابوالدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت
 وابو زيد قال السيويني في الامانة وهذا مستحب
 من الائمة الوصف الاربعة وقال المازني لم يجمع
 قال انس لم يجمع غيرهم ان يكون الواقع في نفس الامر
 كذلك لان التقدير ان الله لا يعلم ان سواهم شعبة
 والا فكيف الامانة بذلك مع كثرة الصحابة و
 اتفقهم في البلاء وهذا لا يتم الا ان كان لهم كل واحد
 منهم بالقرآن واخبرني في نفسه انه لم يكمل الجمع في

عنده النبي وبناته في خاتمة البصرة العادة لانه قال وقد
 سكت قول النسي هذا جماعة من الناس ودون ذلك
 لهم فيه ما لا يناسب جملة على طاهر من سلفه ولكن من
 ابن لهم ان الواقع في نفس الامر كذلك سلفه لكن
 لا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظ كل من
 لا يكون الكل حفظه وليس من شرط التواتر ان
 يحفظ كل فرد يعبه بل اذا حفظ الكل الكل ولو
 على التوزيع كفي ثم نقل عن القاضي في كبره الجواب
 عن حديث انس وهو ثمانية واثنا عشر اليها
 وهو ما اخره صاحبنا في ذكر ما قال السيد
 المحقق البغدادي في مقدم من كلامه واثني عشر
 انس في كتابه بعد اكثر من ثمان مائة بالحفظ و
 به معاً او تلقى من فر رسول الله اولا كمال في زمانه

و

وذلك لاشتهار الزيادة فيهم فانخرج الثاني
 عن عبد الله بن عمر قال سمعت القرآن فقلت
 به كليله فقال ان قرئت في شهر ورواه عن
 بن كعب القرظي قال سمعت القرآن على عبد الله بن
 قيس من الانصار معاذ وعبادة ابن الصامت
 وابي بن كعب والوليد بن ابي العيص والانس
 واخرج السهقي عن ابن سيرين قال سمعت القرآن
 على عبد الله بن اربعة اختلف فيهم معاذ بن
 زيد وابو زيد واختلفوا في ثلثة في الدرداء و
 وتم الدارق واخرج مودان بن اود عن الشعبي قال
 سمعت القرآن في عهد النبي استمع به زيد ومعاذ
 والوليد بن ابي العيص وسعد بن هبيرة وابو زيد و
 بن حارثة افضه الاسوديين اثنى عشر وعبد الوهيد

في كتاب القراءات من أصحاب المفسرين
 المهاجرين عليا وعثمان وطه وسعدا بن
 وسديقه وسالموا بابر وعبد الله بن الشاذلي
 والعباد بن رباح وأحمد بن محمد بن النضر
 ودهان الصائغ وعبد الله بن أبي حمزة
 بن محمد بن عمار بن فضال بن حميد وسليمان
 بن محمد بن أبي القاسم السيوطي نقلا عن الكتاب
 المذكور ما نعت من المهاجرين البكر وعثمان
 وعليه وطه إلى آخر ما ذكره السيد ثم قال قد بقي
 من أصحابي سعد بن الطاهر لأن ورقته ثبتت
 عند عبد الله بن الحارث وكان رسوله يزيد ورواه
 تسمية الشهيدة كانت قد جمعت القرآن
 أن قال ورواه في طه في طه في طه في طه

و

من الصحابة سبعة عثمان وعلي وزياد بن ثابت
 وابن مسعود والبراء بن عازب والبراء بن عازب
 كماله رفع مقامه في القرآن السيوطي وعبد الله بن
 أبي داود ومنهم قتيبة الدارمي وعبد الله بن جابر بن
 جعفر القتيبي أبو موسى الأحمدي وذكره أبو القاسم
 ثم قلت وفي أخبارنا أيضا ما يدل على جمعه
 في زمن البراء بن مسعود نقله الفاضل المحدث
 في طه الدليل الرابع من أوله على وقوع التخييف
 عن مناقب ابن شهاب بن جابر بن
 سحيم بن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 وهو في حق لا يخرج لهم صحف الكتب وإنما
 على رسول الله فإن كان كتابه المصحف
 رسول الله والمقام في حقيقته واحتمال الصلاة

عليه في حياته وكما تبين بعد وفاته في غاية البعد
من ظلال لفظ الجور وشك في الدلالة اقله الضم في
كناج عن الكسفي عن الصادق انتقال ما اتهم
بالمؤمنين بالصحف الذي رجحه فالوالد موزا هذا
صحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه في
منه ما في رواية الصدوق المذكورة في مقدمتنا
الضم انهم قالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي
عندك احتمال انهم ارادوا بذلك ما يتبع بعد
الضم يدفعه ان ما ورد في كيفية جمعهم يدل على
ان جمعهم للقرآن انما كان بعد ما عرض عليهم
المؤمنين بجمعهم او ضوا عنه وانهم بعد ما روا
بصحف امير المؤمنين ارسلوا الى زيد بن ثابت
وقالوا ان علينا انما بجمعهم وفيه فضا شح

المهاجرين

المهاجرين والانصار ان ثبت ان جمعهم لنا
بصحف اقله منه كان من فصيحة ما جاء في زيد
ذلك واحتمال كذبهم فيما اصابوا به امير المؤمنين
من وجود صحف جامع للقرآن عندهم مع وقوع
الامر عند الكل انه لم يجمع القرآن بعد بعيد بهذا
مع ان الذي ظهر من بعض تلك الاخبار ان من تقرر
ضواله وذكر الاسماء من القران وجميع القرآن
انما هم الرؤساء الذين اشتهروا بذلك من
اصحاب النبي كما سمعته في عبارة الذي يبي
قد حكى عن القريب انتقال قد قبل يوم اليمامة
سبعون من القران وقبل في هذا النبي في بر معونتنا
هذا العدد قبل يوم اليمامة اربعة من القران في
هذا الشروع العام والاقتضا للشمس من رسول الله

والمسلمين بالقرآن كيف يعقل عدم تواتر القرآن في
زمانه وانوب منه ان لا يكون احد من المسلمين قد نسي
القرآن على عهد من حتى امير المؤمنين الذي هو اشد اتم
اعتناء بالدين واجب من ذلك ان لا يكون النكر
قد ارم بدلك مع انه قد تواتر عنه الله الامة بالكتاب
بما حتى جعله للنقل الاكبر بعد وكيف يا حاتم الامة يا
لتمك ببولايهم فتم موضوعه بحيث يعرفهم
او جاثم الحق ان كان بحيث انهم بالقرآن و
تدريف حاتم الامة لايته وسوره كما وجب عليه
يف وصليه وعلقه فانه القرآن الله عليه في
استه وتعلم ان من زعم ان رسول الله من اسبب
يعرفه لهم او علمهم فقد زبب القبة الى الفناء و
الاعتناء بكتاب الله من هنا قال البلخي في احكامه

عنه لافاضل المحدث في مقدمة كتابه والاعمال
من ان يقبل المؤمنون قول من يزعم ان رسول الله
ترك القرآن الذي هو عليه على استه والذيقوم به
والقرآن الذي جاء به من هذبه به بل يصح منه
لذ بعينه الله وادعا اليه تقا في قطع ولم يحذر ولم
يصن ولم يحفظ ولم يحكم الامة في قرائته وما يحوز من
الاتلاف فيه وما لا يجوز في اوقا به ومقداره وما
سوره واية هذا اليوم على رجل من حاتم المسلمين
ككيف رسول رب العالمين انتهى احكامه عند
الرد عليه بعد النقض والواجب الخليفة حيث انه
من اهم الامور ولم يفعل له رسول الله بزم البلخي بالعمل
ثانيا قال وهو انسلم ان القرآن بما كان عند
تقراده اغا فوض الراجح والتليف الذي سب

بقائه وحفظه الى من فوض اليه جميع اموره واموره
بعد واجتياح الناس اليه حيث يتصل عليهم
ولاه ائمة بعده وليس في ذلك تنقص في نبوته
اصلا بل في ذلك اخلافة لان من فوض اليه
موقفت الامانة والاطام برضعة ائمة طاهرة
فيه نظر واضح فانه لو كان يسوغ لرسوله ان يترك
بعض الخليف النبوة ويوكيل الارضية الى امير المؤمنين
فان اخلافة انما هي في ذلك في غير جميع القرآن
انهم لم يتركوا في ذلك مخالفة ووكيل الارضية الى
امير المؤمنين اخلافة لانه بل الحق انه كان يجب
على رسول الله القيام باجباء النبوة ولو ازم الرضا
له بنفسه كما قام بذلك مبلغ وسعد وقد طاعة
حب ما اقتضاها الوقت واكمل للناس دينهم

نحو

الذي جاهد به لم يبق من الدين شيئا من ذلك
حيث بعض الخلفاء في هذه اوصيائه
والقرآن اعظم ما به الدين على اصل جميع ما جاء به
كيفية ما هو في الامور وشره وترك بعد في حياته
مع قوته له وعدم مانع منه حتى ثلث الاله لا يكون شيئا
اجزائه اشهد به شاهدان على ما ذكره والله اعلم
قيل حدث العاقل بما لا يليق فان صدق فلا عقل
له ومن جميع ما ذكرناه تعرف صحة ما ذكره السيد المرحوم
قد وجعته من تقدم ذكره باثرهم من ان القرآن كان
موجعا في زمن النبي في نبوته ولا يشوبه شبهة
وقد قد ختموه على النبوة بعد قتمات وارور
الفاضل المحدث على الرضا المرحوم بوجوه
ان القرآن مثل ما ذكرتم تمامه فان صح ما نقله

فاعلموا ان من كان من السور والآيات وفيه
 من الواضح ان المتن لم يجمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في اول البعثة او في اواسطه كما في تمام القرآن
 ان الصحابة بعده كذا قبل نزول تمام القرآن وادانه
 كما نزلت آية سورة ق في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ان من هذا السابغة حتى ثم الجمع تمامه الشريف
 لا انهم كانوا على طهيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن
 في قطع من غير ان يفهم بعضهم البعض بل هذا هو
 من ادعى الجمع في زمانه قال السيوطي في الاتقان قال
 الحاكم في المستدرک جمع القرآن ثلث مرات ذكر
 ان الجمع الاول قيل يجمع اليه بكر وعثمان بجمعة بخصه
 الثبوت واستشهد به قول زيد بن ثابت كذا عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرطاح وقال الفاضل
 لنا

سب

بور في مقدمات تفسيره واعلم ان القرآن كان
 مجموعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزلت آية الا
 قد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب له ان يضعها في
 موضع من سورة كذا ولا نزلت سورة الا وقد امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتبها بيمينه سورة
 كذا وروى ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نزلت
 آية عليه سورة فضعها في يمينه يكتب فقال ضحا
 هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيها كذا وكذا
 عن انس قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الانصار اربعة ارباب وعبدان من بني ابي ذر
 بن ابي ذر بن ابي ذر بن ابي ذر بن ابي ذر بن ابي ذر
 انهم لم يكونوا قد جوهوا ما بين الذين ولم يجمعوا
 القرآن في سورة واحدة ذلك ان الواحد منهم اذا

فقط سورة ازلت على رسول الله او كتبها ثم خرج في
 لترية فتركت في وقت يحس سورة فانه كان اذا
 رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد وجوده وكما به
 وتسمع ما فات على حسب ما يتصل له فيقع في المكية
 تعميم وتأخير من هذا الوجه وقد كان منهم من يعتقد
 على حفظه فلا يكتب على ما كان من حارة العرب في
 حفظ انسابها واسعار شعرائها من غير كتابة
 منهم من كتبها في مواضع مختلفة من قرطاس وكف
 وكتب ثقتهم بما كانوا يعيدون من خبر الجليلي
 في حفظ القرآن فلما روي بالكرشم جامعة الى مصحف
 فطرفة فلما ان روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جردون والانسار اخبارا فترقوا في اقطار الدنيا
 واسم العقل في بعضهم كما خيف في ثندان يفرق

اليه ضياع عام فاجتمع في المصنف انه كلامه وهو
 في غاية الجود لمواقفة الاخبار واقتضاه الصحيح
 فبارد به صرح فيما ذكرناه من كيفية الجمع ما بينها
 فتعود امير المؤمنين في عتبة بعد الجمع الى ان يلقى
 فقام ضيافة ما لا يقبل الا ان كان بعد استفاضة
 الاخبار بذلك كما تقدم وكيف يجمع فراع كونه
 بجودا مولانا رتبا تدار لامي الصحابة وفيه ان
 فتعود امير المؤمنين في عتبة عليه الجمع الى ان يلقى
 وتاويله وتفسيره وترتيب سورة الفجر المكية
 في مصاحف الصحابة في الواقع كما هو صريح قوله
 في خبر احتجاجه على الزيد بن ولقد ثبتهم بالكتاب
 كمالا شاعرا على التثنية والتاويل لا يجمع ما
 نزل الامام ازاو لجمع ما نزل للنبي و غيره من انفس

الدبر الى ملت فممن الزياوات اولغير ذلك
 من المصالح كما ستعرف توخرج ذلك في سياحة
 انشاء الله تعالى انما قلنا ان ما قلنا من سعدان والغير
 الخ ما غاب من خبر ضعيف راده الخافون ثم قلنا من
 ما تقدم من اخبار العامة وقيل في خبره الخ في ذلك من
 الاختلاف والاضطراب والناقض في رايه جل
 واحد ليس له من الاسلام نصيب بل هو من الثلاثة
 الذين كانوا يكذبون على رسول الله وليس في بعضها
 خبر مستند في حادق الاماره البخار في موضع ضعفه
 لا يدل على كون الاربعه جميعا لتمامه لئلا يكون
 من اولها بما رويناه من الصادقين كما تقدم واثر
 الصفه في البصائر سند من الاصحاب بناتنا
 لما قدم على الكوفه صلى الله عليه وسلم اربعين مسلحا فخرجوا

محمد بن

ركب الا على فقال المناقبون والله ما يحسن ان يتر
 ابن ابي طالب القرآن ولو احسن ان يتر
 بنافير هذه السورة قال فليقل ذلك قال فقال ولهم
 انما اذرف ناسخه ونسوه وحكمه وشابهه
 فصل من وصله وحرفه من معانيه والله اعرف
 نزل على محمد الا انما اذرف فيمن نزل في غيرهم
 نزل الى ان قال والله الذي نزل الله في وبعثنا
 ان وبعثنا ما ناكنا من رسول الله في ما لا يفي
 ونفوتهم فاذا خرجنا ما لو اذافا انما ثانيا بارود
 كما تقدم وقد جعل الشيخ فصل ابن شاذان في
 الخبرين مناقضات اخبارهم وقال المصنف بعد
 كلامه المتقول سابقا مع انه لا يثبت الا بدون
 مسعود محققين متفرقين وانما يذكر ذلك من طريق

الظن وانما للاسناد والطريقان مراده وجودهما
في تيمونه والافتقار جميعا لصحيفتين منفردتين بعددتهما
يأتى وتركه عند الاخبار المتقوله من الكتب المعبره
لغيره فبين قوت مقوله المخالف لما يقتضيه
الحجب انتهى كلامه اقول اقول فاما يكون خبر
ضعيف رواه المتألفون ففيه اقدرة فت
من تصادف الاخبار بذلك من طرق العامة
والخاصة بل لعل المرتضى خبر على ازيد ما فترنا
عليه منها وليت شعرك كيف سافد افتك
باجبار العامة على وقوع التحريف حتى جعل ذلك
ولما استغلا ولم ينع له ذلك في المقام فان
كان الاحتضاد اذنا هناك باخبار الخاصة فهو هنا
كذلك مع تأيد ما باعتبار الصحيح كما عرفت

قوله انما تختلف مضطربة ففيه ان غالب تلك
الاخبار مروية عن الصحابة لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فمن جمع القرآن على حسب المطاوعة فممن ان
الطبع على اثنين ومنهم من الطبع على اربع ومنهم
الطبع على ازيد من ذلك فاشبه كل واحد بالطبع عليه
بل قد تفق لشخص واحد اختلاف المطاوعة بحسب
زمانه فقدر يطبع في زمان على المطبع عليه في
زمان قبله ولا ريب ان مثل هذا اختلاف لا
يوجب وهما في النقل والاقول وليس في تبعها
بغير سند من صادق الاما رواه البخاري فقد عني به
ما رواه البخاري عن محمد بن ابي العاص قال سمعت
النبي يقول تعدد القرآن من اربعة من جهته الله
ابن مسعود والربيع بن ابي كعب وفيه ما

قد وثقت من نقله بنفسه في دليله الخامس و
 السادس من أدلة على التحريف في خصوص
 ابن عمود إلى أخبار أعيد من المصنفين في
 من مضمون هذا الخبر وقد عكس هذا الخبر فيصح
 أنه كلف صح التمسك به هناك لأن المقام
 ما قبله لا يدل على كون الأربعة جامعين لتمامه
 فقيهه إن كان أراد في الصراحة ذلك فهو كما
 ذكره وإن أراد في الظهور فلا ريب في ظهوره في
 ذلك ويؤكد الاستدلال بما قبله مع
 في عبارته عن الصادقين فقيهه أنه لم يصر
 ح في شيء من تلك الأخبار بعدم تبعه في زمن
 رسول الله من أحد من الصحابة بل مدلولها أن
 أمير المؤمنين قد تبع القرآن بعد رسول الله في

منه

بعضه أبو بصير من رسول الله في ذلك وفي أثرنا
 أن رسول الله قال لعلي يا علي إن القرآن خلف
 في شيء في الصحف والحجرات والقرآن ليس قدرة
 واجبه وقد ورد في مضمونها أخبار أخرى من طرق
 العامة المتداول ريب أن ذلك لا ينافي وقوع
 تبعه من الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله
 النبي أمير المؤمنين بالجمع ثانياً لعل لا اشتغال
 ما كان عند النبي من تلك القطع على التفسير والتأويل
 ويل ما لا بد من تبعه على هذا الوجه أيضاً في
 إدراك تلك الزيادة خصوصاً مع ما وثقت من
 تصحيحه بأشمال صحفه على التفسير والتأويل
 يل في خبر احتجاجه على الزيد في أن ذلك
 لا اشتغال على رواه عن الله بهاء بدست نبويه

الى ان يظهر قائمهم على الدنيا فيقره المؤمنون
 بتلك الزوايد لا يمكن مقصورا على خصوص ما
 لا يخرج عليه سجل ما ورد في جملة من اخباره
 لم يجمع القرآن كلمة الا الاوصياء وفي بعضها الا على
 ابن ابي طالب والائمة من بعده مع ان ظاهرها
 ان كلام الاثني عشر في القرآن يتعاضد مع
 سبوقية جميع من قبله من الاثني عشر وبعضها
 في ذلك مثل ما رواه في مقدمة كتابه نقلها من كتاب
 سلام ابن ابي عمير عن ابي سلام عن ابي يحيى العطار
 قال دخلنا على ابي عبد الله فعلمنا انه اسلم الله
 انما نذكر ما صحبنا اياك وما صحبنا ايانا فان
 شك بك مدث فالي من فقال ان فلانا قد
 جمع القرآن قال ثم دخلت عليه السنة الثالثة

تعالى

قتلته وكذا ما نذكر ما صحبنا ايانا فان
 شك بك مدث فالي من فقال ان فلانا قد جمع القرآن
 وهو صاحبكم وهو صاحبكم الخبر ووجه فصله
 وفيه في جمع سائر الاثني عشر القرآن مع سبوقية
 قيتهم جميع امير المؤمنين في المصلحة والفصله
 لجمع امير المؤمنين مع سبوقية بالجميع في الزمان
 ولشئ قيل بوجوب تأويل ما ورد في جمع الاثني
 لالقران ولزوم التصرف فيه لمعلومية جميع
 امير المؤمنين قبلهم وكون قوله موجودا عندنا
 مما علمنا اول ايضا ما ورد في جمع امير المؤمنين بعد
 معلومية جمع القرآن في زمن النبي بموجب الكتاب
 خبرا وصحح الاعتبار واما الخبر الذي نقله من النص
 شرعا والله فيه على عدم وقوع الجمع في زمن النبي

اصلا كما اذا اخرج لا يخفى خصوصا بالنسبة الى الذين
 نفى عنه ذلك ولا يبرهن انهم لم يسمعوا من
 قبة ابن شهر آشوب على وقوع جمع القرآن سنة ٢٠
 من النبوة وما قبله من انما يروى به ما يروى عن
 اول من جمع القرآن ابو بكر فقد سمعت في حكاية
 بوزان المراد بجمع ما بين الدقيين لا يطلق جمع
 ايضا ما في عبارة السيد شمس الوفاية انهم لما اجمعوا
 في زمن النبوة الا انهم جعلوه بين الدقيين وجزء من
 النسخ والتأخير والجماع انهم كانوا افاضين وجامعين
 وكانوا من الثقات عندهم كما لا يخفى على من اطلع
 انوارهم فواوجه مطالبة الشاهدين في اثبات كون
 الآية من القرآن اقول قد ذكرنا في توصية مطالبة
 الشاهدين وجمع القرآن ثانيا مع كونهم موافقين

شيخ

زمن النبوة وجمع ما يتناول من المناقشة الذي لم يرد
 معان القطر ان امير المؤمنين لما اتم جمع نسخة
 على فضائهم وناقية الترتيل في باب التأويل
 لتقية في فضائهم امير البيت واتباعهم وروا
 فيه وخافوا ان يوجد ذلك في بعض النسخ
 الاثر او محفوظا في بعض الصدور في اللاحق والما
 ف والعيب الرغيب بعضهم فيقتضون ان
 ظهر انهم اوردوا في تلك النسخة في نسخة
 ان يجمعوا نسخا في قبيل نسخ امير المؤمنين وطلوب
 على اية شاهدين ليسقطوا تلك الفصاح منها
 حسن من فيها اشارة فقه كما هو صريح خبر
 لمرور في الاحتجاج قال الماتري في رسول الله صلى الله عليه وآله
 وجاء به ان المهاجرين والانصار ورضي عنهم لما قد

بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله في أول صفحته
 فصالح القوم فوثب ثم قال يا علي إردوه فاصحة
 لثانية فافذه على من ألف ثم احضر يداين ثابت
 وكان تارة لا تدين فقال لعنه ان عليا عاينا بالقرآن
 فيه فصالح المهاجرين والانصار وقد رينا ان تو
 لف القرآن وقد قطع منه ما كان فضيحة فيهم الله
 بيمين والانصار فاجابوا بذلك ثم قال فان
 خفت من القرآن على ما شئتم وانتم على القرآن الذي
 افذه ليس قد بطل ما علمتم فقال عمر ما جلد له ان
 قال فلما استخلف عمر مثل عليا ان يدفع اليهم
 القرآن فيخرفوه فيما بينهم فقال يا الحسن ان جئت
 بالقرآن الذي كنت بعت به اليكم فحق يمتنع
 عليه فقال علي ميهات ليس لك ذلك من سبلنا

ن

بعت به اليكم فقوم المحجة عليكم والقرآن يوم
 لقيمة المكنة من هذا فليلين او ثلوثا بعتنا به فان
 لقرآن الذي عندنا لا يشبه الا ما علمه وان والاصحاب
 ولا فقال عمر مروق لا تدين معلوم فقال علي
 نعم اذ قام القائم من ولد النضر والجد لا سني رفع
 اليه عن قواش من الذين عن النبي الحج عليه
 المسلمين بحج وان اباكم قد رجع القرآن بعد النبي
 فاسد وبما في ذلك بعد تصانف الاخبار من طريق
 متدالة خاصة على شيوخ امر القرآن وتحقق جمعة
 من النبي انهم صا بعد تأييده ما عرفت من الاقبا
 الصحيح والجمع امير المؤمنين القرآن بعد من الرضا
 يجعل كذلك فان كان بالنسبة الى ما استعمل على
 التامير والنفية والعلوم الجلية الغريبة التي تليق

عامة الناس وفتر حالهم والظاهر انهم لم يذكروا
 من اختصاص ابيهم المؤمنين ابا اؤخى والاشية
 علم الله مستودع امر رسول الله فلا مانع من عدم
 واليكمال جده اليه بعد كونه متقدما عند رسول الله في
 الصحف والحرير والقرطيس وان كان بالنسبة اليه
 ما نزل للاعجاز وليلا على نبوته وانه في سنة فعدم
 نشوون الائمة في حيوته من حيث حكمته من اهلها
 صل ان وضع اهل القرآن عند المسلمين واعتقادهم
 قوا من بينهم كما تقادهم في سائر فروعها والى
 من مع قطع النظر عما ذكرناه من البرهان على التواتر
 فمع من ان يجمع الى اليان وما كان يتجمل في التواتر
 اهل المسلمين الى ان يكبر فيه تواتر القرآن عن النبوة
 ويحتاج اثباته الى النقض والارام والمادة الكلام

و

ولعمري انه لا يقصر عن عدم تواتر بين القيسين من
 النبوة في رتبته من تواتر في وجوب الصلوات الخمس
 او يوم شهر رمضان بل لا يقصر عن عدم اعتقاد
 لنبوة اهل القرآن في حيوته وعدم اشاعتها بين امته
 مع انه القتل الاكبر من رتبته تركه نصب الخليفة الذي
 هو القتل الاصغر فذكره بهذا الضمير وموافقا لما
 يحكيه النقاد واهل العاصم وبعد الاضحية كما يحكيه
 الله حقيقة الحال لم يبق مجال للنصف المتأخر في
 تاويله من الاخبار المتقدمة لتبديل الكلمات
 وزيادتها زيادة بعض الحروف في بعضها وتقصا
 في البعض الاقل فمما ناهى عن هذا ما لا يبرح والفقير قد
 لا يبعد ان تكون هذه الاخبار من مؤثرات الكنا
 بين القيسين من كتب اصحاب الحديث كخبر الفخر

وفيه من مناقبات المذهب كما احتله الفضل
 الجليل في كلامه المتقدم ومن الغريب
 بعد ذلك كله وهو توجيه هذه الاخبار في اثبات
 تلك البتدلات ولزوم التدين بصدد القرآن
 على الوجه المذكور كما استظهرنا ذلك من جملة من
 كلمات هذا الفاضل في المقدمة واضمحج منه
 ما يؤي اليه عبارة المتقدم في المقدس من جوارحه
 على التواضع وان كان من الاتفاق على عدم توجيه
 اخبار الاصول في اثبات القرآنية حيث لم ينبوا
 القول بالجهية الا لبعض العامة وظاهر ان التفسير
 الخاص في القرآن انما يقتضي كلامها خبر او خبر
 او اكثر مما لا يخرج من هذا الاصول بل المفيدة في
 توجيه عبارة المتقدم المحكية في رسالة الفضل

ر

المحدث وانما هو ما يعني الاثبات في قرآنية ما ذكر
 به الاخبار من احرف ترمي على الثابت في المحقق
 لا سيما كانت على التواتر وانما جاء بها الاخبار والاول
 صدق في الخط في نقله وقال الشيخ في عبارة المتقدم
 رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة
 صفة بفقهاء كثيرين من القرآن لكن طريقها
 الاصول التي لا توجب علما بالاول والاخر فيها
 الله وقد سمعت فيما تقدم عبارة العلامة
 في نهاية الاصول ولقبارة التواتر في القرآن و
 تصحيحه بان ما نقل اصاد العيس بقرآن ولم نقل
 الخلاف فيه الا عن ابي حنيفة بل نقل في الكتاب
 المذكور عن بعضهم هذه التواتر في تفسير القرآن
 وذكر ايراد بعضهم عليه وادراجه في المصنفين

اليه وقال في المذكرة ولا يجوز ان يقر بصحة
 ابن سعد ولا يذنب ولا يبرأ من احمد رواية بالحوار
 اذا اتصلت به الرواية وهو مخطئ لان غير المتوا
 تر ليس بقران انتهى وهو المحرك عند نهاية الا
 حكام والنتيجة والتجريد وقال السيد الطباطبائي
 في المحرك عند المعبر في الحجية ما تواتر اتصاله
 وقيل ايضا لا عبرة بالشواذ وقيل انها كتاب الاصل
 ويضعف بخبر جابر بن القان لان من فرقه
 للتواتر بخلاف الخبر وقال في مفتاح الاصول صح
 في يه موهبي ذكره في وس والالفية وجامع صدر
 المقاصد للعليه ورضي ذلك الجامعية في شرح
 الالفية لوالده الشيخ البها في وجع تيج لوالده العلما
 دام ظله بان لا يجوز القرائة بالشواذ ولا في غير

و

وهي ذلك فقالوا ان اتصلت رواية في
 الزيدية ولا عهد بالشواذ وفيها كتاب الاصل
 انتهى ولهم على ذلك ما تكسبه في عدم كونها
 معينة من ان الاصل ليست بقران انتهى كلامه
 رفع مقامه وقال المولى صالح الحارثي في كتابه
 رتبة المتقدم في شرح الزيدية وجع في فضل الفيض
 بقول الاصل ما لقوات الشواذ وبعض ما نقله
 ابن سعد في صحف ليس بقران ليس كحجة انتهى
 وقال الفاضل القمي في القوانين لا عمل بالشوا
 ذ لعدم ثبوت كونها قرائنا وذهب بعض العا
 لما انها كتاب الاصل يجوز العمل بها وهو مشكل لا
 ان اثبات السنة بخبر الواحد مقام الدليل
 عليه بخلاف الكتاب وذلك كقراءة ابن

في كثرة الذين قضوا شهيداً يوم تتابعات قبل
ينزل منزلة الجهاد واتيهم الله انما تم قتل
والقرآن لا يشب بالاسرار التي وبعض من لا
خاتمة بشهادة الاحكام كالفصل الزلزلة وان
منع وجوب التواتر في القرآن ثم عاودة كما
بب اليه الاكثرون بل الكل كما عرفت في الشا
ذال ان لم يكن في حجية نقل الاسرار في الدنيا
يجوز ان قد عرفت عدم وجوب تواتر الجمع في الظا
هر ان نقل الاسرار لا يحكم بكونه قرآناً لا سيما ولا في
ليل عليه لا ان ليس بقرآن قطعا وقال فيه ايضا في
العمل بالثبوت وبعض العامه ذهب الى انها كما
خبار الاسرار وهو غير ثابت ولو ثبت فغير مفيد
انهم وبالحمل لا ينبغي التامل في اتفاقهم على عدمه

نحو

القرآن بخلاف الواحد من هذا اختلفوا في جواز التواتر
لقرآناث الثلث وهي قرآنة اربعة عشر
ويستحب ما فيها الشهادة كبرجوا صليوت
تواتر صاعده وهو الحكم عن الفاضل في يوم
مع صدور من المقاصد العلية ان الشهادة
شهادة تواتر ما ولا يقصر عن ثبوت الاتماع
الواحد في جميع الاحكام الجواز كما هو الحكم
عن جميع المفاهيم وكذا في غير حائظ الى اعتبار
التواتر في القرآن ولم يشب تواتر جاز في جميع الفا
ثم انه اورد على الاستدلال في مع صحت شها
دة الشهيد والعلامة بالتواتر بان ذلك لا يجوز
عن اعتبار التواتر لان شهادتهم لا يشبهوا
لشهادة اتفاقهم على ذلك اما وجوب التواتر في القرآن

كما في خبر الكثر او عدم الدليل على ثبوت القرآن بالا
 ما ذكرناه في جارة الفاضل القمي وفيه اوجها ما لا
 دل على ما عرفت واما الثاني فانه العدة من الوثيقة
 خبر الواحد هو الاجماع العلي والاخبار القطعية الدالة
 على صحة قول الشيعة اما الاول فاشارة في المقام فصح
 واما الثاني فانه المتيقن من مكوها بوجوه اخبار لا انا
 في الفروع ان ليس فيها عموم او إطلاق متواتر في محل
 الكلام خصوصاً مع التصريح في جملة منها بالرجوع الى
 النسخات في معالم الدين الظاهرة في الحال والحرمان في
 هاهنا من الحكم الفروع وبعد ذلك كله فالتواتر في
 خبر الواحد في اثبات التغيرات والتبديلات في
 هذا القرآن المتداول المتواتر المجمع عليه من قريش
 سلام من غير ان يحيط الكلام بخصوص القول بجواز قرينة

على الوجه المذكور في تلك التغيرات مع ورود النص
 على ذلك في الاخبار لا سيما في قرينة كما في الناس
 وادعى المسلمين كالفرض للقرينة بما لم يفسح ان
 من المتحتمين يجب من القرينة المتداول في تلك
 ثبات اعتبارها لا من الواقع سلمنا بجهة اخبار لا
 عارضة ذلك ولكن ذلك في اخبار من عارضة لقرون
 المتداول كما في التغيرات كذلك اخبار المتداول
 يورثها قوماً بالقران المتداول عند المسلمين في
 عصر وكيف يعارض شدة الخبر الواحد خصوصاً مع
 ضعف السند لا تترك ان اصحابنا قد اجمعوا في
 عدم على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد ومنع
 منهم تخصيصه بنظر القطعية الكتاب وطمينة
 خبراتنا بهم لا يجوزون التصرف في منقول الكتاب

بغير الواحد ويزون التعريف في عقبه وليس في القام
 في المقال فقلنا بما لا ينبغي ان يقال ان من سئل عن القرآن
 فسر له في الصحيح المختص بالشبهة فلا يقدم عليه في
 الضعيف بل الصحيح انما هو الاقتصار ولو قلنا
 في التعريف انما هو ان يخافوا لا يرين ذلك قطعا
 فقديم الحق الواحد على القرآن خصوص ما في ضعف السند
 فان من الغرائب بكمكان بل هو شبهة شتى بالبحر والبر
 ان ذلك هو الحق للصواب واما الكلام في المقام الثاني
 وهو وقوع السقط والنقص في القرآن فقول العبد فيها
 استدلال به عليه من الاخبار المتقدمة فنقص القرآن
 لا واقصلا فان اريد بجملة هذه الاخبار اثبات ذلك
 المتعالي كما هو ظاهر كلام الفاضل المحدث فقف
 صعقة بما لا مزيد عليه وان اريد انما هو العلم الاجمالي

نبي

بوقوع النقص في الجملة قط انما هو معنى غزلك
 فيجب التمسك بوقوع النقص كذلك من حيث
 قطعته وعليه تسليم الامر فخير من ان يستلزم
 ان نأخذ عليه بعد الايمان على عدم ترتيب ثمار
 القرآن على ما تضمنت تلك الاخبار من النقص
 ان ان اريد حصول العلم من مجموع تلك الاخبار
 مرادهم وقوع النقص فيما نزل على النبي فانا نقول
 في وان اريد حصول العلم بعد در علمهم في
 ذلك من غير علم برادهم منها هو ما تقدمت عليه
 عاقلوا الحق وتحقيق القول في ذلك ان تلك الظواهر
 لو لم تكن مؤنسة بشي من الموهبات وكانت
 سالمة من الاشكالات المروية عليها لكان
 الواجب الاخذ بمقادير اجمالها في القواعد في

كل غلط علم صدره من المتصور انهم قد تم قرة على
 خلافة لم يعارض شي من الخارج فانه يجب التسليم
 والافتراء بالخروج عنه شريح عن الدين انهم لم
 متابعت الاثمة المتصورين الا ان الكلام في سلا
 استهان ما ذكر من الموهبات والمعارضات والا
 فصار ان ظهور تلك الاضمار موهبة بعد من الو
 هبات والمعارضات تنتم بحسب نظر القفا
 صراحتي ختمونها وعارضوا ما استوفوا في
 مطاوعها تناه المقالة الثالثة والحيث ان الله
 تعالى انه لو نقص من القرآن كسر ما كان منه
 لجلل الجامعين له به كما تقتضيه جملة من تلك الاضمار
 وكلمات القائلين بالنقص لزوم عدم تواتر ذلك
 البعض المجهول عن النبوة والاشاع بين المسلمين

والتام

المرحوم

ولا يقل من ان يشهد به شاهدان منهم عند جميع
 القرآن كما هو مناط جميع على ما ذكره ولا يمكن ان يكون
 يتقونهم في ذلك لكي يحتمل كون القضية واقعة من
 شهادتهم كيف وقد تواتر ما يوجب ان يكون
 عند شئ من القرآن فليقتضيه والازم بالاطل انما
 لما دللنا عليه سابقا من تواتر الدواعي على فعل القرآن
 الموجب لتواتر هذه العلامة وقد عرفت سابقا
 بطلان ما اوردوه هذا الحديث الفاضل على الد
 ليل المذكور بما لا نزاع عليه انه لو لم يواتر
 البعض لا قط ولم يكتب في المصحف لجهل
 لزوم عدم تواتر ما بين الدفتين انهم والازم بالاطل
 باجماع المسلمين بما انفردت من المذهب بل
 الذين يمان الملازمة ان الموجب لتواتر ما بين

المرحوم

الدينين موقوف في الدواخي على نقله كما عرفت توضيحه
 بقا ولا يرب ان ذلك لا يخص بخصوص ما بين الد
 قنين بل عيه دساتر ابتداء القرآن لو كان فان الد
 واعي الموقوف لنقل بعض القرآن هي الدواخي لنقل
 الباقي فاذا انشئت في البعض انشئت في الكل اذ
 ليس بعض القرآن اولى بالتواتر من بعض كما عرفت
 توضيحه فيما تقدم في المقدمة انه لو تواتر
 بعض القرآن في زمن النبوة او جملة المسلمون عند فتح
 القرآن المتصل زمانه بزمن زمانه انهم تعيّنوا
 في اشاعة القائه في عدد التواتر والملازمة فلا فرق
 ولا لازم باطل قطعاً لان دين محمد خاتمة الاديان
 وثبتت باقية على مر الدهور والازمان والقرآن قر
 ين خاتمة ودليل نبوته ومعجزته الباقية في امته

والحجة البالغة من الدواخي برتبة واحد المطلق الذي
 ينتركها رسول الله في الامة وامرهم بالتسكية
 وانما الامام منه ورض السنة عليه وقال
 ان ما خلف منها كتب الدفوف فرف ولا
 ريب ان مثل ذلك يجب في الحكمة اش
 فته والقائه على عدد التواتر لكي لا يرتاب احد
 في صدورهم فنهى وبقى وليا على نبوته ومزجاً
 لامة فانه لو لم تواتر عنه لم يكن وليا على نبوته
 اذ فعل هناك من نقوله عليه فلا يمكن اثبات نبوته
 به كما اننا معنى لامة عاتة لامة بالتسكية ولم
 يعرفهم من موعده ولا معنى لعرش السنة المنقولة
 بطريق الاصل عليه مع كونه في نفسه منقولاً عنه
 بطريق الاصل ايضاً ومن هنا قال العلامة قدس في

نهاية الاصول بوجوب انشاء النبي القرآن على قدر
 التواتر بعد اعلية الاجماع قال لا بد من ثبوتها
 لم يواتر القطعت بحجة انه ان قلت ان
 بقا بعض القرآن على التواتر يكفي في حكمة نزوله
 حيث ان كل سورة منه بحجة مستقلة كافية في
 اثبات نبوته فلا يجب في الحكمة بقا بقية على
 التواتر لكي يجب على النبي انشاءه كذلك
 قلت الحكمة المستقيمة لا تنزل تبعه بحجة او عدم
 الكفاية لانهم بانزال بعضهم كل من المستقيمة
 جوب اشاعة الجميع على النبي بحيث يمتثلوا
 تراوا لاكتفي الله بهم بانزال سورة واحدة على وجه
 الاجاز حيث لا مقتضى في الحكمة لا يزيد منها
 بل كان يكفي في ذلك سورة واحدة قصيرة كمسورة

كذا

الكثرة لم يمتثل في ذلك الا بطول السورة ايضا
 فلو يجب في الحكمة انزال مقدار خاص للاجياز
 شتم على سور عديدة من طول وقصا وجب
 في الحكمة انشاء النبي القرآن على وجه مقتضى
 متواتر اجماعا من انشاءه على نبوته على وجهه ولا
 حصار لا قيام السابقة حيث ان شريعة بقية
 كذلك لانه لا يبي بعده ووجب على الله تعالى
 حقه كذلك كما ان جبره نعم بقوله ان نحن نزلنا
 المذكور انما لا يقطعون وانت اذا قلت ما ذكرنا
 في المقام كفك ذلك وليا وانما على وجه مقتضى
 النقص في القرآن حتى ما ادعى سقوطه من جهة
 كذلك من مقتضى في المقام الثالث عند التواتر
 للدليل الثاني من ادلة التواتر انما

ان اخبار الزيادة وتبدل الكلمات لا تقصر عن اخبار
 القصص في الكثرة وما يحس بان في عتبة امد ويزيد
 لنا في امد وامتدوا في تعريف المراسن المطابقة للالفاظ
 في طائر تلك الاخبار في نظر المراسن الثانية وقد عرفت
 اوضاع الاحصاء في تلوا المطابقة الاولى منها و
 حكمهم بلزوم تأويلها في تقريب ذلك تأويل المطابقة للالفاظ
 فيه بما هو اولى في المطابقة او التفكيك بينهما
 من شئين مما شئ واحد في النظر المستقيم
 اشتمال تلك الاخبار على كلمات ركيكة وعبارات
 باردة غير منها القرآن مثل ما رو فيها من سقوط و
 والشجيرة اذ اريها ما يجوز ما لية فان لفظة البتة لا يقع في
 شئ من العبارات البليغة من شعرنا ونطق او
 خطبة خطيب مصقع كما لا يخفى على من مارس عباد

البيان

البليغة مثل ذلك في الاكثرة وروية العباد ما لا يمكن
 سقوط وان فيه الى انهم لا يدرون بعد قوله نعم والعمد ان
 الانسان في خبره ما رو من سقوط وعلى الذين يصلون
 الصفوف الاول بعد قوله يا ايها الذين امنوا صلوا
 عليه وسلم تسليما الى غير ذلك من العبارات الباردة
 التي تقتضيها تلك الاقوال في غير ما رو في اخبار تعريف
 الكلمات تشكيل على روافد خضر وعبارات حسن
 فان القرآن وان تفاوتت اية في رتب القصص
 والمباخر واقتصرت في التحديد والاحكام بالسر من كون كل
 الالوان لا يربط بل لا ينفق الارتباط في سائر الالوان
 تنوع الالفاظ الاولى في تلك العبارات الباردة من غير ما
 ل هذه العبارات التي ان تقتضيها في خطبة خطيب في شعر
 شاعر حبيب عليه وعرف ذلك من سقطا في قوله

غلب الارباء على ما دون ذلك في الركعة فكيف بالمال
 يخفى ركعة على اوائل الانظار وكيف يمكن مع ذلك
 اعجاز العرب بالصورة المشتملة عليها
 اشتد لها على سقوط بعض السور التي لا تشابه القرآن
 في البكر والسلب مثل سورة القورت وقدرتها
 الفاضل المحدث من طريق العاصم الفاضل وسام
 الله الرحمن الرحيم اللهم انما تستعبدك وتستعبدك
 وتثنى عليك ولا تتركه وتخلع وترتكب في كل يوم
 الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبدوك ونصلي ونسجد
 ليكرهن في دنفه زجره شتمك وتحنن في القرآن
 عنابك بالخافين ملحق ولا يخفى على الناقد البصير
 طائفة سبب ما بين السورتين لسبب القرآن وال
 سلوبه بل وعدم طائفة الادعية الماثورة عن الائمة

بل مما يجلبات للارباب مع ذلك كيفية وقوتهم
 اشبه ولعلها من موضوعات عسيرة رزقت
 بجان صلوته فقدر ما في قوله ان عنابك بالخافين
 ملحق ولا يخفى من الركعة الواضحة وشما في البعثين
 سبب القرآن ما دون طريق العاصم انه قد سقط
 القرآن قوله لو كان لابن ادم دارين من المال لا ينفق دار
 يا للنا ولا يعلو جوف ابن ادم الا التراب وهو يعزل
 عن سبب القرآن فطعا به هو اشبه بشي بالهديث
 القدسي ان صح كونه من الوحي المنزلة فان قلت
 ما ذكرته تجس بحض لما يمكن ان يكون اليد كيف
 سبب القرآن واسلوبه على وجه يحكم في ما غفر
 عنه من القرآنية قلت لا ريب ان ترتيب
 كلام العرب تختلف فانية الامتياز في السبب

والاستوب وفصوصيات في المعاني واللفاظ
سحب الاغصان والاشجار فأنكر ان تاملت
شعره هذه الجبالين كملهم والاعشى والمناجاة وصحة
كلما حكم البينين معترقا في العربة فالصافيها في انك تجد
فيهم من وغرة السبك وشوة الالفاظ والاشمال
على ترشي الكلام فان تحالها الصغر القم تعدن
الجمال فاذا تزلت عنهم الى امر القيس وعنه انه افقر
بين كليله وحان وكعب بن زهير وجرير ثم انزل
الى السلامة وجره المعاني من المطاففة الاولى فاذا
انزلت عنهم الى المولدين في اوائل الاسلام كالفر
وق وجبرير والافضل وعنه الى ان نواس وصبرتم
اقرب الى ذلك من سبقهم خصوصها بالوك
فان محاسن شعرك لا تنكر فاذا انزلت عنهم الى

او اسطر

او اسطر الاسلاميين كما في تمام والبحري والبي
المحب القتيبي والاحسن الرضي والابير في قول
الهمداني واخر ابيهم من قول الشعراء وجدت شعركم
في سلاسة السبك ومثانة التبعيد ورفعة الالفاظ
ورقة المعاني والاشمال على المضامين البعيدة
والشذوبات الغريبة والزميعات الغريبة فكان
من البعير من شعر الجاهليين ووجدت من الفرق
بينها ما تجد من الفرق بين الفخرة الصماء والتميم
العذيب من الماء فلم من الفرق الواضح من تيسر
امر القيس من مثل قوله كنهوا لعملة المتكحل و
بين قول ابي الحسن الرضي المسكر من غير سكر
المطرب من غير خمر ولا تركه الحال في الخطباء
والمتوسلين وتفاوت رتبهم بحسب العصار

والقدرة والقوم حتى شئت سبحان من الشدة
 في كثر الصافي وابن العميد وابن جواد وبيع الزمان
 وانشاءهم وان كان كلام الاوائل احكم من انوار قوتى في
 العتيد كما انما تجد من الفرق بيني في القوم
 وان شئت سجد الاخصار وكذا الحال في الفرق بينهم
 سجد الاشخاص فمن يبروا من العرب في خطب
 الخطباء ورسائل المرسلين منهم ورسائلهم
 رسته علم ان الكل منهم سجد خاصا في التعبير واسلو
 باخا صا في الكلام وفصوحيات في المعاني والفاظ
 يتنازع بها من غير حتى يوزع شعر الرضى شلا في قصيد
 لمشي من شعر البحر في القافية في الورد متقلا في البحر
 الحارس لمديون الرضى تمام الممارسة وعلم من
 السبك والمذاق انه ليس من شعر الرضى نعم ربما

خجج

يحتاج ذلك الى طول التامل والخط في شعره المتقا
 رين في المذاق كما في روق وجرير والجرير والجرير
 هذا كله في كلامهم المفاخرين في مولانا ابي الموفيق
 والامام في مواضع كلامهم من فطيم ايات الله
 في كثرته فيه اياته انما اتموا بها رايه في خطبة في المعاد
 والتمديد او الوعد وذكر الوعد والوعد او رسته
 او الخطبة افي عليه خاطره من غير مائة وروية من
 المعاني الدقيقة العجيبة والتركيب الطليعة العجبة
 بغير استحضار رسته الباب اللبابة وتخرج عنده
 السنة الغصاة والبلاء في سبحان الذي لا يرفع هذا
 الرطل من كل فضيلة اتموا في دعاء من كل عظمة
 فطيمها واشرفا وانه قل ليس على الله عتق
 ان يجمع العالم في واحد وانما ايت كلامه

بكلام مشهور من الفصحى ووجدت من الفرق بينهما
 ما تجتمع من الفرق بين الدرر المحصاة والورد
 لعلها ومن هنا قال ابن الجوزي في شرح نهج
 لعلها بعد ان نقل عن ابن نباتة انه سرق كلمة
 من كلام امير المؤمنين ^{عليه السلام} من خطبة له في الجهاد
 قوله ما فر قوم في عقر دارهم الا ذلوا فخطبة
 وانظر قوله ما فر قوم في عقر دارهم الا ذلوا كيف
 تصيح من بين الخطبة صياحا وتنادي على نفسها
 نداء فصحى وتعلم اسمها انما ليست من
 ان الذي خرج بآية الكلام منه ولا من التي اورد
 صدر ذلك السجع منه والحمد لله فقد خلقت
 الخطبة وقتتها ورايتها وشهدنا فيها الاكاسية
 من الكتاب العزيز تمثل بها في رسالة او خطبة

فاما تكون كالثروة المصنعة ثم رتبة وقوم
 بنفسها وتكتب في الرسالة بها وقتها وتكتب بها
 وبها جمة امه ولست اشبه كلامه بشي من
 فصيح الكلام الا بكلام ابن غنم رسول الله ويقرب منه
 كلامه في جنة وولده خصوصا عقيدته من العابدات
 في الادعية الماثورة عند فان كلامهم يشبه بعضه
 والاول لان الجوزي يشبهه في كلامه كسب كلامه
 من غير ان كلام الله فوق كلامه وقد اتفق اللسان
 وتعالى بآية ان الاسم لا يدرك الفصحى وخزيرة ولا ينفذ
 بلقاء عاقبة ولا يشبه شعرا ولا خطبة فليحب
 ولا سلة من سلة فمركبة تليق بخطبة لا يشا
 بهه شي ولا يقرب منه شي واذا كان كلامه ^{فحين} انطوى
 مع قرب بعضه من بعض وشبه بعضه ببعض

اهل الفن الممارسون لكلامهم تقادرت مراتبه
 ويمتدحون كلام كل منهم من غير دعاية من المحض
 ت التبرع بهما مذاقة وفهم حتى المتقا
 بين في المذاق كالفرق وجري واد تمام
 والتحرر فانك بكلام الله تعالى الذي لا يشبه
 شئ ولا يدنو منه شئ اقدر مع ذلك يشبهه
 صله على ذور البصائر من اهل الفن الذين هم
 صياغة الكلام ولا يتقدرون من غيره ومن هنا
 جعل السفاور والسيابور في تقييد ما الوجه في
 حفظ القرآن من التغير في قوله انما نحن نزلنا
 المذكور انما يظنون هو ان الله سبحانه
 لكلام البشر لا يخفى تقييد نظمه على اهل الدين
 كما في عبارة الاول وقال الثاني ثم دل على كونه

نحو

مسترته من عنده فقال وانما لم يظنوا لانه لو
 كان من قول البشر لم يكن اية لم يبق محفوظا في
 التغير والاختلاف انما لائق ان يختص
 القرآن عن غيره بما ذكرت مما لا تعينه وصحة
 الرب كيف واجاز القرآن من الضرر
 عندنا ان الكلام في تقييد من غير ذلك لا يصلح
 ذلك الامور في العلوم اللادينية من اللغة والنحو
 والعرف والمعاينة والبيان تمام الممارسة
 ولما تامة لكلام العرب الجاهلين والاسلاميين
 شعرا ونثرا مع ذوق سليم وفهم مستقيم ولا ريب
 في ندرة ما كان به حريص في نحو عصرنا لا نقول
 ل اول ان توقييد التقييد على المباشرة الثانية في العلوم
 المذكورة فمنع بكونه في القطر الذي العلم يعرفنا

على الوجه المتعارف مع مائة معتد بها
 من العرب وشبهه في الناس غير ان
 ريس كلام العرب لا يقصرون عن ذلك
 من هنا قال الشيخ زين الدين البياضي في عبارة
 المقدمة ولو زيد فيها نقص لعله كان قد كان
 لم يحفظ على الفقه فصاحبه واسلوبه اتم واثبات
 ان قيمة القرآن عن غيره تارة بعرفة الاستاذية
 في من علو الرتبة في الفصاحة والبيان
 في معرفة سبك واسلوبه الذي يتجلى
 عن غيره ولا ريب ان توقف التمييز على الاثر
 المذكور فوسمنا في تمييزه على الوجه الاول
 ان الثاني ولا ريب ان سبك القرآن واسلوبه
 مما لا يخفى على غالب ذوق الفطن ولا ينبغي ان

في

في فروع السورتين المذكورتين وما شابههما
 سبك القرآن فان قلت ان بحر المعرفة
 سبك القرآن واسلوبه لا ينفى في القيمة
 بعد ما تم معرفته لغالب ذوق الفطن كما
 كنت ليكن ان يتضح اريب منهم ويوسف
 كما اعني ذلك الاسلوب المعروف الاثرين
 بعض ابد الضلال في عصرنا قد نسي على منوال
 القرآن كما يشبه في السبك والاسلوب
 والكان يجعل عنه في الفصاحة والبلاغة
 نلتيم التمييز الابرة كمال الفصاحة
 لبلاغة فيه ولا يسجد بحر معرفة السبك والاسلوب
 سبوت قلت لا ريب في كفاية ذلك
 في الحكم بخروج ما خالف سبك سبك القرآن

عن القرآنية وان لم يكف ذلك في الحكم بدو
ل ما وافق سبكه سبكه فقلنا ما وافق سبكه
سبكه القرآن فليس يقران ولا يلزم من ذلك
الحكم بقرآنية كما وافق القرآن في السبك والال
سلوب فان معرفة السبك انما يحيد في
الحقي دون الاثبات على انه لا يخفى الضع
فمن الضع والطبع من الطبع والتقليد على
فوز البصائر فان ميلة الكذاب قد الف
كلما بما راع قوله ثم والذريات ذوات قال
الطائفت لمخاض العاجبات عجا والحقا
بزات خبر او بالجملة ان للقران سبكه معلوما
واسلوبا معروفا فيما تربه عن غيره فلابد
لا ينبغي الارتياب في خروج ما خالف ذلك

سبكه

السبك المعروف عن القرآن نعم لا يمنع
عليك ان تقول كلمة او كلمتين في بعض
القران ربما يخفى السر حتى على الناقدين البصير
لاك الالية الواحدة القصيرة على الاثبات القصير
ثان والاعطال الطويل ولو كان اية واحدة
طويلة فلابد ان يخفى صاله على العاقل البصير
فضلا عن السورة التي هي اول مراتب التحديد
والاعجاز خصوصا اذا كانت لموية مثل السورة
الطويلة التي قلها الفاضل المحدث عن صاحب
ديتان المذاهب واحتمل كونها سورة
لولاية التي روي في بعض اخبارنا سقوطها وهي
بسم الله الرحمن الرحيم يا ايها الذين امنوا انشوا
بالنورين انزلنا سمايتا سلوان عليكم ايات ويحدركم

فذاب يوم عظيم نوران بعضهما من بعض وانا
 السميع العليم ان الذين يؤفون بعهد الله و
 سوله في اياتهم بنات النعيم والذين كفروا
 من بعد ما امنوا انقمهم عذابهم واما بعد هم الر
 سول عليه يقدفون في الجحيم انفسهم وعضوا
 وصي الرسول اولئك يقولون من يقيم ان الله
 نور السموات والارض باشاء واصطفى من ا
 الملكة وجعل من المؤمنين اولئك في صلوة فعل
 يا ايها الله لا اله الا هو الرحمن الرحيم قد ذكر الذين من
 قبلهم برسلهم فاخذتهم بكمهم ان اقدر شديد
 اعلم ان الله قد اسلك عاد او ثمودا بما كسبوا
 جعلهم لهم تذكرة فلا تقولون وفرون بما رخصي
 موسى واخيه هرون او قنبر ومن تبعه اجمعين

سبح

ليكون لهم بيوت ان اكثركم فاسقون ان الله يعلم
 في يوم الحشر ما يستطيعون الجواب حين يسألون
 ان الجحيم اذاهم وان الله يعلم ما هم بالمرسل
 بلخ انذر فسوف يعلمون قد فرغ من القرآن
 عن اياته وحكي عن عيسى مثل الذين يؤفون بعهد
 ان جنتهم بنات النعيم ان الله قد فرغ من
 عظيم وان عليا من المؤمنين واما النوفية بقه
 يوم الدين ما نحن في ظلمة فاعلمين وكرنا
 على اهلنا اجمعين فانه ذرية لصايرين و
 ان عدوهم امام المهجرين قال الذين كفروا بعد
 ما امنوا اعلقتهم زينة الحياة الدنيا واشتغلوا بها
 فليس لهم ما وعدكم الله ورسوله وانفسهم الغافلون
 بعد لو كيد صا وقد ضربنا لكم الامثال لعلكم تتقون

يا ايها الرسول قد اترلنا اليك ايات نبيا
ت فيها من توفاه ثمناد من توليد من بك
يظهر من فاعوض عنهم انهم يعرفون انهم
محصرون في يوم لا ينفي عنهم شي ولا هم يعرفون
ان لهم في جنم ما اخذوا ليعبدون فسيج باسم
ربك لكن من التاجدين ولقد ارسلنا
موسى ورون بما استخلف ففعلوا من
جبل فجعلنا منهم القدرة والتميز ولعنناهم
اليوم يمشون فاصبر فموت يعرفون ولقد
اتيناك بالحكم كالذين من قبلك من المرسلين
وجعلنا لك منهم وصيا عليهم يرجعون ومن تول
عن امرى فاذر جعد فليقتنعوا كفهم قليلا طار
تشل عن التاكثين يا ايها الرسول قد جعلنا

ح

لك في اخلاق الذين استوفوا فخذوه ولكن في
الك الذين ان عليا فانتا بالليل شاملا فخذ
الاخرة ويرجو انواب ربه قل ميسرور الذي
ين تعلموا انهم بعد ان يعلمون سيجعل الاطفال
في اخلاقهم وهم على اعمالهم يتدبرون انما نراك
بذرية الصالحين وانهم لا يخلفون
فعلهم منى صلوات ورحمة ابياء واسرا يا
م يمشون وعلى الذين يمشون عليهم من بعدك
فخصي انهم قوم سوء فاسيرين وعلى الذين
سلكوا سلكهم منى حجة وهم في الغفوات انهم
والحمد لله رب العالمين استمت وانما
نقلنا ما بطولها لك تعلم ان خطا الاطفال
صمد ورواني لا يجب من هذا الفاضل كيف

ادورع هذا الكلام الوحي الركب كتاب وكيف
 احتمل ان يكون ذلك من الكلام المنقول
 من السماء بحجة قها تم الانبياء مع كثرة اخطا
 طه وركاكة عباراته ومن تأمل هذه العباد
 وجد حاتم وعل على نفسها نداء عالميا انما
 ليست من تركيب كلام فصحاء العرب فضلا
 عن كلام الله او غالفهما تصنع لا يفيض
 للسان ولا يحسن البيان وقد افر شيئا
 من كلمات القرآن واخر من غيره فالفما على
 اسلوب القرآن ولست اشبهها بشي
 الكلام الا بقران الباطنية واقسم بالله قسم ابارأ
 انه لو رام بعض فضلا العصر من الادباء ان
 ينسج على هذا النوال لاكمل في كل اسبوع قد انما

منها تعبير او احسن منها تفيقا وتليلا ان كنت
 في شك من ذلك ولا املك تشكرك فيه فانا
 قترح ذلك على من شئت من ادباء العرب
 بل وبعض العجم واطل القوس باربعها كالتفسير
 صحة ما ذكرناه ونعوز بالله من زلل الاقمار ونسئله
 العصمة والتوفيق اشتمالها على ما
 يقطع عادة بعدهم وقوة في القرآن مثل ما روي
 ان القرآن قد تهيئ اسم المناققين وذكره
 سبعون رجلا من قريش باسمائهم وانهم انفقوا
 تلك الاسماء من القرآن وابقوا اسم الجليل
 ابراهيم رسول الله حيث انه عذر لا ريب
 ان ذلك لا يلائم بيعة رسول الله من التسلي
 المناققين والابقاء عليهم ومعاظمتهم معاملة

اهل الدين والصلح انظر تفاهيم وكفرهم فوا
 حتى اصحابه والاعلان بذلك على وجهه في العا
 مه الناس ان جبرئيل قد نزل عليه قرآنا في
 كفرهم ويتلو عليهم ذلك ظاهرا كسرنا في
 من المناقذين وسمع فهو مخالف المتيقن من
 سيرة تيم قال السيد المحقق البغدادي في نقلنا
 عنه سابقا في شرح الوافية بتعاشيها في كشف
 الغطاء والفي صحاح الثمار وموهبة تالف قلوبهم
 ويشي لهم الوسائد ويحكي لهم الغطاء وقد
 هم على خاصته وقصه واهله اتر ان كان
 ان ينطوي على عداوته وعداوة اميرته من
 الرضا وفيه هم كان يتلى عليه لعن نفسه في الجبا
 مع ويلعن نفسه كما في الاثار وما جدد امير

سيرة تيم

انه كان يتيسر لهم دثر الخفاقة تولا اسباب
 قيل السر عليهم والفض عنهم وما بال سعد
 من احاط بدمن الانصار لم يجهلهم يوم اسقفة
 بما نزل فيهم وبلا عنهم بذلك من لا تأخذ
 في الدلوته لام سلمان وعار ابو ذر ومن معهم
 صيث وشوا على الي بكر وهو على المنبر يخوفونه
 الدوام وروية برو الحق الى ابله وسم تعلقون
 بالاجبار النبوية او ليس كان الاحتجاج بكتاب
 لا قد اتمت كلامه فقع مقامه واجاب الفا
 ضل الحديث عن ذلك بما يذه عباره وانا
 ما فكره من الاستغراب في القاعة لعن
 نفسه الميم فقصه اما اول الان المطبوع في اثرا تيم
 را التبرير انه كان قبيح لعن المناقذين وتهميدهم

بالصادقين العاصم كقولهم الذين ظلموا آل محمد
 أو ظلموا آل محمد عليهم السلام أو المشركين بو
 لاية على أو الكافرين بولاية علي واثبات ذلك
 وهو نظير الآيات التي ذكر فيها لعن الذين
 فوايزون رسول الله أو تهديهم بما ليس فيها
 ما يوجب خلافه فقصم بالخلق بعد وجود
 المندوحة عن شمولها لهم بما ارتكبه من قتلها
 بيع الاعمال وشنايع الافعال من الايداعوا
 لظلموا الشرك وفي حال إمكان اخرج أنفسهم
 عن موضوعها ببدء الاحتمالات التي كانت
 شيئا بينهم بقولها عليهم نظير آخر من معوية
 واصحابه عن موضوع الفتنه الباقية التي صح
 عندهم وغيرهم عن المبرأ منها من التي تفضل فمار

بات من يجهل به الى البراز وقد بلغ من العوارضا
 وتسعين سنة هو الذي يستند القتل اليه و
 من هذا الباب ما كتب سليم في حديث
 فصب الخلافة وانها رسلان وباعته كذا
 قال فلان بايع ابو ذر والمقداد ولم يوافقا
 قال غير رسلان الا لكف كما كف صاحبك
 والله ما انت باشد جبالا من هذا البيت
 منها ولا اشد تقصا لحقهم منها وقد كف كما
 تروا بايعا قال ابو ذر افعير يا بايع حبيب
 ال محمد وقصمهم لعن الله وقد فعل من انظمت
 واقتر عليهم وطمعهم حقهم وقتل الناس على
 رقابهم وروى هذه الآية فمقر على اربا واقفا
 لغيرهم لعن الله من ظلمهم حقوقهم لا والله لهم

فيها حق وهاهم فيها وعرض الناس الاسوأ
 الجور واما ثانيا فبالنقص فممن جازا ثانيا فيه
 لافعال مخصوصة مع ذكره باسمه كما يحب
 وانه قد اوبى الوصف المختص كالثاني لا يعرف
 بن العاص والفاسق اللوليد بن عقبة والمنا
 فق لعبد الدين اذ فقال القلب لعينين
 حصين والجبى بالافكار لمكان ابن ثابت
 وطلح بن اناثة وصحة بنت جرش وعبد الله
 بن ابي سلول وهو الذي تولى كره او هو احد
 الاولين والحفيم المدين لابي بن ابي خلف والتمو
 في اعطى قتيلا واكد لثمان بن عفان واللو
 ليد بن المغيرة وامثال ذلك كثير في القرآن
 ممن ذكر اسمه فيه بوصف معين مخصوص

وحي

او جعا وبعد معلومته لهم من جهة الانصاف
 من اوصيان منة في عزم الخذلان والذكر
 وحق في رعدة انصاف الكفر والنفاق والذم
 في زمان لا مراءى فيه الايمان والعدالة والهدى
 في زمان اخر لا رفاق الامر المذكور لعلمه
 ما زاه معاشه الا ما يتبع من ارتداد جميع الصحابة
 الا القليل منهم بعده مع ذكر جميعهم او اكثرهم
 بالمدح العظيم في مواضع متعددة مع مقرر
 التليس وحمل استواء الشيطان على الدنيا
 سليمان المذكور الخافين بجمع الحواريين ووثيقا
 في خلاف خلقهم ونقض بيعته وحرب
 من حربه حرب الله ورسوله وفي الخبر المذكور
 ان عثمان قال يا ابا الحسن اما تذكر غنة

بكل كلام المورود واستغرابه في موضع استعجا
 به فانه لم يتعرب احد ان يكون الله قد بلغني
 القرآن عنوانه فيطبق على المتأقين المصدين تمام
 الانطباق كعنوان ظالم الى محمد وهم لا يرون ا
 طباقه عليهم ويصرفون ذلك الى غيرهم كما يحصل
 جوابه الاول كيف وقد لعن الله الكافرين وذا
 المتأقين والذين يؤذون رسول الله فذلك بالبر
 ورايب ان هؤلاء اقلهم الناس كفا الاشتم
 نقاوا اكثرهم اينذا رسول الله في بيوتهم وبعد موت
 كانه لا يرتاب احد في ان الله قد ذم في كتابه جاحدين
 الكفرة والمرتدين والعصاة باسمهم واصفاتهم
 بهم كالمليس وفرعون وعادان واداباب وامرئة
 وقوم لوط وقوم نوح وقوم صالح وغيرهم وذا في بيان

في قوله فافضل عليه مردان ابن الحكم فقال هو
 الونج بن الونج الملعون بن الملعون ثم قال
 صحيح الاسناد وفيه عن عرو بن مرة الجنبي ان
 الحكم استاذن عليه فاعرف صوته فقال
 انذروا له عليه وعلى من يخرج من صاحب لعنة الله
 الجور وسع ذلك في نيابة المدينة مرات تمام
 بامر الخلافة بعد موت بن يزيد ومن راجع
 ثامن البحار واخر الخبر الخامس عشر في شرح
 لنج وفيه يعلم ان ما ذكره مجرد استبعاد لا
 ينبغي صدوره عن ذم في حق سيرة النبي واولا
 لتسلف فضلائه جعله اصلا في دفع عليه الاسوأ
 وانما عن حمل الاخبار على ظاهره انتهى كلامه
 نت في بيان هذا الكلام على قوله لاساس له

وحي

اصحابك حديث في فقال له علي سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتغفر الله لك
 بعد ما غفرك الجور ما غفرك ما غفرك ما غفرك
 بما غفرك منهم بوابية ما غفرك قد نزل في كفرهم
 ايات رواها الخلفون ايضا في ذلك
 قالوا من الخلفون في الف شهر اقصى منا
 ولعن معاوية واباء اذا غلبت اول السنة فقال
 لا اللهم العن التابع والاتباع اللهم عليك با
 لا يعس اي معاوية وخرج من فوج قطر الله والى
 اخيه والى ابى سفيان ورواها الكلب ورواها
 قاتر والاخر سائق فقال اللهم العن لقائهم اذا
 لسائق والركب وقد استغاض قوله اذا
 رايت معاوية على مبري يخطب فاقبلوه ولعن الله

بنيد في كل موضع وموقف وقف فيه كما في
 الزمان وقد استولى على الامة سنين وقال امير
 المؤمنين كما في العمود لقد علم المستحقون
 من اصحاب محمد ان اهل صفين قد لعنهم
 ورواه علي بن الحسن بنيد وقد غاب عن اكثر
 وقال ايضا كما في البخاري الكافي لا يطال
 نوبة الخلفاء في علم المستحقون من اصحاب
 محمد وفي حديث اخر اصحاب عاتبة ابنة
 ابى بكر وصاحبه فاستلوا ما ان اصحاب الجليل
 لم يوفون على المسان النبوة الخ ورواه
 بن الحكم بن ابى العباس خلافة قال في حيواته
 ليعيد ان روى الحاكم في المستدرک عن عبد الرحمن
 عوف قال كان لا يولد لاحد مولود الا الى يبرئ

اصحاب رسول الله بالكتاب لا بالتصريح كما هو ظاهر
 ذكره في جوابه المضاف وكذلك لا يشك احد ان
 الله تعالى جعل في نفسه اميداً في حق المؤمنين وعسى
 يزيد والحكم ابن العاصي وابنه مروان كما هو حاصل
 جواب الثالث ولكن كل ذلك يحتمل ما ذكره الموار
 وادعى القطع بعدم وقوعه عادة وهو ان يتلو رسول الله
 على عامة المسلمين قرآنه فيمضي المذاق في سماع
 بل وباسم الله عليهم كافة رواية اخرى عن عيسى بن المنان
 فحين رجع ديار الفاس بقراة منهم المذاق
 والارباب ان ذلك مخالف لما علم من سيرة
 القوم من مخالفتهم في الظاهر معاملة اهل الدين
 فيخرج بناتهم فيزوجهم بناته ويكمل معهم على ما
 واحدة ومن حكمه بجاسة الكفار ويجوز لاهل العطاء

وغيره

وغيره اهل المواساة في حقهم لا في حقهم ولا في حقهم ولا في حقهم
 في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 الله تعالى جعل في نفسه اميداً في حق المؤمنين وعسى
 عليه وعلى فلان ائمة رسول الله في حقهم بل في حقهم
 اقص من حقهم في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 العطاء في ذلك لا في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 يكن ذلك وكان في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 في نصب امير المؤمنين في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 ان الله تعالى في نصبه قد امره بذلك في حقهم بل في حقهم
 الشريف ولم يامر به في اول الاسلام ولا في اول
 امر عليه والله السلام عليه في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 من اللحن التعليم في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 قلبوا له بعد ذلك في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم

الفتك به في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 سيوفهم لراقة ودمي في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 المرتين قد سمعنا رسول الله بعد ايام فوات
 سموا شيدا وابعد مناهة لموا في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 علم من سيرة النبي مع القوم ووضحة لا تقبل الانكسار
 دلالة ذلك على ظاهري ال محمد في القرآن بفقران
 عام فان وقع ذلك في القرآن على تقدير لا يربط
 بالقوم ظاهري فانه لم يقع بعد علمهم بال محمد في حقهم بل في حقهم
 زمانه حتى ينفذ ذلك في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 ففرطهم الى محمد بعد وفات النبي ايضا في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 مع انهم لا تقص في جوابه المضاف في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 لم يرد في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 محل الكلام ان الكلام في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم

وغيره

رسول الله باسمهم في القرآن وابلغ
 وارشده كما في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 لهما في القرآن نقصا لم يحصل الكلام وكذلك
 لك ما ذكره من وصفه في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 فمران بالمشافاة في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 كان قبل ان يامر الاسلام واما ما ذكره من حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 بما حقه من المناقشين في القرآن بما وصف
 تحققت بهم كالفاس المولود في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 الدين في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 لمصين وفي حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 قتلهم من حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 يلزم المحدث الذي ذكره المحدث في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم
 يقتصر على ذكر الاسم في حقهم بل في حقهم بل في حقهم بل في حقهم

ليست من الاوصاف الخاصة بهم كمن يعاين
 فكر من جهة الاختصاص افترى الفسق
 من خصائص الوليد والنفق من خصائص
 عبد الله بن ابي اوفال القلب من خصائص
 غيبة ابن الحسين وما هي الاوصاف مشتركة
 حصلت لثلاثة المتأخرين كمن لا تتم بها نعمهم
 وليست الكفاية كالنقص بالاسم والاعلو
 مية ذلك ببيان البير فان اريد ان النبي
 بين ذلك لعامة الناس ظاهر المشوفا برئي
 من المتأخرين الموصوفين بتلك الصفات
 وسيع فرغ وان اريد بيان ذلك لبعضها
 به فلا يلزم منه المحذور المذكور ومنه يعلم الجواب
 عما ذكره في الجواب الثالث من لعنة النبي

سج

وابي سفيان ومعه يزيد وغيرهم فانه ان
 راوا منه لعنةهم على الوجه الاول فمروا ان اراهم
 من على الوجه الثاني فلا يلزم المحذور او فعل من
 ل الله قد لعنهم بعض فراسة كعلي وابي
 وسلمان ونحوهم من يوتن على عدم ابدانهم
 لهم في حيوتهم وعلى تقدير الابدان ولو لم لعنة
 ليست المدامة في العداوة مع انما الجمل
 واما كالحاشقة فيها فان المتأخرين ربما كانوا
 ككفون من رسول الله بالجامة الطاهرة
 لما لاهمه افرانهم الدينونة وان علموا بان
 قد لعنهم في الباطن فان ذلك لا ينافي فيهم
 مع بقا الجامة في الظاهر ولان ذلك لا ينافي
 شققة لهم في العداوة بان يتلوه في زتهم لعنة

باسمائهم واسماء ابائهم قرانا يعلق بذلك
 عند عامة الناس برئي منهم وسع ويأرا
 للناس بقرائته وحفظه فان ذلك لا يفتي في
 القوس من خانهم لا يكره ان بعض المصنفين
 من لا يعتقد به كالحكم بن ابي العاص قد روى
 الله وطروقه ظاهر المشوفا ميت لم يكن الحكم بن
 يقتضى به عند الناس وكذلك الوليد ان مع
 ذلك فيه ولا كذلك الباقر من يقتضى بهم
 ولا يؤمن ان ما روى في المتأخرين باسمائهم
 في القرآن حديث واحد لا يعتد به فان الاصح
 ويش في ذلك كثيرة ففي بعضها ذكر سبعة
 باسمائهم وفي بعضها سبعين باسمائهم
 واسماء ابائهم وفي بعضها ذكر ابا اسمائهم

سج

من غير تعرض للعدد وفي بعضها ان اسماء
 مؤمنين بالمجاثيم بالقرآن الذي بعد افتد
 ابو بكر ففقه فخرج في اول صفحة ففقه ففقه
 شرح المباحين والانصار فلما خرج من محل من
 الاخبار على ما علم عليه السيد والشيخ قد
 من سرجان ان تلك الزيادات مما
 خص الله بها اهل بيت نبية خاصة واما
 القرآن المنزل لا يخفى ان ذلك شرع في الجاهلية
 في الجاهلية فموتصور على ما شتهر بين الناس
 من ان قلت ان الحق المذكور لا يلائم
 ما روى في ذلك الاخبار من ان القوم قد
 تلك الاسماء من القرآن وابقوا اسم اب
 لعن اذ لا معنى للاسقاط مع عدم وجود

في القرآن المتداول عندهم قلت يكفي في
صدق الاسقاط اطلاعهم على ذلك كما رأوا
مصحف امير المؤمنين كما يوضح ذلك روي
البحر في شرحه المنقولة عن الاجتهاد انه لما قرئ
رسول الله يجمع على القرآن وجاء به الى الملب
بحرين والانسار وعرضه عليهم لما قد اوصوا
بذلك رسول الله فلما فتحه ابو بكر قرئ في او
ل صفحة فيما فصاح القوم فوشب عرو
قال يا علي اروه فلا حاجة لنا فيه فانه
علي وانصرف ثم احضر زيد بن ثابت
وكان قارئ القرآن فقال له اقرأ عليا
جاء بالقرآن وفيه فصاح الملب بحرين وا
لانصار وقدر انما ان تولف لنا القرآن

وتنقطع

منه ما كان قصته وتكمالهما بحرين وا
لانصار واجابه زيد الا ذلك الحديث
استمر على سقوطه
عاده بعضهم سقوطه وهو اقل منها على ا
طهر من الاحكام والقصاص شيئا كثيرا
غير ما سقطوه من فضائل اهل البيت و
مثالب اعدائهم مثل ما روي من اسقا
طهم ما بين قوله نعم فان ختمه لا تقطع في
التيامي وقوله نعم فاعلموا انما طاب لكم من انسا
من الخطاب والقصاص اكثر من ثلث
القرآن وما روي من ان القرآن الذي جئت
به امير المؤمنين كان شتما على جميع
ما يحتاج اليه الناس حتى ارش الخرش

وما روي من ان القرآن اربعه اربع ربع فلما
وربع فعدوا ربع فأنشوا واحكام وربع
طال وتمام كما في عدة من الانباء وفي بعضها
نزل القرآن اثنا عشر فينا وفي عدة ثلث
سنن واثنا عشر وثلث فأنشوا واحكام و
مقتضى الترتيب ان يكون نصف القرآن في
لأنشوا واحكام والجلال والحرم مقتضى ا
تقليد ان يكون ثلثه في ذلك وعلى كل التقه
يرين لا ينطبق على ما هو المودون فان المشهور
على ما قيل ان ايات الاحكام نحو من خمسائه
اية او تزيد عليها او تنقص قليل وعدة القرآن
المودون ستة الاف اية او يزيد اية مائتين وار
بع ايات او اربع عشرة بعد المائتين او ربع

وتنقطع

وعشرة اوقش وعشرين اوست وثلثين
اختلاف القراء في تحديد الفواصل والارب
ان ايات الاحكام لا تبلغ العشرين ذلك
فقط من الثلث والنصف فان مقتضى
ذلك انهم اسقطوا اكثر ايات الاحكام ولم
يقم منها الا القليل خصوصا على ما روي في
من ان القرآن الذي جاء به جبرئيل الى محمد
سبعة عشر الف اية وفي اخر ثمانية عشر
الف اية فانه لم يبق على هذا من القرآن الا
الليلي ولا من ايات الاحكام الا القليل
وسقوط هذا المقدار من القرآن لا يخلو من
احد وجه احد ان يكون الزيادة على المودون
خص الله تعالى به اهدى نبيه وشرح رسول الله من

العاقل لا فيهم ثمانية ان يكون رسول الله لم
يشع الباطل في اصحابه ولم يامرهم بكتابة ما عدا
الموجود وحفظه لئلا يمان يكون الزمان في ا
لمجمع الاول قد تساوى في الجمع وبعثنا ما طاب
على اوليهم من غير زور اجعل ان يكون قد تعد
للاسقاط بعد العلم به كما هو ظاهر بعض الاشياء
ولا سبيل الا شئ منها عند الاول اما الثاني
فواضح الفاد وحاشا رسول الله ان يسا
مح في القرآن الذي هو احد الثقلين الذين
امر الله بالتكسبهما واما الثالث فلما
علم من حال الرطلين عند الجمع من البحث
والفقيش التمام حتى اقامنا ديانا دارا
من كان عنده شئ من القرآن فلما شابه

فما

فاما الناس بما عندهم من القرآن واما
شبهنا في المصحف ما شهد به شاهدان
كما هو ظاهر من راجع كتب السير في حقيقة
جمع القرآن بعد ان اوضحنا عن مصحف
امير المؤمنين واما الرابع فليبعد روق ذلك
منهم غاية البعد في غير ما يتعلق بفصائل اهل
البيت او شاليب اعدائهم لئلا يترحم
عن القبائح ما منهم اذ يها من كبر اعداء بعد
اداع لهم في اسقاطه او لان انقصي غرض
القوم وغاية راسهم نيل الرياسته والالتفات
واسقاط فضائل اهل البيت ودم اعداء
ثم من القرآن لوضح ما ثابته وقد وقف
على ذلك ولان ذلك ايات الاحكام واما

لقصص فان اسقاط ذلك لا يرتبط بغير قسم
خصوصا الاخير واداع لهم في اسقاط ما لا يقدر
هم بقاء ولا يفتهم اسقاطه ووجود الداعي
لهم الى ابتغاء ثانيا فان من رشح نفسه للعلم
قد وجلس مجلس النبوة في الخطبة كان
من الزم اللوازم له معرفة الاحكام النبوية
الناس بها ويقضي منهم ولا يحتاج احد
من المسلمين ما يحتاج به من ذلك فكيف
يستطعن من القرآن معظم ايات الاحكام
وهو ايج الناس اليها وقادته على ذلك
الميدان المحقق البعد اذ في شرح الوافية
ل في جملة ما قد ثابته من كلامه وارجح
عوام الى اسقاط ما يدل على الاحكام واما

العلم

العلوم وهم اشد الناس حاجته الى ذلك اتم
واختره الفاضل المحدث فقال قوله واداع
غرض يدعونه انما يقضي منه العجب بعد
الاطلاع على حال القوم وارجح من تقدر
يب الذين لم ينعقد ويتكلم منه ومن كانوا
في مقام تعلم الاحكام وتحصيل العلوم غير النفا
ق والحديقة وقد دخلوا في الاسلام طمعا وانفذ
وانه بقدر ما يحفظوا به ظاهرهم وديته وابه
لناقم وهذا عند عشرة الامامية اوضح من نار
على علم الله كلامه قلت لا يرتاب احدنا في
كفر القوم باطننا واولهم في الاسلام طمعا وانهم
لو قدر واعلى كلمة الاسلام راسا وان لا يترك
لمحمد اسم اصلا مع استقامة الامور والصلوات

لما قصروا عنه غير انهم لم يتركوا من ذلك شيئا
منه ولم يحدوا سبيلا الاثرة والسلطنة التي هي
غاية امرهم الا بانظما رتبته المبررة والادعان
به في الظاهر ولو قدروا منع انظما الاسلام انهم
ان يظهر واذا ذلك في المحلة ولا يمتزوا بما ربه
ويقول الناس بعرف اراهم ويركوا الكتاب
والسنة راسا بل ويركوا الصلوة والصيام وشبه
الغير ويمسوا البسة الملوك ويحكموا في الناس بحكم
الجبابرة وعلو الان الامر والسلطنة تستقيم لهم
مع ذلك لما تركوا شيئا منها غير انهم لم يتركوا
من ذلك ايضا شيئا تستقيم لهم الامرة لقرب
همد الناس برسول الله واجتماع اصحابه
تولم وفيهم المبدعون والمجاهدون الاولون ذوو

٢

ساد الانصار من الاوس والخزرج وفيهم العلماء
والفقهاء والمفسرون والقراء والزهاد والعباد
كما في ذر وسلمان وقار ومقداد وصديقه وجابر
عبد الله وعبد الرحمن العباس واسما لم وفيهم
خليفة رسول الله فقال على امير المؤمنين ومن
يرشح نفسه لطلب خلافة كعبد بن جناد الانصاري
سيد الخزرج وكانوا شيخا فون معارضة ثولاء
خصوصا امير المؤمنين فانهم كانوا شيخا فون شدة
الخوف في يقفون منه اشترا الاقواء وحدث قد علوا
ان الامرة لا تستقيم لهم الا بان يحكموا بالكتاب و
السنة ويؤدوا على العبادات ويظهر الزهد
في الدنيا باكل الحبب ولبس الخشن والاداني
عن الاموال الخطيرة واشياار المسلمين بهاء انفسهم

والعدل والرحمة والانصاف منهم وانما هو على ذلك
كله تمام المواظبة ولم يألوا جهدا في التضع بما تشبه
يد متضع قط ولو لا ذلك لما غلبوا امير المؤمنين
على سلطانهم وكان من امرهم انهم اذا شئ عليهم
حكم من الاحكام سئلوا الصحابة عنه فاذا رادهم
شئنا في ذلك عن النبي اشدوا به ولا علوا بالانهم
الفاسد كما هو يدن الفقهاء من اتباعهم وربما
اشكل عليهم الامر في بعض الاحكام تمام الاشكال و
صارت فيه اراهم ولم يحدوا بامر من الرجوع في
لك الامر المؤمنين انما كانوا يرجعون اليه كرها
صقي قال الثاني في موارد من ذلك لو لا على الملك
عرو قال لا اتفاقا لله متصلة ليس لها بوالحق ولقد
كان يشق على غير غير عليه انظما نقصه وعدم

٢

معرفته بالاحكام بالرجوع الاساذ الصحابة فضلا
عن امير المؤمنين الذي هو انقض الناس اليه
واشدهم عليه ومع ذلك كان يحل ذلك
لحفظ طاهره ولقد كان يرضى ان يعطى نصف
ملكه ولا يرجع الا على في الفقيه والاحكام ومع ذلك
كل كيف يقال انهم لا يجتنبون الامعة الاحكام
فقول الفاضل المحدث وادع انهم من تحضر
يب الدين لمن ينقصه ويمكن منه كلام من لا
فيرة له بحقيقة حال القوم وكيفية سيرتهم فلما
علم انهم اتوا في التكوين امرتهم من تحريم في الله
ين يرون من امرهم ولقد كان من يمكن من الملك
والشيعة فيما يتعلق بالامور الدينية ولم يكن
ينفي عليه الراي في ذلك فان قلت ان ما

كنت انما يتعدا سقوط ذلك في جمع اية بطلان
 ذلك السقاط قد وقع في جمع عثمان ولا ريب
 انه لم يكن يراى على حقه ظاهره كما اوجب عليه
 الرجلان وقد خالف سيرته تمام المخالفة وتمسك
 في الفصل حتى اجتمع عليه المسلمون فقتلوا فقلت
 من الواضح المقطوع به ان عثمان لم ينقص من
 الجمع الا دل القرآن بعظمته بدلالة النص في لائمه
 ولم ينقل ذلك عنه احد في العلم وانما نسبوا اليه
 تغييرات يسهرة وتزييفات في كثير من موقوع
 ذلك لوقوع الجمع الا دل الذي قد عرفت على
 جامعته وانهم قد بلغوا في حفظ الظاهر الصدم
 تنه يد احتمال قطوا انما صدر ما صدر منهم من الا
 حكام المخالفة للكتاب والسنة احيانا لم يجهلوا

سخر

الكتاب وموارد السنة فكلوا في ذلك بالاثم
 الفاسدة حيث اوضحوا من الرجوع الى الله العا
 رف بهما فانهم انما كانوا يرجعون اليه في المواريث
 المشككة التي تخاف فيها اراشهم لاني جميع المواريث
 ودال الحان ذلك في معنى تسليم الامر اليه
 وربما تعدوا مخالفة الكتاب والسنة
 وضوح الامر عندكم كتميم المقصدين لمصالح
 روضة في انظارهم الفاسدة لم يريا الله وسوا
 ليغفر في ذلك الطبع والقوم من التصنع وان
 كما قيل ومما كان عند امر من خلقه وان
 خالها تتحفي على الناس تعلموا انما فعلوا
 ذلك بعد ان قوسلطانهم والحق انوا
 الناس انما لا يحجب احد منهم عما في القم

ولذلك استقطب معظم القرآن الذي يحتاج
 بكون المبدء في تقديم امره ثم خصوصاً في اول امر
 بهم قبل ان يقور سلطانهم ويعظم في النفوس
 مكانهم هذا مع انك قد عرفت شيوع
 القرآن في زمن النبوة شيوعاً تاماً حيث كان
 ان لم تحفظه وقراءه وكتاب والامتن ان احداً
 من المسلمين كان يخلو من حفظه بعضه فيا حجب
 قرأته في الصلوة وان تقادرتوا في مقدار الحفظ
 قلة وكثرة وكيف كان يمكنهم مع هذا شيوع
 التمام استقطاب معظمه اذ اللهجت اللسان و
 كثرة الخط وتامت القنينة على ساق وسارت
 باخباره الركيان فان قلت ليس استقطاب
 معظم القرآن باعظم من فصب الخلقة

والمعنى

وعلم ال محمد حقهم فلا بد ان يتبعوا احداً
 ثقلين بالاشرف الاحاطة والظلم فليست
 لهم ظلم احداً ولم يمت لهم ظلم الاثر قلت
 قد احتضن امير المؤمنين ابا عبد الله في
 وقد اوجب الامر ان الفرق بينهما في ذلك
 اما ما احتضن به امير المؤمنين في صاغته الفنا
 من له في الامارة والرياسة فان الطباع البشرية
 يهتجونه على حجب الرياسة وطلب الرقة
 وقد ذكر علماء الاخلاق ان حجب الرياسة
 اثر ما يخرج من قلوب المتراضين في كل يوم
 ان يكون سيد قومه امير ابد سيد بني ادم
 اميرهم فان شئ من ذلك في نفسه اثم
 ان يكون ذلك في قومه ورضاه ليلنا لمن ذلك

شرفه ومن تمنا لما طلب المهاجرون يوم ^{لستفقه}
 الاجتماع على شخص واحد قالت الانصار لنا
 امير ونتم امير وفضل قوم في الاسلام طمعا في
 نيل الخلافة بعد النبوة وقد تكدت المداواة
 في قوم تقبل امير المؤمنين اعلمهم واقاربهم
 واصدقائهم مضافا الى حقد الناس له ايضا
 ثم وقد ربه على غايتهم في زمن رسول الله
 بحيث لا يقاس به احد والطباع بحبوة
 على الحمد وانها فضل ذوى الفضائل
 وفضل ذلك اوجب استخفاف الناس منه
 وسلبهم المباطلة واجماعهم على مخالفة الرسول
 في النص على خلافة والقرآن خلوع في ذلك
 كلمة فرض لا احد منهم يتعلق به فلو اسقطوا منه

نسخة

معظمه ومن في اول امرهم لا تترك الناس عليهم ^{بكر}
 اشتد الانحياز خصوصا الانصار الذين تولوا
 في معة الاول كرطا ومجاورة من المهاجرين
 الذين كانوا يعادونه في الباطن والظاهر ولم
 يكن الرجلان يقدران على ذلك مع كونه
 مشارة للفتنة مع عدم ثائده لهم فيه وقد
 كان الشاذي منهما في غاية الدصاد وهو الذي
 روي امر الخلافة لا بكر ولم يكن في علمه
 الراي في ذلك والاما اختص به القرآن فهو
 قد في زمن النبوة شيوعا ما والنص على
 خلافة علي ونصبه للخلافة ظاهر اكشونا
 بلا من المسلمين انما وقع من النبوة في يوم
 واحد ولا كذلك القرآن فان الناس

قد سمعوا يا بني من النبي مرارا عديدة في صلواته وفيها
 مع مواظبة الناس على قرآنه بالفتوة والاصال
 ناول الليل والطراف النهار كانت حاله في الشيو
 ع كحال للصلوة الفجر وموهم شهر رمضان افترى
 القوم كانوا يقدرون على اسقاط معظم الصلوات
 او معظم صوم رمضان كما ان السقطت رؤسهم
 دون ذلك الحال في القرآن فان قلت ان الله
 المملكات من الناس فرغ بها نعم على الذين
 وقد اجمع اصحابنا على ان الناس قد ارتدوا
 بعد رسول الله وضع فيهم الجحيم انهم ارتدوا والا
 اربع ولا معنى لانكارهم المملكت بعد الارتداد والار
 جوع عن الدين قلت معنى ارتدادهم انهم لم يعموا
 على انكار ضرور من ضروريات الدين فان قيل

سبحان

رسول الله على خلافة امير المؤمنين كان معلوما
 هدمهم بالضرورة فارتدوا القوم من حيث انكار
 هم ما علموه من النبي بالضرورة لا انهم رجعوا عن الا
 عقدا ونبيوته والا لا عاودوا الجاهلية الاولى وكذا
 القوم والصلوة ورجعوا الى عبادة الاصنام ودين
 اليهود والنصارى كما كانوا عليه سابقا ولا يب
 انهم لم يرتدوا بهذا المعنى وسع بقا والاعتقاد
 والمدين بين الرسول ولولا قصاصهم في الد
 في انكار المملكت العظيم خصوصا مع كذا بعض
 الدواشي القصاصية من العداوة الباطنية و
 هم الرقبة في خلافة الرجل في الباطن كما هو الحال في
 جمع منهم وقد اوضحت لك سجد الله حقيقة
 الحال بحيث لم يبق للتصف المتنازع

للمسك والارتباب اشتباها على ما
يستبعد وقوعه في القرآن غاية البعد ثم ما ورد
في جملة منها انه قد ذكر في القرآن اسم امير المؤمنين
بنين واسماء الائمة بالمدح العظيم وبالخلافة
والوصاية مع عدم تعرض امير المؤمنين ولا
احد من سعيده الذين انتقدوا لذلك
في شيء من احتجاجاتهم قال السيد المحقق النجفي
ادخل في دليل جابرته السابقة وليس كان الا
احتجاج بكتاب الله القعد وما بال مجالس الاحتجاج
تواندت النصوصات ومنشآت على
لهم عاطلة من التحلية بما جاء فيهم وفي اعدائهم
وكثير منها كان قبل الجمع ولو كان هناك تتعلق
يعرف لمجبت به الناس وسارت به الكون

مجمع

وجاء به من لم يرد في الدرر على نقله كما
وردت علينا الانباء بالتحقق في ذلك الجا
مع ما وردت فيهم من الاسماء القليلة واية
الزكوة في الصلوة والعلية انهم واقترنوا في
ضل المحدث كلامه اه فقال ما هذه عبار
ته قلت انه لشدة حرصه على اثبات نه
هبة تتعلق بكتاب الله في تبيينه
ولا يلتفت الى لوازم الفاسد التي لا يمكن
الاتزام به فان ما ذكره من الشبهة هي الشبهة
التي ذكرها المخالفون بعينها وادروا على ا
صحابنا المدعين بالشوكة النص الحلي على امانته
مولانا علي اوجا بواغها بما لا يبقى بعد
وقد احيانا بعد حلول المدة فقله او ثما

الائمة والخلافة الانبياء لم يجعل لاصدين الناس
فيها بعد اهل البيت نصيبا لا كما قالوا في
خاتم النبيين ليس بعد النبي ولا رسول ثم يقول
الله الانبياء الى يوم القيمة وجعلنا من بعد محمد
خلفاء في ارضه وشهدوا على خلقه فرض طاعتنا
في كتابه وقرتنا بنفسه ونبيه في آياته من القرآن
فالذين جعلوا من بعد انبياء وجعلنا خلفاء من
بعده في كتابه المنزل ان الله ان طاعتنا
قد شهدت رسول الله حين دعا بالالف
ليكتب فيه لا تفصل الله فقال صاحبك ان في
الله يهيم فغضب رسول الله وتركها فقال في
قد شهدت قال فانكم لما خرجتم اخبرتم رسول الله
بالذي اراد ان يكتب وشهد عليه العاشرة فانه

فيكم امين كتاب الله وعرفتم ان تفصلوا ان تسلمتم
بما لا تقدر يوم ولا تحلفوا عنهم ولا تعلمهم فانهم
اعلم بكم فينبغي ان لا يكون الخليفة على الائمة الا
علمهم بكتاب الله وسنة نبيه وقد قال الله عز وجل
ان من يهد الله الحق اتق الله سبحانه لا يهد
الا ان يهد الله لكم كيف تحبون ان قال اوله
ليل على كذبهم وباطلهم وفجرهم انهم سئلوا على بار
المؤمنين بالرسول الله ان قال اخبروني عن
من ترضون فيكم وما تعرفون به اصداق انا همكم كما
ب قالوا صدوق لا والله ما علمناك كذبت قط
في الجا بليته ولا الاسلام قال فوالله الذي اكرهنا اهل
البيت بالنبوة وجعل منها محمدا وكرهنا بعده با
ن جعلنا ائمة للمؤمنين لا يبلغ منه غيرنا ولا يصح

الائمة

سبحانه هو المذكور في كتب الامامة قال العلماء
 منه في شرح الباقر هذا قول المصنف و
 عدم ذكر النص الحلي وموافقة بعضهم بعضا عليه
 كان لدخول الشبهة مالفظة قالوا لو كان خطأ
 منصوحا عليه لذكر الصحابة النص يوم الحقيقة
 ولما اختلفوا في اختيار الائمة قلنا الناس في
 ذلك اليوم افرقوا فمنهم من طلب الخلا
 فة لنفسه او قريته ورواها لم يلزمه ولذلك
 ومنهم من ترك ذكره خوفا ومنهم من تركه خندا
 ومنهم من تركه لعدم علمه ولدخول الشبهة
 ومنهم من ذكره وهم الاقلون فلم يعتدوا به و
 قال علي القوشجي لو كان هذا الامر الخاطي المتعلق
 بمصالح الدين والدنيا العامة الخلق مثل هذا

الاصح

الحسين واحد بعد واحد حتى يردوا على الخوارج
 شهيد الله في ارضه وتوجه على ضلقة وخران
 فله ومعاذ من حكمته من اطاعوا طاعة الله ومن
 عصاهم عصي الله فقالوا اكلهم شهيدان رسول الله
 قال ذلك ثم تقدم على السؤال فما ترك شيئا
 ما شهدهم الله فيه الى ان قال حين اقرضه
 طلحة بعد المناشدة في جملة جوابه الذي سئل
 له علي باطل ما شهدوا وما قلت يا طلحة قول في
 اليوم غد يرقيم من كنت اولي به من نفسه فعلى
 اولي به من نفسه طيف يكون اولي بهم من انفسهم
 وهم امراء على وحكام وقول رسول الله انت
 من غيبة هرون بن موسى في الغيبة فلو كان
 مع النبوة في حال استشهاده رسول الله وقوله اني

جبرئيل ان الله قد قضى على اسير الاختلاف والفرقة
 ثم دعا بصحيفة فاعلى على ما اراد ان يكتب في الكتاب واشهد
 على ذلك ثلثة رطب سلمان واباذر المقداد بن
 يكون من الائمة المهدى للذين امر الرباطهم الى يوم
 لقية فسموا في اولهم ثمانين هذين واثارهم الى
 الحسن والحسين ثم تسعة من ولد ابن الحسين كذلك
 كان ما باذريا مقداد فقام ثم لا تشهد بذلك على
 رسول الله فقال لحيمة والله لقد سمعت رسول الله
 يقول ما قلت الغبراء ولا اطلت الخضر اذ علم
 لجة اصدق ولا ابر عند الله من اذ ذروا انا شهد
 لم يشهد بالحق ولا انت عند اصدق واثارها
 الخي و هذه الحاجة قد اشتملت على النصوص العلمية
 واوصحت ما نزع الناس انهم النصوص الخفية

س

كحديث الغدير بما بعد اعلى من كل نص حتى وذلالم
 ترك امير المؤمنين الاعتراف به في شئ من مناشا
 تدوم فخرته ولم يال جهدا في انما الحمد على التما
 س به وباشا له من النصوص وانما لم يذكر في سما
 ثم مناشا تدوم فخرته الحمد على التما
 حصل التما وكما في هذه الحاجة بالنسبة الى خبر الغدير
 لوضوح الامر ومهودية التقا حصل عندهم فكان
 مكتفي بالاشارة اليها بقوله اعلى وهو يتما ولولم
 يكن لنا دليل على ائمة سوي خبر الغدير لكان
 واضح او برحانا ما لمحا وان اكر القوم ذلك لما ساعد
 منهم لله ورسوله ونظيره الحاجة في العاصم
 كما شقة الظاهر فليطه به تجر مجر المظلمة
 والحاجة افر فليطها من خلفا فبه بحضر الهاجين

افتح فيها وبين قورنا بالحق فانه مهدت مهلا
 نبوة محمد ورفعته اعلام دينك وعليت
 سائر رسلك فوشوا على وغالبوه في الملة وورث
 وفي مقام اليه ابوصارم الانصار فقال يا امير
 المؤمنين ابو بكر وعمر ظلمك احقك اخذ اعلى
 الباطل ضيا اعلى حق كانا اعلى صوابا قلاما
 شك فصبنا انما النعم بالعلم من فلك
 نعم حقها من حقك ابرك امرك اخضا
 ك اما تترك ام فليباك فيما هو ام سبفاك
 اليها فليبا فحرت القنته ولم تسطع منها استقا
 لانان المهاجرين والانصار يفتان انما كانا
 على حق وعلى الحق الواضحة مضيا فقال عينا
 اليمر لا يحق اخذ لا اعلى اصابة انا ما اعلى دين

والانصار وقد روي حاله في المجلس في العا من كتابنا
 ب الارشاد والكيفية المله في الله العباد تنصف
 محمد بن الحسن الصفار قال قال صنف الكتاب
 وقد كفنا امير المؤمنين المونة في فطمة فطها
 الودع من اليمان والبرهان ما سيجل الشاوة
 عن ابصارنا ثلثة والتمى من عيون منديرية
 وقال فليبا هذا الكتاب بهما ليزداد المسترشد
 ون في هذا الامر بصيرة وهي سنة الله جل شانه
 فليبا عليهم حبيب شكر يا فطمة صلوات
 لله عليه فقال ما لنا والقرش وما تترك من قرش
 في اننا امير بيت شيد الله فوق بناهم بنا انما
 واعلى فوق رؤسهم رؤسنا واختارنا الله عليهم
 ففعلوا على الله ان اختارنا عليهم ان قال اللهم

ن

ضيا ولا على قسمة خشيته ان قال ولا ارتب في ما
 تبي وخلفه بن علي ووصيته الرسول وقال في تليتها
 ايضا ولما انزل الله في رجل ذات ذاك في حقه
 وعار رسول الله فالحمة فحلمها فذكر وانا نرى للنا
 من علموا ما وجد في وعده الى وقال فيها
 يشاؤنا صاحب محمد وخليفته واما الله بعد
 وصاحب رايته في الدنيا والاخرة اليوم كشف
 السيرة من حق واجلي القضا من ظلماتي حتى
 يظهر لاهل اللب والمعرفة ان هذا من علمهم فظلم
 مغضوب مقهور محذور انهم ابروا حتى داستا
 ثروا في اليوم تواقف على صرح الحق والبا
 طل من استودع خائفا قد غش نفسه من استر
 في ذمبا فقد ظلم من ولا غشوا فقد اضلم هذا

نبي

سند الله ابن عباس قال كنت اتبع نقيب
 امير المؤمنين اذا ذكر شيئا اذ حاجته فذكر كان
 ذات يوم كتب اليه بعض شيعته من الشام
 يذكر في كتابه ان عمرو بن العاص وعقبة بن اب
 سفيان والوليد بن عقبة وروان اجتمعوا عند
 معاوية فذكر امير المؤمنين اذ جاء به والقوا في
 الناس انه يتقصص اصحاب رسول الله ويذكر
 واحد منهم بما هو اجله وذلك لما امر اصحابه بال
 شهادته بالبيعة فدخلوا الكوفة فمروا فخلط
 ذلك عليه وجاء هذا الخبر فاقبعت بابه في
 الليل فقلت يا قنبر اشئني خبر امير المؤمنين
 قال هو ما تم فسمع كلامي فقال من هذا قال ابن عب
 اس يا امير المؤمنين قال ادخل قد خلعت فاذا هو

بج

قاعدا نحية عن فرشه في ثوب جالس كهيئة الموم
 فقلت لك يا امير المؤمنين الليلة فقال لي
 يا ابن عباس وكيف تمام عينا تلب شغل يا
 بن عباس كذلك جوارحك تلبك فاذ ارضيه
 امطرا النوم حنة صا انا ذاك ما تر من اول الليل اعتراف
 الحقد والنسب ما تقدم من نقص هذا اول هذا لانه
 المقدور عليها انقص محمد صا ان رسول الله امر
 امر من اصحابه بالسلام على في حيوة بارة المؤمنين
 كنت اذكر ان اكون كذلك بعد وفاتي يا ابن
 عباس انا اولي الناس بالناس بعد ذلك امورا
 جمعت على عقبة الناس في الدنيا واما ما فيها
 وصرف تلويها اهلها حتى ثم ذكر كلاما طويلا في
 ذم القوم الذين تقدموا عليه وظلموه حتى اذن الله

فقال الصلوة يا ابن عباس لا تقف استغفر الله
 لك وصننا الله فم الوكيل ولا قول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم قال ابن عباس فمضى انقطاع الليل
 فمضت على فمنا به الا في ذلك من الاخبار التي
 تخرجهم بانه نصوص عليه من الرسول الله بالحق
 والامانة وامة المؤمنين بالورثنا بعد الباشا
 رسالة مستقلة ورجاء بعفنا في كتب العامة
 ونوصيهم اليها الاخبار الروية عن رسول الله في ذلك
 من طرق الخاصة والعامة في تفضله كلمات
 امير المؤمنين الملقب فوق صد التواتر كما هو
 وضع لمن راجع كتب اصحابنا المصنف في الامانة
 فعلم بذلك بطلان ما ذكره القوشجي في حيا رتلقد
 من انه لم يقل عنه في خطبه ورسائله ومقاتله

بفتح

ومخاصاته وعنده تافه عن البسطة اشارة الى انك
 المخصوص انه فان الاثمن من اصحابه قد سقطون
 مناشداتهم ومخاجاتة تلك المخصوص باقوا على
 نذيرهم ومن هنا قال ابن ابي الحديد ان الطويل
 الترواحا بعضهم في خبر المناشدة لم يشبه عند
 وبالغ في الاكتمال حتى قال لم يدع ذلك له من
 شيعة مع ان وثوق شيعة ذلك الظاهر من ان
 يخفي من امرهم الى زماننا هذا الاول من تكلم بهم
 وذكر النص من رسول الله في ذلك اثنا عشر
 من المهاجرين والانصار في اصحابنا بكونه على
 المنبر وذكر ولا نصوصا جلية من رسول الله على
 قة على القول خالدين سعيد بن العاصي
 الله يا ابا بكر فقد علمت ان رسول الله قال ونحن

بفتح شوه يوم بني قريظة حين فتح الله وقد قتل على
 يومئذ عدة من ضايق جالهم والالباس وا
 لجة منهم يا عشر المهاجرين والانصار في يومكم
 بوسية فاقطعوا وصدقكم امر انا فقطع الان على
 ابن ابي طالب اميركم بعد وتليقي فيكم بذلك
 اوصاف رب الادانم ان لم تحفظوا فيه وصيوقوا في
 وشهدوا اتفقتم في احكامكم واضطرب عليكم امر
 سلكم وديكم ثم اركم وقول ابي ذرر لقد علمت وعرفنا
 ركم ان رسول الله قال لا بعد لعل ثم لا في الحق
 والحسين ثم لهما هرين من ذريتي وقول المقداد يا
 ابا بكر ارجع عن ظفرك وتب الى كبر والزم بيتك
 وابكر على خيبتك وسلم الامم صا حبه الذم موافق
 بيتك فقد علمت ما عقده رسول الله في ظفرك

بفتح

من بفتح وقول بريد الاسفي يا ابا بكر انيت
 ام تاسيت وحدثت ام تفتك ففكر
 وسولت لك الا بطيل اولم تذكر الامر يا رسول
 الله من تسميته على بركة المؤمنين والذين اظهرا
 وقوله في عدة ادوات هذا امير المؤمنين وقول الى
 الشيم ابن اللعيان وانا اشد على منيما انه
 انا هيا يعنى في يوم غد يرمي قتلت الانصار
 ما تامة الا لظلمة وقال بعضهم ما تامة الله العالم
 موطن من كان رسول الله موافق في ذلك
 فبعثنا رجالنا الى رسول الله فسلوا عن ذلك
 فقال سقوا الله في ذلك المؤمنين بعد وقول
 سهل بن سيف يا معاشر قريش اشدوا على
 اذ اشد على رسول الله وقد رايت في هذا المكان

يعني الروضة وقد اُخذ على بن ابي طالب في مو
يقول ايها الناس هذا علي اما علم من بعد وصي
في صوته وبعد وفاته لا يقول عثمان بن حنيف سمعنا
رسول الله يقول اني اوصيكم بالخير فالتقدم
وقد موهم فهم الولاية من بعد فقال عليه السلام فقال
يا رسول الله اريد منك فقال علي والطاهر
من ولده وقول ابن ابي عمير في صدر الرواية من
اداءه الاحكام حين لم يتم تعلم ان رسول الله
قام فينا مقام انا في حليما فقال من كنت مولاه
فمن اموالي يعني عليا ومن كنت نبيه فمنا ايمره
ان قال سلمت عليه بخلافه المؤمنين في حيرة بعد
النبيين وقوله فيها ايضا عليا من رسول الله وان
او صيكا باليه بوحيته ان حفظها لم تزل بخير

حج

عليك بعلي ثمانية الهادي المهدي المصالح لا تنسى
لحيي لستى وهو اما بعد الذي وعده ان يعلم ما في كلام
الفاضل المحدث في عبارته المتقدمة حيث
خص التمسك بالنص القاطن بسلطان وهو من الغر
به كما كان اقلبت هذه النصوص التي تمسك
بها هؤلاء الا برار نصوصا صحيحة فكيف يحسن
ذلك بسلطان نعم قد راو سلان في علي ذلك
حيث ذكر لهم ما سمعته من رسول الله فيهم في انما
اقبح بعض الاشياء شر على بحر الوطى والتحذير
ولم يذكر في ذلك نصا صحيحا القاطن في وضوح
الامر عند الكل وترك بعض التمسك بنصب
رسول الله على يوم الغدير بالوضوح انه اربعة
في كلام فيروند في ذلك من النصوص تأكيداً

الجمعة وكان قيل ان يوصد في الشيعة من يزعم
ان امير المؤمنين لم يجمع على القوم بما يقطع
الاستتم ويطل خلافتهم ولم يذكر نصا جلياً في ثنا
شدته لهم وانما ذكر بعض ذلك سلطان فان ذلك
عين مقالة العامة ولكن لا يجب من متابعتهم
على امير المؤمنين فانه لم يزل مظلوماً فلا فرق ان
يناله من اوليائه بعض ما ناله من اعدائه ومن ا
لغريب بعد ذلك نسبة السيد شاح الو
فيه الاشارة المحرر لاثبات مذهب بالعلق
بما ذكره العامة وقوله ان لا يجب به هناك هو
الجواب لما عده من الجواب وقد عرفت الجواب
عن شبهة العامة بما لا يرد عليه ولا ريب ان
الجواب المذكور لا يحل فيها اورد السيد

حج

الثالث والطبرسي في الاحتجاج مرة في خلافة الـ
ول وظاهره كما لا يخفى انه كان بعد جمع القرآن
واخر في هذا الثالث ولم يذكر في الخبر جميع
ما ذكره فان فيه ظمير ليرد من قبله التمر
جعلها الله دروسه ورواه في قوله
ابوبكر بدانت فلعل فيما سقط منه شاهد
لنا فقيه ان مناشدات امير المؤمنين
تعدده كما عرفت فاحتجابه على ابوبكر مناشدته
في مناشدته يوم الشورى وبما فيه
مناشدته للمهاجرين والانصار في مسجد
لله في خلافة عثمان لانها مناشدته
واحدة اختلفت في وقتها وما ذكره من ان ظا
هر الطبرسي وقوع مناشدته لا يكون بعد جمع

القرآن

القرآن لم يعد وجبه وليس في حياة الطبرسي
ما يستظهر منه ذلك بل الظاهر من رواية الطبر
سري في الاحتجاج ان جمع ابوبكر للقرآن انما و
قع بعد جمع امير المؤمنين فان روى ان امير
المؤمنين جمع القرآن ثم اتى به الى القوم فلقه
ابوبكر فخرج في اول صفته فحما فضاخ المهاجرين
والانصار فرده على امير المؤمنين او ارس الى
يدرس ثابت فامرهم ان يؤلف القرآن من
المستعبد ان ترك امير المؤمنين بحاجته ابوبكر
ومناشدته لانما هي عليه مدة بعد للقرآن
على انه لا منافاة بين تنسك امير المؤمنين بما عتد
من القرآن ووقوع الجمع قبله فان القرآن بما
كان معروفا مشهورا عندهم وكان يستعمل

الانصار لو تنسك امير المؤمنين ببعضه على انه لو
فرض انصارهم لم يخلوا من ذلك من ايراه
فان فرض امير المؤمنين اتمام الحجة لا يقول كما
مه كيف هو يعلم انهم لا يقبلون قوله ومنه يعلم
به الظاهر فيما ذكره من ان امير المؤمنين لما فرغ
من تعليم القرآن للذين جمعوه فرددوا قال لهم انكم
لا ترون بعد ذلك فلا يمكن ان يحتج عليهم بعد
فانه لا منافاة بين ان لا يريم القرآن الذي جمع
وان تنسك ببعضه بعد فرض معروفة ذلك
البعض عندهم انما بالحجة وما قبله فليقل في سقط
منه شاهد لنا فقيه ان خلوسا من مناشدته
واجتباها على المهاجرين والانصار عن ذلك
اعدل شاهد على وقوع مناشدته عند انصار

والاحتجاج

والاحتمالات الخارجة عن بجمار العبادات فيعتد
بها عند العقلاء فانه لو وقع ذلك لروى في
فرضه ضعف لكونه لا يرد على نقله فان لا يلزم
سجته من القرآن اعظم من خبر الغدير فكيف تر
ك امير المؤمنين التمسك بها على تقدير
وقوع احتجابه بها كيف يمكن ان لا يرد ذلك
في خبر من الاخبار قد عبر عنها
معارضة بقوله نعم انما نحن نزلنا الذكر وانما الظاهر
فقطون فان الظاهر من الذكر من القرآن اذا
ان اطلق في غير ما على النبوة فان قوله نزلنا نقر
ينته على ارادة القرآن منه ذلك الاية التي قبلها
وهو قوله نعم وانما الاية انما نزلنا عليه الذكر
انك لمجنون فان الاية ردا لظنهم ان القرآن نزل

الذكر على النبرم واستمر انهم به حيث قالوا له
استمراد وتمكثات يا ايها الذي نزل عليه الله
كذلك لمجنون في الدرع الكفارهم واستمر اسم
فقال انما نحن نزلنا الذكر وانما هي فطون ورجع
الضمير في قوله وانما هو الذكر بالحق انفسه من
كل عن الفراء تجوز رجوعه الى النبرم ولا ريب ان
يجوز احتمال لا يساعد عليه الظاهر في تكرار
الفراء ايضا وانما ذكر على ما يحتمل احتمال الظاهر
قوله وانما هي فطون هو الحفظ من العوارض المو
جبهه لا قتله من زيادة نقصان وتحييف وتبديل
كما اذا قيل لله حافظ زايده من البلايا والعوارض
قال في الصافي انما نحن نزلنا الذكر ولا نكلمهم
استمر انهم ولذلك الكده من وجوه وانما هي فطون

ار من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان
انهم وقال في الكشاف انما نحن نزلنا الذكر
لانهم هم واستمر انهم في قوله يا ايها الذي نزل
عليه الذكر ولذلك قال انما نحن نزلنا الذكر
هو المنزل على القطع والثبت وانما هو الذكر
بعث به جبرئيل الى محمد وبين يديه ومن خلفه
رصدته نزل وبلغ محفوظا من الشياطين
وهو حافظه في كل وقت من كل زيادة ونقصان
وتحريف وتبديل وقال انهم في جميع البيان
وانما هي فطون من الزيادة والنقصان وا
لتحريف والتغيير عن قناده وابن عباس في
شعله لا ياتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه
وقيل معناه سكتة الحفظه الى اخره على ما هو عليه

فقال وانما هي فطون لانه كان من قول الشارح
لم يكن اتم لم يحفظ من التغيير والاختلاف
وقال الميسري في تفسيره وانما هي فطون من التبديل
يل والتحريف والزيادة والنقصان انهم وظاهرهم
كما ترى الاطباق على ان الحفظ هو القرآن والحفظ
ظمنه التغيير والتحريف والزيادة والنقصان
فدلالة الآية على تحريف وانحرف نعم ذكر في
جميع البيان بعد جوارته المتقدمه تفسيره في
من احدهما تقدمت اليه الاشياء من ان
الحفظ هو القرآن وتعرفت ضعفه فانها احفظ
من الجليل من ان المراد حفظه من كيد الشيطان
فلا يمكنه الباطل ولا يندرس ولا يسي ولا يرب
في ضعفه ايضا لعدم مساعدة الظاهر عليه

فقد علمنا انه تحفظه بعد عصر اليوم القيمة
لقيام الحجة على جماعة من كل من زعمه وقوا
النبر من الحسن انهم قلت والوجه الاخر راجع
الى الاول وقال الصافي انما نحن نزلنا الذكر ولا
نكلمهم واستمر انهم ولذلك الكده من وجوه وقوا
ره بقوله وانما هي فطون ار من التحريف والزيادة
والنقصان جعلناه سحرا سبانا لكلام البشر لا
يخفى تغييره على اهل الدين او في طريق الخلل
اليه الدوام بتمام الحفظ كما نفى ان يطعن فيه
فانه المنزل له انهم وقال النابور في تفسيره
ثم انهم على الكفار استمر انهم في قوله يا ايها الذي
نزل عليه الذكر فقال على سبيل التوكيد انما نحن
نزلنا الذكر ثم دل على كونه آية من آياته من عند

ان الالة تحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد حفظ
من كل ما يوجب فيه خلافا ونبهنا من التحريف
التعديرات الزيادة والنقصان والابطال والاندراك
س والنيان وغيره من مظهر الحان عدم ذكر
الحفظ منه يفيد العموم اذ لو اراد حفظ من شيء
خاص لذكره واليه يرجع قول السيد المحقق القل
د في شرح الوافية بان الالة ظاهرة فيما يحتمل
من التعديرات ان يكون المراد الحفظ من التلف
بان ين ان الظاهر من لفظة الحفظ في حيث
يطلق ولا يذكر الحفظ منه هو الحفظ من التلف
في ان الاطلاق منصرف الى ذلك فانما اقبل الله
حافظ زيد ولم يكن هناك قنينة على تعيين الحفظ
منه فالعرف عند الاطلاق هو الحفظ من التلف

والالة

دلالة الالة على كل من التعديرات في تحريف
نسخه اعلى الاول قطا هو اما في الثاني فكان النقصان
لتعديرات التلف المنفي لظا الالة اذ لا ريب ان
الظا يكون الحفظ تمام القرآن لا يوجب الجدة المراد
لقران هو ما نزل على النبي اذ ان نسخ نسخة المكتوبة
فلا تدل على الالة حفظه ببيع النسخ بوقوع التعديرات
التعديرات والتحريف في بعضها وما الالة دلت على
ثبوتها عند الناس بحفظها المانع الصدور بالحفظ
على ظهر القلب واما في النسخ بالكتابة او في ما
فلا يدع من بقائه عندهم بحفظها كذلك في الجملة
فلا ينافي ذلك نبيان بعض الحافظين به على ظهر
القلب او تلف بحد من النسخ او وقوع التعديرات
والخط في بعضها مع بقائه عند الناس على النسخة
اذا قيل ان الكتاب المغلقة قد بقي بحفظها فان

الظا بر من مذكوراته كما هو واضح لا يخفى ثم اعلم ان الاطلاق
قد في تفويت تعديراته بحفظها الاخر اذ لا ريب ان
من المفسرين ايضا حيث والاعتبار القوي ان التعديرات
الباقية التي يعصده تتم به الجملة على فائدة الناس في
ير الاضمار فلا يدع من بقائه عندهم بحفظها من الغل
لكي تتم به الجملة عليهم ويقع الاتصاف به في كل عصر فلا
يكفي في حفظه بقاءه بحفظها عند الالة مع عدم
مكان الوصول اليه في زمن حضورهم عن زمن غيابه
نت اذا اعلنت خبرا بذكرناه يظهر لك فاد
جميع الاورد على دلالة الالة على تعديرات تحريف فقد ارد
عليها بوجه نذكر ما مع الاشارة الى ما في توضيح الامر
احد ما ان المراد الحفظ من تلفق شبه المعاندين
حيث لا يوجد فيه محمد الله مدخل الى التعديرات فيه وفي ذلك

والالة

الاطلاق الحفظ تعديرات المراد الحفظ من كل
او ينصرف الى خصوص الحفظ من التلف وقد
عرفت ما قد بناءه من الالة على كل من التعديرات
سلما ولكن التحريف ايضا يتبع فيه فليس يحفظ
فلا من تظهره ايضا ثانيا ان الفقيه في الرجوع الى
لنبرك الالة الذكر وفيه انه احتمال بعيد من انظا
الالة والقول عامة المفسرين من كان وقت توضيح
تأليفه ان الحفظ هو تسليمه لحد الحفظ من التعديرات
فانما هو القرآن في الجملة لا لكل فرد فان ذلك را
قع برعا يترك او ترك كما صنع الوليد وغيره
وفيه انه لم يرتب احده في عدم دلالة الالة على
حفظه جميع النسخ ولا يتوقف الاستدلال على ذلك
لما كذلك الا ان يراد من ذلك ان بقاءه

محفوظا عند الائمة حتى يفي في صدق الالة وان
 وفي غيره ويدفعه ما عرفت من ان الطاهر بقائه
 محفوظا عند عامة الناس من شخص خاص خصوصا
 مع عدم إمكان الوصول اليه والاتصال به فانه في
 حكم التلف وقد سمعت من المفسرين ما يعضد
 قال السيد المحقق البغدادي في شرح الوافية في الرضا
 ما ذكر ان الالة ظاهرة في ما يحتمل من التغيير قوله
 انما هو القرآن في الجملة لا لكل فرد كلام لم يصد عن
 روية فان المراد من حيث هو اذن ما رسل به
 لا ما رسم فيه من النسخ فان بيعها يؤول الى التلف
 هو في الصدور والعنف محفوظة في كل فرد من محفوظ
 باله تلف كمنه على وجه الارض مع بقائه
 على ما نزل من قول ان يعرض له ما يغير في الناس

محفوظ

لكن ان ايضا محفوظا لم يكن ذلك التلف كله فاد
 فانه حقيقة انما يقع فيه ان يتبدل في الناس حتى
 يكون الذي يتبع المسلمون انه هو المنسل من محمد فغير
 كما يدعيه اهل النقص والتغيير فاوضح على وجهه
 بعد ذكر هذا الكلام اننا قال ثم لا يفي عدم تغييره
 ال محمد وال الا في عدم تغييره عند تعاليل لا في تغييره
 عند غيرهم ايضا واعتبره الفاضل المحدث فقال
 قلت قد اتبع الالة على عدم جواز التمسك بها
 مبات القرآن الا بعد ورود النص الصريح في بيان
 المراد منها ولا شك ان المشترك للفظي اذ لم
 يكن معه قرينة تعيين بعض افراد المعنوي اذ
 علم عدم ارادة القدر المشترك منها باريته
 احد افراده ولم يقرن بما يعينه من اقسام التمسك

مبات والذكر قد أطلق في القرآن كثيرا على قول الالة
 ومن الجائز ان يكون المراد منه هذا ايضا يكون
 سبيل تلك الالة سبيل قوله ثم واليعص من
 الناس وليس ذكر الالزال قرينة على كون المراد
 منه القرآن لقوله نعم اننا نزلنا اليكم ذكر رسولنا ايضا
 لم يذكر السيد وجه لعدم جواز رجوع الفقرة في قوله نعم
 له الالة كما نقل في الجمع من بعض المفسرين وايضا نقله
 معاذ القرآن وما يلد من طرق شبه المعاندين
 يغني فقط كمالته وانفاظ من تعريف الجاهلين واد
 ط الجاهلين والجاهل مع بعيد يحتاج الى تكلف كثير في
 الالة كنية واللفظ بصورة الماضي وقد نزل بعد ما
 سور و آيات كثيرة فلا يدل على حفظه الواسع
 له الالة ايضا فان حفظه عند محمد والله لم لا يفي عن

تجديد

تتعلق بعلوم الالة ومعه لا مانع لتغييره عند غيرهم كما
 لا مانع من حفظه عند بعضهم تغييره عند آخرين اللهم
 كلامه بعبارة اقول قوله قد اتبع الالة في بعد النص
 من ان كون الالة من التمسك مبات خلاف ما
 لم ين عليه المفسرون لمرادهم كلامهم كما عرفت
 في ظهور عا في نفي التحويل بمجرد لنا اطلاق الذكر في
 القرآن على التمسك لا يوجب الايمان في الالة كما ذكر
 فانه لا ريب في قيام القرينة على ان المراد منها
 القرآن وهو قوله نزلنا ايضا فانه الالة التي اصبحت
 عرفت دلالتها على ذلك وما ذكر من منع كون
 قوله نزلنا قرينة عليه لقوله نعم اننا نزلنا اليكم
 كرا رسولنا فيه اولان ذلك بعد تسليم كون المراد
 من الذكر في الالة هو التمسك وهو اول الكلام فان

المفسرين قد ذكروا فيه وجوه ثلثة امدان يكون
 المراد منه القرآن ويكون نصب رسولاً بفعل مقدر
 راد وارسل رسولا ثانياً ان يكون المراد منه غير شئ
 ثالثاً ان يكون المراد منه النبوة وعبر عن الارسا
 ل بالانزال ترشيحاً اولاً لا نسب من انزال التور
 واثباتاً لوسلما كون المراد من الذكر فيها النبوة فلا
 ريب في وقوع التجوز في لفظ الانزال كما صرح به المفسر
 ون ودفع التجوز في هذه الآية لقوله والله خليفه
 بصرف اللفظ عن ظاهر الآية لاخره والوقوف
 فيه كذلك من غير قرينة ولا لم يبق لاصالة الحقيقة
 مود قوله ولم يذكر السيد فيه ما عرفت سابقاً
 من ضعف هذا الاحتمال ولعل السيد الكوفي بو
 ضوح ضعفه عن التعرض لقوله وايضا حفظه بحذف

تفسير

القرآن قلت لمجا مع قريب وبه يطلق ما قيل
 بالقرآن ويؤيده كما عرفت من تحريرها
 بن قوله وايضا الآية مكتبة فيه ان الزمان في قوله
 في هذه الآية واشتالها مما خص فيها تخصيص فعل
 بالقدم كون فيه قدر كبير فقدم نحن خلقكم
 له ووصل نحن قسماً بينهم بحيث هم وقوله بل ذكره
 وانزلنا من السماء ماء فلهما وادخرنا ما ذكره من
 الايراد نظير ان يورد على هذه الايات فقال الا
 لفاظ فيها بصورة الماضي فلا تدل على ان خلق النبا
 س بعد نزول الآية مستند اليه ولا على ان
 قسمة معاش العباد بعد ذلك مستند اليه
 عود بل ولا على ان انزال المار بعد ذلك من السما
 مستند اليه بل اسما ولا على كون الماء المنزل

ما جابه به التبرك الى حائط يحفظه بعده ويمكن الآية
 من الرجوع اليه عند الحاجة وعدة ما جابه به القرآن
 فكيف يجوز تغييره عند فهم وثانياً ان عدم تغيير
 هذه الآية لا يقتضي مع تغييره عند فهم لعدم السبيل
 مردان اخلص في العبودية اليه نعم تنفي عن القبا
 ثمة من وجوده ولا يتم التوجه على جهاد بخلاف كون
 عند فهم محفوظ وان تغييره عند فهم لا يجوز والسبيل
 لهم اليه وان سدد فعملهم وهذه الشبهة
 اخذها السيد من العانة فيها اوردوه على الانانية
 فيما يعتقدون من وجود امام فاشتبك في الاصط
 في كروا اليه والاعصار بان الناس لا يتبعون
 بما عندهم فيكون وجوده كعدمه فاجاب عما جابه
 به ما ثابته انقص قوله ثم انزلنا التوراة فيها ما

من السما لظهور بعد ذلك وهو من غريب الكلام
 مع ان الحكمة المتعينة لحفظ القرآن لا يفرق فيها
 بين ما في متها وما هو بالخصوصية لما في
 لكي يخص بالحفظ دون الا قوله فالله عند فهمه
 لم يفرق فيه ما عرفت سابقاً من ان المتبادر انشا
 ق من الآية بقائه القرآن محفوظاً عند عاتة المنا
 س من الدوام وقائه عند الامام مع عدم اكمال
 ن الوصول اليه في حكم الصدم ثم ان في الاعتراض
 على ما ذكره السيد في المصطلح وهو قوله لا يقتضي
 تغييره عند الوجود فقال قوله والله لا يفرق
 تغييره عند فهمه وان تغييره عند فهم كلام غير
 فان فيه اولاً ان فرض التغيير عند فهم كلف من عدم
 امامهم اذ عدة ادلة الاتقان في التفسير

تفسير

ونرى حكمهما بالنيون الذين اسلموا للذين ماله
 والرايون والاختبار بما استحقوا من كتاب الله
 وكانوا عليه شهداء لا ياتونهم من الاختبار
 بحفظ التوراة واتامة مدد ما وعدهم تصعيما
 فكم يكون محفوظه مصونة عندهم وهو لا يملك تغييرها
 وتصعيما عندهم كما تقدم وشار اليه قسم في
 زيل هذه الآية ايضا بقوله ولا تشعروا بالآية ثمنا
 طمعا انتم كلامه اقول اما اوردوه في التيمم او لا
 بان فرض التغير عندهم كفرض عدم امامتهم فمن
 قريب الكلام فان التيمم لم يدع وقوعه في
 فرض ولا امكانه لير عليه ما ذكره وانما ذكر قضية
 فرضية تقديرية وادعى بطلانها فان حاصل
 كلامه انه لو افق وجود القرآن محفوظا عند الائمة

تغير

مع تغيره عندهم وعدم امكان الوصول الى
 القرآن المحفوظ عندهم لا فني وجوده محفوظا عند الله
 تعالى وان فرض تغيره عندهم لا اتحادا للقرنين في
 التغيره وبكون القرآن محفوظا عند الناس مع عدم
 امكان الوصول الى المحفوظ والتالي بالمال فالحق
 مشكوك ولا يراى المذكور انما يطل التالى وهو ليس
 المستدل وتسمي حجة كلفه يكون ايراد عليه
 واما قوله وانما ان عدم تغيره عند الله لا فني
 مع تغيره عندهم ففقيه انه لا يرب في عدم
 سبيل للناس الى القرآن المحفوظ على كمال التقدير
 بين والتفرقة بينهما بوجود سبيل سدود قبل
 الناس على الثاني دون الاول لا يجد في الذوق
 لو تم مع امكان المناقشة فيه ايضا فان اتقوا

السبيل الى الله لم يمنع وانما المسم شتعا في السبيل
 اليه من غير توسط نبي اوصى فلو اخلص الناس الله
 بالعبودية لو وجدوا ليس سبيلهم في كل اتم لو
 طافوا الاثمة لو وجدوا السبيل الى القرآن المحفوظ عند
 هم فالسبيل المدد من قبل الناس بوجوده في كل
 التقديرين واتقاء السبيل الفعلي شرك بين
 الفرضين فلا فارق بينهما تراسا واما قوله وبند
 الشبهة ايضا اخذها السيد من العاتية ففقيه
 ان ما جابب احبا بنا من شبهة العاتية لا يحرر فيها
 ذكر السيد فانهم ذكره وان وجود الامام لم يفرقة
 لطف اشرفان لو وجد الامام شرارت ففقيه وان لم
 يتصرف منها ان بقاء الكون مطلق بوجوده ولا
 كذلك القرآن لعدم قيام دليل على ان وجود

القرآن

القرآن في الكون مع قطع النظر عن تداول بين
 الناس له اثر في الله الان يق ان شرة اخذ
 الامام الاحكام منه والقائه الى الناس ولا يرب في
 فقدان ذلك انهم في زمن الغيبة والحق ان
 انزل القرآن انما هو لانعام الحجة على الناس وامتداد
 ثم به حيث انه دليل النبوة واما خلاص الحكم ثم
 عليه ولا ترتب عليه هذه الشبهة الا بقاء عند
 الناس على ما هو عليه اليوم القيمة فكما ان شر
 يعة ينبتا بقاء اليوم القيمة لانه لا يبي بعد ذلك
 لك يجب بقاءه بحجته عند الناس لانعام
 الحجة وطريق التبريد اليه خصوصا مع التبريد
 فمع الوثوق به وان لم يحل باجازه في الوقوع فهو
 نظير طريق السمود والنسيان على الامام في غير

الاحكام قد برزوا قوله والثالث انقص بقوله نعم
 فقيه ان هذا النقص في مفهوم المعنى ولا يرتبط
 بكلام السيد اذ لم يتبع السيد ان على الاشارة بقوله
 ان در عايتهم حقيقة بما في تحريف فيهم لم ينقص
 عليه بوقوع نظيره في التورية من على الاخبار بما
 تحريف فيهم لم يدا انما ادعى ان ضمان الله حفظه
 القرآن في التحريف ولا يكفي فيه حفظه عند الا
 ثمة مع وقوع التحريف فيه عند الناس والالا
 فني حفظه عند نعم ولا ريب ان ما ذكر من
 النقص لا يرتبط بنعم انما يتم ذلك نقصا لود
 لت الالية المذكورة في ضمان الله نعم حفظ التورية
 كما تضمن حفظ القرآن فيقال ان تحريف التورية
 امر معلوم فكيف لا ينال فيه ضمان الله نعم لحفظه عند

القرآن

القرآن الاله لا دلالة في الالية المذكورة على ذلك لعله
 استنبط من قوله نعم استحقاق او هو كما مر ثم قد
 في تحقيق معنى الالية قال ما هذا عبارة واقص في
 الجواب ان الظاهر من الالية والالعالم انه لم يحفظ
 القرآن في الموضع المذكور فيه كما كان يحفظه
 المحل الا على قبل نزوله القرآن انما نزل به جبريل
 على قلب سيد المرسلين ليكون من المنزلة
 فلهذا نزل الالية وودعه حفظه هو قلبه الشر
 يف لا الصحف والدفاتر ولا غير صدره من
 المصاحف فيكون قوله نعم سق كلف فلا تنسى
 قال الطبرسي في قوله نعم ولا تجعل بالقرآن من قبل
 ان ينقص اليك وصيه فيه ووجه الاول ان
 لا تجعل تلاوته قبل ان يفرغ من جبريل من الماخذه

فانه كان يفرغ بعد رجوع جبريل بتلاوته فحافظه في زمانه
 الخ رواه عن ابن عباس وغيره وقال في قوله نعم
 ولا تحرك به لسانك لتعجب عن ابن عباس
 كان النبى اذا نزل عليه القرآن يحل تحريك لسانه
 نه لجهه اياه ووجهه على اذنه وضبطه فحافظه ان
 ينسأه فبما لا يدور على ذلك فلهذا انما نعم
 الذي يحسن وعد الحفظ له وما شيد ما ذكرنا بل
 يدل عليه ما رواه الشيخ الكفعمي في حاشية الفصل
 السادس عشر من جنة عن ابن عباس في اقبا
 له عن النبي انه يقول هذا الدعاء في الصباح والمساء
 ثلثا لحفظ الله انك قلت وفيك الحق اتا
 نحن نزلنا الذكر وانما لا يكون فينا من نزل الله
 كرو حفظه تحفظي وما علقى وانعمته به على من امر

بجاء

واما واخره بما حفظت به الذكر على قلبك
 محمد صلى الله عليه وآله انهم كلفه قلت الا لا دلالة
 في عبارة السابقة ان الالية من المشايخ
 انما لا ظاهرا لها كلف ادعى ظهورها في ذكرنا
 ان كيف يمكن ظهور الالية في ذلك مع انه لم يقبله
 احد من العلماء والمفسرين غيره والثالث ان محال
 القرآن ومواضع كثيرة فقد كان الا في الله
 في الحفظ ثم نزل الاسماء ثم على صديقه جبريل ثم
 نزل على قلب سيد المرسلين ثم على صدور
 الائمة الطاهرين ثم على صدور الائمة الصالحين
 والطالحين وقوله وانما لا يكون فينا من نزل الله
 يقيد الحفظ في ظاهره بشئ من محال وموانعه
 ودور انفسهم في الا الحفظ في محل نزوله وهو

سيد المرسلين منزهة كيف وقد عرفت ان
المناق منها بقائه بحفظنا من الناس بل العدم
الان يدعى قيام دليل من الخارج على ان المراد
ما ذكره وليس الا الاخبار التي ذكرها في تفسيره
والدعاء الذي رواه عن الكوفي وليس في شيء منها
دلالة عليه اما الاخبار فلما رواه عن الاخبار المتنا
فيه لا اصول المذهب فان تقي السنيان عن
النسب لما قامت عليه ضرورة المذهب في الا
زمنة المتأخرة وان ذهب اليه شاذ بقا
كيفية يتم بان النسب كان يحل بالقران مخا
فه السنيان وقد جعل الائمة عليه ما حفظوا
ما يرد عليه من قران غير ميث تقي عنه السنيان
كيفية يحل ذلك بالقران وما ذكر من الامة

و

و هو قد تم مستحق فاعلم ان دليلنا في تقي السنيان
هذه الدلائل ان قرأته النبي مع جبريل في ما
ورائه كان يعرض له عند الوحي شبه الاقايد فاذا
تسرا عنه على الاصحاب ما قبل عليه في ما
ولائه في تلك الاخبار على ان المراد بقوله هو انما لها
قلوبنا ما ذكر فيها غاية الامر ان يكون قلب النبي
احد المواضع التي تضمن الائمة حفظ القرآن في اختصاص
من حفظه وبما ذكرنا في تلك الكتب مختلف
بالدعاء المذكور فانه مضاهي لعدم التواضع في السند
فيه وكونه بما عاينه اظهر الجدية يرد عليه ان الدلائل
ل على ذلك فيما زعم ليس الا قوله بما حفظت
المذكر على قلبه نيك ولا ريب ان ذلك
لا يفي باقتصاص محل حفظه بقلب النبي في غاية

الامر ان يكون ذلك احد مواضعه وتحصيه بالة
كركونا شرف محله داخل مواضعه قد بر
بعارتها ايضا بقوله ثم وانما الكتاب
عزيز لا ياتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه
يد من حكم عبيد فان ظاهر الآية تقي وقوع التوفيق
في القران اذ لا ريب ان التوفيق نوع من الباطل
الذي ياتي من خلفه والطلاق قوله لا ياتي الباطل
ينفي اتيان كل باطل من بين يديه ومن خلفه
قال الظاهر من هذه الباطل الجنس دون فردا
من منه وتقي اتيان جنس الباطل يقتضي تنفي اتيان
جميع افراده ودفع اراة نوع خاص من الباطل
كصرف الشيطان في تفسيره قاده او الكتب
التي لا يطلع بها من الكتب قبل ولا يحكي به

و

كتاب يطلع في تفسيره ابن عباس والكوفي و
مقاتل لاشا من عليها فان الاطلاق يقتضي
لكل باطل كخافه به تبع من المفسرين قال في
يجمع البيان في وجود تفسير الآية لا ياتي الباطل من
جته من الجهات فلا تناقض في اللفظ والذات
في اخباره ولا يعارض ولا يرد فيه ولا يغير بل هو
محمول على جهة على المكلفين المايه القيمة ويؤيد
له من انما نحن نزلنا الذكر والذات فقلون انهم
وقال في الكشف لا ياتي الباطل من بين يديه
ولا من خلفه مثل كان الباطل لا يتطرق اليه ولا
يحد اليه سبيلا من جهة من الجهات حتى يصل
اليه ويتعلق به انتهى وقال ايضا لا ياتي الباطل
ل لا يتطرق اليه الباطل من جهة من الجهات

انهم قالوا ان الباطل في تفسيره لا ياتي به الباطل قال
 جاز ان لا يثبت ان لا يتطرق الباطل اليه بحجة في
 الجاهات فلا ينقض منه شي ولا يزاد عليه شي انهم
 ومن التعريب بعد ذلك ما ذكره الفاضل رحمه
 الله من جعل التفسير في الباطل احمد من التفسير في الباطل
 راد وخيرهم واغرب منه استظهاره يكون المراد
 بالآية انه لا يجوز ان يحصل فيه ما يستلزم بطلانه
 من تناقض في الحكمه او كذب في الخبر او
 قصصه فانه لا يقصر عن سائر تفاسير العامة
 لمفسرين بالاراء في كونه محتملا لاشياء عليه
 ثم قال وفي تفسيره ابن ابراهيم من الباطل قال
 لا ياتي الباطل من قبل التوراة ولا من قبل الانجيل
 والبرور ولا من خلفه الا ياتي من بعده

سنة

كتاب يطلعه في جميع البيان عن الصادقين
 انه ليس في اخباره غافق بالبل ولا في اخباره
 يكون في المستقبل بالبل ومع وجوده في غيرهم
 كيف يمكن التفسير في الباطل انهم قلت كفي باطلا
 ف لاخبار في تفسيره حاشا به ان المراد
 كبر بعض وجود تفسيره بالبيان تمام المراد منها ولولا
 ذلك لكانت الاخبار متعارضة في معناها مع
 ان تهايرهم اربابهم كثير منها بغير التوراة
 والبطون التي اقتضت عليها هم فلا ينافي ذلك
 الاعتدال بما مر من الآيات ثم اورد على التفسير بالآية
 بعد ذكر ايراده المتقدم او لا يقوله اما ثانيا
 فلانه منقوض بنسوخ التوراة والحكم او التوراة
 فقط بناء على ندر باب الجمهور من وقوع التفسير

في الآية واما ثالثها تقدم من انه ان اريد بالقرآن
 لذكر الآيات الباطل جميع افراد الموجود بين الناس
 من فخر خلاف الواقع لا يتبع على ان ابي جعفر
 ان احرق مصانيف كثيرة حتى قبل ان احرق
 اربعين الف مصحف فيمكن ذلك فردا لافراد
 بل الاسلام والمناقضين فليكن ما صدر من اهل
 من التفسير في الصدر الاول من هذا القبيل وان
 اريد في الجدل في اشتداد الباطل عند ائمة
 من ذلك الفرد المحفوظ عند اهل البيت
 مع ان في صدق الباطل على درود التفسير عليه
 شامل خصوصا بعد ملاحظة وحدة المراد منه في حق
 القرآن او فقهه اذ لا يوجب في الباطل الذي بين يديه
 ذلك فيكون ما خلفه كذلك انهم كلامه اقول

ذلك حتى يدور على حق وليس من الباطل في شيء
بخلاف التحريف فانه باطل بحض وليس من الحق
في شيء واما قوله انما في تقدم الى اخره فقيه ان
يقول ان هو انزل على النبي لا يجازي لا النسخ والنسخ
لكي رد من ارادة كلها والبعض بمعنى قطر البيا
ثل اليه بالتحريف هو ان يكون ذلك المنزل
المستدل بين المسلمين بالحفظ في الصدور
لكتب المصاحف قد تغير منهم وتعرف لا
بمجرد وقوع التحريف في النسخ بقاءه عندهم
على الصحة اذ لا ريب في وقوع الاغلاط في النسخ
كما عرفت فوضيعة في كلام السيد شارح الوافية
فيما تقدم من خبايته في التمسك بالآية السا
هية واما قوله مع ان في صدق الباطل في فقيه

سجدة

انكسار به محض فان صدق الباطل على التحريف
علا القيل الا انصاره من غير حق والباطل لا يقر
له خصوصاً بعد ما حطه وصدرة المراجع من غير
الكلام فان صدرة المراجع لا ينافي اختلاف المصاحف
ويق في عدم إمكان بعضها فيما سبق القرآن
والإمكان لوقوعه بعد كما هو واضح لا يخفى قدالة
الآية على نفي التحريف بسجد الله واضحة بل يمكن
التمسك في ذلك بقصد رعاياها وبقوله تعالى
في الكتاب عزير بناء على ما نقله في جمع البيان
عن بعض المفسرين من ان المراد انه عزير بما رآه
الذي وقل اياه اذ حقه من التعيير والتبديل
فكون دلالة الآية على نفي التحريف في مورد
من منها الصدور والذيل قد بر الموضع الثاني

قرآنية وليس يوم فيه وهي كذب وتلفظ
لدلالة على ان ليس هو قد ثبت على ما ذكرناه
المفاضل الحق الشيخ علي ابن عبد العالي فيما
نقلناه عنه سابقاً في رسالته التي صنفها في نفي
التحريف قال قد في حكماء عنه السيد شارح
الوافية في الجواب عن الانتصار الدالة على القضية
ان الحديث اذا جاء على خلاف الدليل
لقاطع من الكتاب او السنة المتواترة او
الاجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه ثم حكى
بجامع على هذه المضابط واستقفاة العقل فم
دور وقطعة من اخبار العرض ثم قال ولا يجوز
ان يكون المراد من الكتاب المعروف عليه في
هذه المتواترة الذرية ما يدبر الناس والا

في نسخة معارتهما ايضا بالاشبار المتواترة الواو
ة عن الغفر والاشعة بعرض اخبارهم على القرآن
ان وان ما خلف كتاب الله فوز عرف
ولا ريب ان القرآن يكذب ما ظهر منها
من وقوع التحريف لدلالة الآيتين المتقدمتين
يتبين على نفي وقوعه بل يمكن ان يقال ان القرآن
كذب لما مع قطع النظر عن دلالة الآيتين
ايضاً لان المراد بالقرآن في تلك الاخبار خصوصاً
الاخبار الالامية منها هو ما هو المتداول الشائع
لا ما هو مخزون عندهم لعدم إمكان الوصول
اليه لكي تعرض الاخبار عليه فاما الانباء
ما هو الشائع عند الإطلاق ولا ريب ان
لقرآن المتداول كذب لما لا شاعرا على

سجدة

اولا يزيد ذلك من ان يسمح بعض تلك النوا
بر من المحصوم مع علم السامع بتلك المو
هنات والمعارضات فانه ليس لمع في
لك الا انه بالنظر والحكم باندر المحصوم
بل يتعين عليه حل ذلك على خلاف ظاهر
فان تعين لدر المحصوم بديل خارج فهو
والا وجب التوقف في المتيقن والدر ايهل
علمه الميم اذ قرب بحالها وذكر السيد الحق
البغدادي في شرح الوافية بتعاليفه في كشف
الغطاء عن ان تلك الزيادات المروية في
مما خص الله ورسوله بآية المؤمنين اذ اولا
وه المحصومين وهي مثبتة في مصحف امير المؤمنين
وقد توارثه الائمة وهو الان عند

من القرآن وكيف يصدق ان القوم قد اقبلوا
من القرآن ونقصوا منه بعد عدم احتمال القرآن
لمتداول على تلك الزيادات وعدم المطالعة
مصحف امير المؤمنين ^{عليه السلام} المشتمل عليها قلت انما
التراتبية الدقيقة ليس فيها نسبة القوم الى الاله
سقاط والتخفيف وانما فيها الى الالهية بمكانة
مثل ما روي عن ابي جعفر ^{عليه السلام} انه نزل جبرئيل بهذه
الاية بمكان ان الذي كفر واظلموا الى محمد ^{عليه السلام} حرقم
الاية وما روي عنه ^{عليه السلام} ايضا انه نزل جبرئيل بهذه الاية
على محمد ^{عليه السلام} لكن الله شهد بما انزل اليك ^{عليه السلام} في انزل
له يعلمه وفي بعضها انهم قرأوا الاية بمكان من غير
نسبة لما انزل جبرئيل مثل ما روي عن ابي
عبد الله ^{عليه السلام} انه قال لو شئني ووالذين كفروا وعصوا

لزم التكليف بالاطلاق فقد ثبت وجوب
عرض الاخبار على هذا الكتاب وانجا الحقيقة
اذا وضعت عليه كانت مخالفة لذلك لما
على انه ليس هو ارتداد يكفر ان كان
هذا التمس كلامه رفع مقامه وقد تحقق بيع
ما ذكرناه انه لا يمكن الاخذ بقوله اخبار الخ
مع هذه الموهبات والمعارضات خصوصاً
اخبار تحريف الكلمات وتبديلها لما
فيه لا جاعلهم على تواتر ما بين الدقيقين حتى
القاتلين بالحقيقة كما رقت التصريح به في
كلماتهم فلا بد من تاديلها وان سلم تواترها
معنى بمعنى حصول العلم منها بلا خطئة كذا
يصدر وبعض ملك القوا من المعصونين

الرسول وظلوا على محبة حتم ان تسويهم الارض
ولا يكون ادم شيئا وارور عنه ايضا قال في
هذه الآية ثم لا يحدون في انفسهم بوجاهة قضيت
في الرولية ويسلوا المطاعة تسليمها في ذلك
من الاخبار ولا ريب ان لوازم هذه الاخبار لا
تتأخر على المذكور بوجه اذ لا مانع من نزول جبرئيل
بتلك الزيادة وتخصيص الدعوى وسود بذلك
امير المؤمنين اذ لا عمة من ولد له صلوة تنال
بالقسم الثاني منها الذي لم يتخص من نسبة ذلك اليه
نزول جبرئيل اضعف من السابق في الدلالة
لا احتمال كون تلك الزيادة تقييد منهم او ما
ديلا كما صرح في بعضها بذلك حيث شغل
الوارد الامام في بعض ذلك انه تنبيه او تدليل

بجواب

فقال بل تدليل كما في بعض روايات الكفا
في ذلك يوهن ولا يثبت تمام الوهن وانما ما جعل
فيما القول بانهم صرفوا الكتاب الذي فيه اقرار
ببطلان الامام الا على وقوع التحريف في الجمل
ولعلنا نترجم بعض اقواله كجعل ثلثة من ال
يات في غير مواضعها وتقدريم بعض السور المد
نيه على الملكية والمنسوخ على الناسخ والحققة
في حدود الاثران وقوع اشكال ذلك في القرآن
فما لا يضر بقطعة وان اوجبت احتمالا في تر
تبية وثقله كما دقت الالتماس بوقوع بعض
ذلك في عبارة شيخنا البهائي المحقق به و هو
من ينفي التحريف وصرح بتواتر القرآن و
عدم النقص فيه وانما ذكر فيها انهم استظفروا

كذلك الخبر الزنديق فيمكن تبينه على انهم الملغوا على قرا
ان امير المؤمنين ورواياته ولو اجمالا كما في نوى
اليه خبر الاحتجاج الدال على ان الباكر اخذ القرآن اليه
المؤمنين فخرج في اول صفحة راحا فضاخ
القوم ولعل الباكر اوصا حبه قربة القرآن المند
كور في ذلك المجلس والمطلع على تلك الزيادة
ولو اجمالا و لا ريب في صدق الاستقراط بعد
الاطلاع على تلك الزيادة فان قلت اذا كانت
تلك الزيادة خصوصية باهل البيت فاقبال
امير المؤمنين اقدانته الى الناس وكيف
اتجبر لهم باليعرفونه ولم يسمعوهم من رسول الله
خصوصا مع علم بانهم لا يقبلونه منه لاشتماله
على فضائلهم واما في مقصودهم من النص على خلافة

واما

واما ولد ولد قلت قد كان ذلك ما بين سو
ل الله اعلم بالحق وان علم بانهم لا يقبلونه علم لا
حقه وادبائهم من احتجاجات على خصائهم
اعلم بالحق عليهم وهم يقولون بعدم ارتباطهم
بذلك علمهم عليه ولا يقدح في ذلك ان القوم
لم يعرفوا تلك الزيادة ولم يسمعوهم من رسول
الله فانه ما كان يخفى عليهم اختصاص امير المؤمنين
بنين ابراهيم الله وكونه صاحب نبي وان
رسول الله قد خصه بمعلوم كثير قد دونهم وانه
لا يكذب على رسول الله فيما يخبر عنه وان
لم يظهر وتصديقه لغضا منهم وجها وانما خرج
ذلك العلم اعلم بالحق لا شتما على اختصاصهم
وفضائلهم ولو لم تكن فيه تلك الفضائل والمثاني

لب لقبه القوم لا تباينهم الى العلوم التي
اشتمل عليها كهم فو اذ لك على انفسهم وهم
ارجح الناس اليه لعدم امکان قبوله تمامه
وفيها ما ينافي بقصودهم خصوصاً مع ايرلوثنيين
ان قبلتموه فاقبلوه بعد فان فيه عقداً واما انما
تبدل الكلمات فلا نصاب ان تكون حاشاً
في الحول المذكور الا انما تروى في القوامير هذا
صاحب معرض عنها في تغيير اخبار القلوب
لغير وتقويض الاحكام اليهم مما ادعى عنها الا
صاحب تمام الاغراض وان ذكر كلمة منها في
الكتب المعتبرة كالكافي ونحوه فان من القلوب
مع عدم الكليتي واداء ذلك القوامير اخبار الجبر
والقويض بعد قيام ضرورة المذهب قديماً

بج

وغيره على خلافه ومن الجائز ان يكون ايراع بعض
ملك الاخبار في كتبهم لقوا على قريب منهم فيها
ان لم ينفوا وجه الدليل ان كتب الطهريين ضللت
عن اليكيات غالباً ومنه يعلم في نسبة الكليتي الى القولي
بالتحريف كما ان رايه الفاضل الكلباسي قد فيها
تقلد في المقالة الاولى من اشراية بل العمل وان كان
بعض ملك الاخبار عاين الكلباسي من الزيادة
والغلاة في كتب هذه اصحاب الائمة لاف ولقد
هرب وانظار الشيعة على الشيعة ودرنا يترتب
ذلك بعض التقريب ان بعض فاسد المذهب
كما قد بين محمد التيام قد روى عنه وافر من اخبار
تبدل الكلمات ووقع القص والسقط في القرآن
في كتابه الذي شفعه في القرائات ولا يتبع منه

بعد اتفاق علماء الرجال على فاد منه به وقد عاين
الفاضل الحديث كما به من روايته وبالفتح في صحيح
الرجوع الى كتابه وان حاله كمال غيره من الكتب المعتبرة
مع اختراجه وانه من مذهب نظر الرواية في صحيح
من ائمة الحديث كية ورافها من غلو وتقليد
وانت خبير بان مجرد روايتهم للكتب لا يدل على انما
وهم عليها مع تصحيح من روى عنه كالشيخ في ست
والنجاشي بانه ضعيف الحديث فاسد المذهب
هيب بن جعفر الرواية كثر المراسيل ولولم يقدح في
روايات السيار مع ما هو عليه لم تنزل روايته
يقدر في سند ما اذ ليس سائر من يروى عنه
من الضعفاء باضعف منه ولقد اوضحتم
بجهد الحقيقة الحال بحيث لم تنقص النصف المتأ

بج

الاحكام في كتابه ولا يرياب ولا يوفق للصواب
في الاوالة التي تمسك بها الفاضل
الحديث للقول بالتحريف وقد انما العاشري
دليلاً قال الدليل الاول ان الميودد القصير في
وحر في الكتاب نعيم بعده فانه لا يدوان
غيره والقرآن بعد خيانت لان كل ما وقع في غير اسرا
يحل لا بد وان يقع في هذه الائمة على ما خبر به الصا
وق الصديق وقد اثير اليه المصيبة فيه بعد القفا
عده في جملة من الاخبار فيها واستدل الائمة بما
والاصحاب بهذه القاطعة في نوادر اتفق من
هذه الطور ومطابقة وشكاً في حيد من دلائلها
كلان من حيث عدم معلومية جهة المشايخ
في المواز بعد العلم بعدم ارادة القاطع من

جميع الجهات للزوم الالهي في التكليف مع كونه
 مخالف الواقعة انهم فصار هذا الدليل مركبا من
 امور الاول وقوع التغير والتحريف في الكتابين
 وان الموجود بغير اليهود النصاريين مطابق لما
 ل على موسى وعيسى على نبينا والله عليها السلام
 ويؤكد من الموضوع بل هو مطلق به بعد ملاحظة
 الايات الكثيرة والاخبار المتواترة وجميع الملقين
 بل لا قطع في انفسها كافية في اثبات المطلوب
 ونحن عن الاستدلال عليه بما قد تعرض بناه
 لذكر الشواهد الدالة على فيها الدلالة على المغايرة
 فيها وبين ما نزل عليها عليها السلام ونحن نشير الى
 بعضها اذا تعرض لجمعها ندرج من وضع الكتاب
 ثم ذكر من الشواهد والاحوال القول فيها وتلا

سج

ذلك الامر الثاني في ان كل ما وقع في الامم الباقية
 خصوصا في اسرائيل يقع في هذه الامة وانما يصح
 سنن الباقين وبغيرهم من كان قبلهم في كل
 احوالهم وجميع احوالهم خصوصا فيما يتعلق بامور الله
 من ثم ذكر بقية من الايات والاخبار الدالة على في
 ذلك من طرق العامة والخاصة ثم قال الا لثمة
 لك في ذكر الموارد المخصوصة التي شبه فيها بعض
 هذه الامة بغيره في الامم الباقية مدعا وقد عارض
 بعض ما صنع الله بهم ما صنع باممهم وبعض فعالهم
 المذمومة القبيحة بما يستقيم فيه الذين كانوا قبلهم او
 اشبه فيها لا وجوب تحقق ذلك ووقوع فيها
 بحيث يمكن استخراج القاعدة الباقين
 تلك الموارد الجارية دون اقتضاها النسخ من الاخبار

الباقية لكان فيها كفاية بل اشير في شبهتها الى
 تلك القاعدة واستدل بها على امور لا تخفى
 ثما بالنسبة الى المقام فتم بذلك وجه الاستدلال
 ل بما فيه ويوجب ضعف مضامين الاخبار السابقة
 لو كان بهذه الاخبار لظهور ما في معنى شمل المقام
 قطعاً بعد كونه أظهر من ادعاء على موارد ثم سا
 ق في بيان تلك الموارد ايات واخبار ثم قال
 الامر الرابع في ذكر اخبار خاصة فيها دلالة واضحة
 على كون القرآن كالتورية والاشبه في وقوع التفسير
 والتغيير فيه وركوب المذمومين الذين استولوا
 على الامة فيه طريفة في اسرائيل فيها وهي في نفسها
 حجة مستقلة لا ثبات المطلوب ومعينة له فيقول
 هذا الا في القاعدة السابقة والعموم المستند

من الاخبار

من الاخبار المتقدمه وان ثبت تخصيصها بخصائص
 كثيرة في موارد اخرى مع انهم يلزم مدعي الوجود
 فيه او استبعاد ارادة ما فيه من حيث يجب عليه
 على معنى اشير غير ما فهم منه في ادراك النظر بل يوجب
 تخصيص هذه المقامين على غير تلك المقامين في المقام
 اذ لو لم يرتفع تحك الامم بما في المقام والمخفى
 الا فلا بد وان يكون يمكن دخول الموارد متحدة
 ان لم نعلم مقصدا لما ذكر ايضا من احوال المناقشة
 فيه بعد ورود تلك الاخبار وبشي كثيرة ثم ذكر في
 لك جملة من الاخبار الدالة على التفسير في القرآن
 كما تفرق التورية والاشبه وحاصل كلامه يرجع
 لا مقتضى وهي ان التفسير واقع في الامم الباقية
 بقدر كلامه واقع في الامم الباقية بغيره في هذه

الا انه يتبين ان التعريف الواقع فيهم واقع تقييد
 في هذه الامة وقد استدل للمقدمة الاولى بما ذكره
 في الامر الاول والثاني بما ذكره في الامور الثلاثة الاخر
 والجمال فيجب في المقدمة الاولى بل هو كما ذكره
 من الواضحات عند المسلمين ولا حاجة الى اظا
 له القول في ذكر التواهد عليها الا لانهم اليهود والنصارا
 ربهم واما نحن ففي غيبة عنها بعد ما اجتمعنا على وقوع
 في التعريف في التمايزين بما علقها بكتب الصلوات
 التي يجب اتمامها خصوصا الانجيل الذي هو
 بين من الا اسمه والمقدمة الثانية التي هي
 لبر وعلية فان اريد منها ان ما وقع في الامم
 سابقة لا بد وان يقع تقييد في هذه الامة بما
 لكي في التوقيع عليها سابقا من غير فرق بينهما

في الخصومات

في الخصومات حد ما يشخص وقوعه في الزمانين
 منعنا كلياتهم ولانهم ما استدل بها عليه بل صر
 يحج بعقوبتها الكفاية فيه باذنت كلمة مضاعفة الا ان
 قد ايضا في جوارته المقدمة بعينهم ارادة المطابق
 من جميع الجهات قال لزوم الايجاز في التكليف
 مع كونه خلاف الواقع ايضا وان كان في ذكره
 من لزوم الايجاز نال ظاهره بالجلد لزوم المطابق
 من جميع الجهات وانما الف ادراكا اقرب
 كيف ولو قلنا به لزوم وقوع التعريف في القرآن بما
 يلحقه بكتب الضلال كما تقتضيه في التورية والاعمال
 وهو خلاف الضرورة جزم ما وان اراد وقوعه في
 في الجملة منعنا استلزام المقدمتين وقوع النص في
 القرآن والتوقيعات المتنافية لقطعيتها كبديل

الكلمات اذ يكفي في المشابهة في الجملة وقوع بعض
 التغييرات الغير المتنافية لقطعيتها او قول عدم
 النقص فيه كتغير عدد الا وتقدم بعض الايات
 والصور على بعض كعدم النسخ على المنسوخ وبعض
 الصور الحديثة على الملكية وقائمة بالوجه المتعلق
 لم يشئت نزوله عليها ولو قلنا بانطلاق القرآن على
 الامم من الحجة وان ما وقع من الزوايا في تصحف
 امير المؤمنين يدخل في غير الحجة كما سمعته من
 ثقف الخطباء وشراح الوافية فالامر واضح انما
 يكفي كذا في المشابهة في الجملة وقد انتهى في
 بعض الاخبار الدالة على ما ذكره من القواعد بما
 قل من هذه المشابهة واخفى مثل ما روينا في
 النبوة لما خرج في العزلة حينئذ بر شجرة الشكرين

في الخصومات

يعتقدون عليها السجدة يقل لها ذات انوارها
 لو ايرسل لدا جعل لها ذات انوارها كما اذا
 انوار فقل رسول الله سبحانه الله هذا كما قال قوم
 موسى اجعل لنا كما قال لهم الله والذوق
 لم يكن سنن من كان قبلكم ورا فيه زبريش
 منو الفعل بالمثل والمقدمة بالقدرة على ان كان
 فيهم من الامة يكون فيكم ولا اورر العبدون ا
 لعل ام لا الخبر هذا مع دلالة ذيل الخبر على عدم
 كلية القاطعة بل اخطيها والادعاء ما قوله ولا
 اورر فان قلت تتم دلالتها على وقوع النص
 والتجديفات المتنافية للقطعيتها بالاجابة التي
 استدلل بها في الامر الرابع فان فيها ما يظهر منها
 فذلك كخبر الاحتجاج على الزنديق وفيه قلت

لمك الاخبار ان تمت دلالة وبار التمسك
بقوامها كانت دليلا مستقلا كما سمعته
عبارة غير انها واخلة في اخبار التحريف التي
قد سمعت جواب عنها في المقالة الثانية
لا يزيد عليه قال الدليل الثاني ان كيفية جمع
القرآن وتأليفه مستلزم عادة وقوع التغيير في
التحريف فيه وقد اشار الى ذلك العلامة
المجلى في مرآة العقول حيث قل والعقل
يحكم بان اذا كان القرآن متفقا متساويا عند الناس
س وقصد غير المعصوم لجمع يتبع ان يكون
عادة جمعه كما هو الواقع في القرآن وهذا اذا
ضع بعد السجدة القائل فيها ذكرنا في المقدمة الاول
في اننا قد عرفت ان القرآن لم يكن مجموعا

بـ

منها في عهد النبي وانما كان شرا شرا
الاخبار في الالواح والصدور مع احتمال انه
لم يكن بعضه عند احد منهم كما في الشيعة لبعض
الاخبار فجمع عند النبي نسخة متفرقة في
الصحف والحجر والقر والحديد وشرها على
لما جمعها بعده بامرهم وميثقه والقد انزل الله
ثم عرضها عليهم فاعترفوا عند طاعة به لولا ان
ت وياتي ذكرنا في الاخبار كما كانت طارئة
لدخول الخلافة والحلب والرياسة وراموا بها
رغبة بالمثل عتية وحسد او لغير وجه الثاني
س لما علموا من وصية النبي بالجمع والتمسك به
وعلم المخالفين عنه ولا احتياج الناس اليه
اولا لاراك الفصيلة كما قيل شعر تشبه النقصات

الانسان بها في مشيئة النبي الحسن المحمل
مواظبونه من الالف واللام والواو بالشر المذكور
بقا ومقارنته كل ما يتوهم به مشاهدته بين
على انه من كتاب الله بعد ما قيل من الذين
عولوا انهم كانوا من القرآن يسعون في بر معونه وار
بجائته انفس باليامة وخافوا ان يذهب
القرآن شيئا فشيئا فيمحقون وجز ايضا من
الدواعي لجمعهم على ما ذكره الخلفون والذين با
شروا هذا الامر الجسيم وضادوا النبوة العظيمة
صحاب الصحيفة البكر وعروثمان وابو
عبيد وسعد بن ابى وقاص وعبد الرحمن
بن عوف ومعوية واستعانوا بزيد بن ثابت
ثم ذكرنا ما علمه ان القرآن ليس من قبيل

بـ

تصانيف المصنفين وروايت الشعر الذي
احتماله بالذوق وقوف بل اياته غير متطابقة
بعضها ببعض في الظاهر وان كان ربها كذلك
في الواقع الا ان معرفة توقف على معرفة مبادئ
نعم وحكمة وضع ترتيب الورد والار وبيان
العلوم الشريفة التي قصرت عنه ايد الخلق
له ثم اخذ في ذم الجاهلين وقلة معرفتهم وقصور
هم وكفرهم ونفاقهم في كلام الجاهل للاصالة المذكورة
ثم ايد اذكرة تارة بان القدم لو كانا معتقدين باله
بن ومعتقدين بجمع القرآن في كتبه الوحي كان
عند كل منهم قرآنا تاما ومجلا مستجابون الى جمعه
من الالف واللام والواو والصدور واحتمال انفرادها
عنه عن ارتداد عن الاسلام فلا ريب ان بعد النبي

يعتصم القرآن ثم ذكر المرتبة بعد البنية لان كل
الحاصل من انصف نفسه وامن نفسه في حال القرآن
وكيفية نزوله بها على حسب حدوث الحوادث و
توابعه في طول بضع وشرين سنة في اماكن كثيرة
كما عده في حال الفرد الحفر في التردات وفيها
سر أو علانية ثم شرح طرفه وبال فكر في حال القوم
المباشرين لجمع القرآن الذين امنوا بالمستهم
ليحققوا به وامنهم ومن ما حل في معنى غير
دلالة عن الدين واما في شرح الادليلين صروف
هتة في ترويح كفه وبيان خاف من مخالفة
منية دار وليس فيمن يربى فيه ويؤمن
نشر لا يكاد يترك انهم اخس قدر او محترق
يراد اصل سبلا وافر فلا واصل مقام او شرف

رسم

يحيى متواتر بعد الثالثة ان القرآن المتداول على
يرعدم جمع القرآن في زمن النبوة وعدم بلوغ حقيقة
ذاتية صد التواتر في زمانه غير مطابق لمصحف
امير المؤمنين اولا ما يؤمن بجمعه واما يؤمن
جمع ابي بكر وعثمان ومطابق لهما في الجميع نظرا
فالاولى فلما عرفت في المقالة الثانية من استفا
هتة الاخبار من طريق العامة والخاصة شيخي
امر القرآن في زمانه وان كان له كتاب مكتوبه
بين يديه وخطه وحال وقراءه وانه قد جمعه
على عهد من جماعته من النساء فضلا عن الرجال
وان الاعتبار لصحبه شهد لجمعه في زمانه ويؤيده
واما الثانية فلما عرفت ايضا من قيام ابراهيم
على وجوب تواتر القرآن شرعا وعادة والامانة

فلا يترك من العلامة قد فيها اقلنا عنه في التدرج
كره في باب قراءة الصلوة ان القرآن الموقود
لمطابق لمصحف امير المؤمنين اصبحت
ل قد كما به عبارة ويجب ان يقر بالمطو
تر من الايات وهو انصح مصحف على الا
ان اكثر الصحابة قد اتفقوا عليه واتفق عثمان
ما عده ولا يجوز ان يقر بمصحف ابن مسعود ولا
ابي ذر وغيرهما من اعدوا رواية بالجوهر اذا
به الرواية هو غلط لان فيه التواتر ليس بقران
اتهم كلامه رفع مقامه ودلالته على ما ذكرناه و
ضحة ومثله في الدلالة على ما ذكرناه كمال
المحدث في طي كلامه في الدليل ان الجمع
اولته على وقوع الترتيب عن السيد الاصل في

الدين ابن طاووس قد في اواخر كتاب سعد المحدث
عن ابي جعفر محمد بن منصور بن يزيد المقر بالقطعة
ان القرآن يصح على محمد بن زيد بن ثابت وثقه
في ذلك ابي عبد الله بن مسعود بن مولى ابي قتيبة
ثم جاهد عثمان بن عفان المصحف بن مولى ابي بن ابي
لبن واخذ عثمان مصحف ابي عبد الله بن مسعود
لم يولد ابي قتيبة فعلمنا خلافا ثم نقل عن التبريزي
الاتقان عن علي بن عثمان مافعل مافعل في المصاحف
الا من لا يتأمن في غلته من ذلك بما قد مرنا من
الادلة على وجوب تواتر القرآن شرعا وعادة وكيف
يمكن العاقل للتصديق بعدم لقائه بالنسبة القرآن على
عدد التواتر وعدم امره بجمعة زمانه مع وجود مقتضى
في الحكمة وانه لا يعدم مانع من مقتضى قول امر القرآن

سجدة

لما ان يكون اشيع اجزاء ما شهد به شاهدان
ولم ير ان من نسب ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى الخيانة وعدم الاعتناء بكتاب الله ومن ثم ان
رسول الله امر الامم بالتمسك بالقرآن وجعله العقل
المأجود ولم يجرهم من بعده نسبة الى الخلل واخر
من ذلك ان يرجع رسول الله امر السنة الى الكتاب
ويقول ان ما خلف كتاب الله فهو خرف ولم
يلق الكتاب على عدد العوار فيكون قد يرجع ما
يقول عنه اما ومن السنة الى ما يقول عنه اما ومن
الكتاب وما يلق ان نسب ذلك الى ابي
العقلاء فضلا عن رسول الله الذي فتح الله القضا
يل وفاق كل حائل وكامل وقول الفاضل المحدث
ان الناس خمس هموا انفسهم من الرجوع الى الكتاب

وهم كسبة الوحى لكان هذا كل منهم قراهم ومعدلا
يحتاجون الى بعد من الصدور والافواه فان من
الامر اذ على ما نزع هذا الفاضل من عدم رجوع
لقرآن على عهد النبوة حتى من امير المؤمنين اذ
رد على رسول الله و امير المؤمنين ع حيث لم
يتم اجمع القرآن فكيف يورد ذلك على القوم
اتراهم اشد اهتماما واهتماما بالقرآن من رسول
الله و امير المؤمنين ع فان قال ان امير المؤمنين
وان لم يجمع في زمن النبوة فقد تبعه بعد قيل
ان القوم ايضا يجمعونه بعدهم وكذا ما ذكره في القضا
بيد الثاني من احتمال التفرقة بين من اوردوا
عن الاسلام بعد النبوة بعض القرآن فانه كما
ترى بعد ما قرع سمك ما قد مرنا قال الدليل

بترك الرجوع الى اول الامر بعد النبوة الذي عنده الكتاب
شروط من الكلام اذ لو كان الكتاب من تواضع
الامم بحيث لا يسيل الى معرفة الا بالرجوع الى الامم
ما كان المكان للجمعة والمرجع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامم ولم يكن الكتاب حجة مستقلة كما يشهد اليه
الامر ما خلفت بالعلمين وقد ان الكتاب لهما
بل كان ينبغي ان يرجع الاله الا خصوص العقل العا
معد به العرف فقط حيث ان الكتاب من تواضع
العبرة ومن فوائده الرجوع اليها فالانصاف ان القول
باعتناء عدم وقوع التحريف في القرآن عقلية واثبتة
ولكن قيل باعتناء وقوع التحريف فيه لكان
قرب وما ذكرنا يعرف ما في تأييده الاول ان
القوم لو كانوا معتقدين بالدين ومعتقدين بجمع القرآن

سجدة

الثالث ان اكر العامه وجماعه من النجاسة
ذكر وان اقام الايات المنسوخة منسخت
تلاوتها دون حكمها وانسخت تلاوتها وحكمها
معاد وذكر اللقمة من استلذذوا بها واكثر
ظاهرة بل صريحة في وجود بعض الايات والكلمات
التي ليس لها في القرآن المتداول اثر ولا عين
وانه كان منه في عصر النبي صلى الله عليه وآله واصحابه
وعلموا على احد القسمين من غير ان يكون
فيها دلالة واضحة على ذلك وميثاق
نسخ التلاوة غير واقع عندنا في الايات
والكلمات لا بد وان تكون مما سقطت
او اسقطها من الكتاب بجملا او بعد الاذن
من الرسول وهو المطلوب قلنا في المقام ونحوه

الاول

الاول عدم نسخ تلاوة بعض الايات النافية في
ذلك لاخبار القرآن ان الميثاق استلذذوا بها
المقدمة الاول بعد نقله خلاف الاصول في الحكم
نسخ التلاوة تارة وفي وقوعه اخر بوجوه الاول
تفاق الذي يحكمه الشيخ المفيد في المقالات
اختار عدم وقوع نسخ التلاوة ونسب ذلك الى
منه من الشيعة وجماعه من اصحاب الحديث
واكثر المحكمه والزيادة وعز القول بوقوعه الى المعتز
لدواعيه من الجبر والتأني في قوله من الاخبار والدا
له على ان امير المؤمنين يجمع تمام ما نزل قرانا لم
يسقط منه حرف مثل قوله في روعه هذا الكتاب
الذي عند ربهم يسقط من حرف واحد وقوله في
الحج الاخر فلم ينزل الله على نبيه من القرآن الا

التي هي في مقام ذكر اقسام الايات والنواهي وقد
ورد في تفسير المعاني خبر عن الصادق قدس سره
اقسام القرآن حتى انها ما لا يقرب من شيئين
فما لم يذكر ذلك منها لم يذكره على ابن ابي
هشيم ولا احمد بن الحسن الشيباني في مقدره تفسيرهما
مع انهما هما بذكره ثم ذكر ان اصل هذا الخبر
من العامة حيث ذكره في وجهه ان جبريل كان
يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وآله في شهر رمضان
ان وان عرضه عليه في سنة وفاته مرتين وان ا
لقرآن المودع وطابق للعرضة الاخيرة واسقط منه
لما كان قبل سابقا فنسخ التلاوة في تلك العرضة ثم
ذكر كلماتهم في ذلك وروايتهم بما لا حاجة لنا
الى ذكره ثم ذكر المقدمة الثانية وهي الاخبار والدلالة

وقد جمعتهما في غير ذلك من الاخبار والدلالة بظاهر
على انه يجمع جميع ما نزل قرانا قال في ظاهره لا
يكون نسخ التلاوة وكما تباه في القرآن ولا يجب
حفظه من الضياع اذ هو كثر الكتب السماوية
وهي المنسوبة بل هو من هذه الجهة اسودها لانها
لجواز حفظها بل وجوبها فائدة الرواية على انما يتخصص
بذلك الاخبار وتفسيرها بما عدا نسخ التلاوة
في الدليل منقوذة في المقام ثم ايد ذلك بما ورد في
جواب التسليم بان القرآن وحفظه تلاوته لا
يصدق القرآن على ما ادعى نسخ تلاوته عندنا
لجميع قبل النسخ فيستحب ترتيب الآثار المند
كده ثم قال الثالث عدم ورود خبر عن الصادق
قريب في وقوع هذا القسم من النسخ ولو كان لا

الثاني

على سقوط آية الرحيم من القرآن وهو الشيخ والشيخة
 اذ انما فارقوها الهبة وتضمنان سورة الاخرى
 وروى في ذلك اخبار كثيرة اكثر مما من لم يرق
 العامه وذكر اخبار اخره في القصص في غير ما تقدم
 استدل بها القائلون بنسخ التلاوة وادور عليهم
 بان لا اشارة فيها الى النسخ المذكور بل ظاهر ما وقع
 من النقص في القرآن واطلال الكلام فيها وفيما
 استظهر ووجهها وقد قلنا لمحض كلامه عيسى بن
 سهل مراده ويرد عليه اولان وقوع نسخ التلاوة
 ووجه غير معلوم البطلان والوجه الثاني استدل بها
 على عدم الوقوع محل نظر الوجه الاول وهو الاتفا
 ق المدعي في كلام المصنف في المقالات فيكون
 بصريحه بحاجة من اجله الاصحاب الى الوقوع منهم

نحو

شيخ المفاتيح في ظاهر كلامه في العدة وهو المحكي عن الشيخ
 بن في الزريعة والقصة والحق في الخارج والاصلا
 في التهذيب وبنها في الاصول والاحكام والحق
 الشيخ في جامع المفاتيح والطبرسي في الفاضل
 التقي وغيرهم والوجه الثاني فقيه نسخ عدم جواز
 كتابه من نسخ التلاوة فان قرأه المكتبة سلبا في
 التلاوة وما ذكره من عدم جواز كتابه المكتبة السجادة
 المنقولة الاول وعلى اهلها فنسخ ايضا فان جردوا
 النسخ لا يفتي بحجته المكتبة لقوله في غير محل
 بل لمحل ايضا في علم يعلم نسخها ابتداء بالاستصحاب
 كما ذهب اليه جماعة نعم انما حكم الفتاوى بحجته
 تنفيها وكتبها لكونها منقولة خارجة عن كانت
 عليه حال النزول قبله كيت الضلال التزل

بجواز عقاب الارباب ان ذلك جهة غايته لا تر
 بطل النسخ ومن هنا ذكر بعضهم ان الزبيري من
 كتب الضلال وبجواز كتابته ومقتضى عدم وقوع
 التحريف فيه كما وقع في التوراة والانجيل ولولم
 عدم جواز كتابته من نسخ التلاوة كما ذكره كان ذلك
 من اعظم القرآن على تفسيد الخلق تلك الاخبار
 على تقدير وقوع هذا القسم من النسخ فكيف يحل
 الاطلاق وليما على عدم الوقوع والوجه الثالث
 فقيه لا يخفى لان بجواز عدم التعرض لهذا القسم
 من النسخ في خبر النعماني وكلامه على ابن ابراهيم
 بن الحسن الشيباني لا يدل على عدم الوقوع خصوصا
 الثاني فان عدم تعرض بعض الحديثين لمطلب
 ليس وليما على عدم وقوعه في نفسه فضلا عن

نحو

الواقع لاحتمال الغفلة ولعل عدم ذكره في جملة
 لا قسام في خبر النعماني من حيث ان المقسم
 من الايات الموجودة في المصحف دون غيرها
 والمناقط منه النسخ ثلاث وثلاثون في اهل البيت
 وقوع نسخ التلاوة وتعيين محل هذه الاخبار
 على وقوع النقص والسقط في القرآن ان كان يجوز
 بطلان النسخ المذكور فحين ان يجوز ذلك لا
 تعيين المحل المذكور الا ان كان كثير من اصحابنا
 قد ائروا وقوع نسخ التلاوة ومع ذلك لم يملوا
 الاخبار المذكورة على اهلها عليه بل هم من ثلث
 لهما وطاع نعم ربما علموا على ذلك بعضهم لولا
 فقيه في القول بالتحريف وان كان لا يعمور
 هذه الاخبار في وقوع السقط فلا ريب في كفاية

فذلك في الاستدلال ولا يحتاج الى ابطال نسخ التنا
 وة في اصل الاستدلال لان هذه الاخبار ظاهرة
 في وقوع المسقط في القرآن لا في رغبه من نسخ القرآن
 مرجع الى الحق بنوع من النسخ اخبار التفسير كما
 هو في جملة من الأدلة الآتية فانه قد نوقح اخبار التفسير
 يف وجعل كلاس الاثر في دليل الاستدلال ورجع
 الجميع الى دليل واحد وهو الاخبار الدالة على التفسير
 يف عودا ونصوصا وقد عرفت الجواب عنها
 في المقالة الثانية بما لا مزيد عليه بهذا مع اختصاص
 من الاخبار المذكورة في المقام بحجة من الموثقات
 فان اكثر اخبارها متعلق بآية الرجم التي قد عرفت
 وهما ساقيات كانه لفظها المانعة من زوالها لا في
 زرع ان سيد جملة من اخبارها غير المتصلة

نسخة

بعضها انما لم يكتب في المصحف الا في اربع مواضع
 الاختلاف في الاخبار في خصوصيات النسخة كما
 كنهها في خبر بنو نوح اذ اراد الشيخ والشيخ في جوامعها
 للقبه فانها قصيدة الشهادة وفي نسخة اذ ارادنا في
 خبر السيار والشيخ والشيخ اذ ارادنا في خبر العبد
 بما قصيد من الشهادة كمالا من الله والدي في حكمه
 في رواية علي بن ابراهيم الشيخ والشيخ اذ ارادنا في
 بحال النبوة فانها قصيدة الشهادة كمالا من الله والدي في حكمه
 حكيم وفي خبر ابي عبد الله الملقب من اهل البيت
 اذ اراد الشيخ والشيخ في خبره من النبوة كمالا من
 الله والدي في حكمه وفي خبر عبد الله بن صالح الشيخ
 والشيخ في خبره من النبوة بما قصيد من الملائكة وكذا
 ما ورد في سورة الاحزاب في بعض ما فيها

يات بل الكلمات ان يكون من جهة الزيادة
 وميث ان الحق مع علي وعلى مع الحق في
 القرآن الموجه وتفسير من يمتن وهو المطلوب وقد
 ضيع هذا الدليل يتوقف على اثبات امر لا
 دل وجود مصحف مخصوص لهم في فرض مصاحفهم
 الثاني مخالفة للموجود من حيث التسليم الثاني
 لش وجود الزيادة فيه وانما من اخبار المفسر
 لاجازة الرقعة في القرآن حقيقة لاس الايراد
 القدسية ولان التفسير والتأويل ثم امتد في
 الاستدلال للمقدسات الثلاث وميث
 ان المتقدمة في تمامية هذا الدليل اثبات المقد
 من الملائكة اذ لا كلام لنا في المقدتين الاول
 ليس في الجملة فالاول ترك التفسير لما ذكره في

تصل سورة البقرة وفي بعضها مثل سورة المائدة في
 بعضها مثل سورة البقرة مثل ما وصل في بعضها
 كانت ثمانية وفي آخر ثمانية وخمس وسبعون آية
 في ثلاث سبعة آية الا غير ذلك من الاختلافات
 الآتية من الجمع الموثقة للجميع فكيف يكون مع ذلك
 كنه الحق بها في وقوع النقص في القرآن قد يقال
 للدليل الرابع انه كان لاية المؤمنين قد انحصرت
 بعبارة بغير وفاة رسول الله ووضعه على القدم
 وضواغنه فيهم من اعينهم وكان عند ولده عليه السلام
 يتواتر الامم من اهل مكة في خصائص الامامة في القرآن
 بقوة وهو عند الحجة على الدفعية فظهر للناس بعد
 ظهوره واما من جهة ثمة وهو مخالف لمتن القرآن
 الموجود من حيث التاليف وترتيب المورثات

نسخة

وذكر الوجه الثاني استدل بها اثبات الثالثة
 ثم نقض كلامها بما يرد عليه فتقول قد استدل
 لكون الزوائد الواقعة في قرآن امير المؤمنين
 من القرآن المنقول للاخبار دون التفسير
 لتأويل بعد دعوى ان الاخبار واثبات كلمات
 الاثرين من المتيقن للتفسير والمكبرين على
 وجود تلك الزوائد في مصحفه بوجه قال الاول
 ل ما ذكره في واحد من اصحاب وبعض المتأخرين
 فحين في مقام اثبات كون بسم الله الرحمن الرحيم
 حيم آية من القرآن وجزء من كل سورة والرد
 على من ذهب الى انها ليست منه وانما هي
 بها التام والكاتب يتعبد بذكرها في كل نسخة
 والاشام والمدنية لا قالون وقد عاهد هذه الا

صح

مصار ذلك وهو المشهور من قديم الحنفية
 واليه ذهب القاضي والباقي وجماعة من الامامية
 صوليين من اتفاق السلف على اثباتها
 في جميع المصاحف قديمة كانت او حديثة
 بلون خطها مع مخالفة كل واحد منهم في ترتيب
 القرآن عن غيره مما يورثهم انه من حقهم غير
 اهلان التراجيح ومنع قوم منهم التعميم فعملوا من ذلك
 انها من القرآن فذهب بعضهم باختلاف من يذهب
 فيه وقال بعضهم انهم يتعولون كتابتها اسماء
 لسور والاعشار وغير مما ليس منه قالوا ولا
 يجوز ان يكون كتابتها للفضل بين السور لان
 فيه تمييزا واشقاقا وليس بقرآن قرأوا وغيره
 جازا واما المذهبين اول الناس باعماله

القاعدة وتجريد قرآنه عن غيره فان فرضنا من
 تبعه وفرضه عليهم انما فهم به وان اتفقوا منه
 ولم يكن ليوقعهم في اعتقاد مخالفة الواقع للعلل
 عليها انما اقول اقول واما المذهبين اول الناس
 من باعمال هذه القاعدة ففقيه ان ذلك انما فهم
 مع معلومية فرضه وان فرضه يتبع ما نزل الله
 به من قوله كما هو فرض الناس في الجمع الموجود
 ولا دليل عليه اذ لعل فرضه يتبع ذلك مع تلو
 عليه وتفسيره واما قوله فان فرضه انما فهم
 يكون فرضه من ذلك الاتمام المحي والافهم
 يعلم انهم لا يقولونه منه على تقدير كون الفرض
 انما فهم به فتلعل الفرض انما فهم بالتفسير
 لتأويله وقوله واما كان ليوقعهم فيه انما فهم

صح

جعل ما ذكره العلامة في قرآنه تميزا بين التفسير
 من التأويل ومن اين علم انه لم يجعل ذلك
 لك علامته وما ذكره من الاحتمال بطلان التام
 لال هذا مع ان بعض الاخبار دلالة صحيحة
 على احتمال قرآنه على التأويل والتفسير كما
 في خبرنا جازية على المزنيق حيث قال في
 بعض كلامه ولقد جئتم بالكتاب كما اشتمل
 على التأويل والتفسير والحكم والمتشابهة
 لناسخ والمنسوخ قال السيد الحق البغدادي
 في خبرنا المتقدم بعد نقل القطعة المذكورة
 كونه من الخبر انه صحيح في ان الذي ما يميز
 تميزا كماله وادرو عليه الفاضل المحدث
 اول ان الخبر لا يدل على ان ذلك عادة منهم

يعني كتاب التاويل مع التفسير وثانين في موا
 ضح من هذا الخبر دلالة واضحة مرسيه على نقصان
 اصل القرآن وقرين ذلك مواضع من الخبر المند
 كور الله على دفع المسقط والتحريف قال وحي لا به
 من التصرف في هذا اللفظ المعارض لفظا
 جوب على الظاهر على الاظهر في النص وثانين
 لا يدل الا على اشتراك على التاويل وانما ان يجمع ما
 كان فيه من الزيادة كان منه فوساكت عنه
 فلا يعارض اول على ان منها ما كان من اصل القر
 ان دراجع انه لا يعادى اول على ان ما جعه والله
 هو يجمع عند التفسير اما تزل عليه الاجاز من و
 هو عديد وخاسا انه يظهر من خبره المرفوع
 في كتاب سليم والاحتجاج ايضا ان تأويل الايات

سبح

كان مكتوبا مع الاحكام وانه ان كان كتابا فخير
 القرآن ففيه قال في الحديث وسعت عوامها به الذ
 ين القواما كتبوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان ان الاثر ان كانت تعدل سورة البقرة
 الفورية في دواته والحمد لله تعالى وثانين
 هذا او ان يعكس رتبك الذي ان يخرج كتاب الله
 الى الناس وقد في عثمان حين ان الله الفقه
 فجمع له الكتاب وعمل الناس على قرآن واحد
 ففرق مصحف ابنه بن كعب وابن مسعود وامر
 قهما بالناظر فقال له على ما لم يلقه ان كل اية لهما
 الذي واصل على موت عنده بالرسول الله في خط
 يد وتاويل كل اية انزلها الله على محمد صلى الله عليه وآله
 ل او حرام او مباح او حكم او شيء يحتاج اليه الاية

اليوم القيمة مكتوب بالامام رسول الله وخط يده
 حتى ارش الخديش الخبر انهم كلامه اقول اما
 ما اورد عليه اوله ففقيه ان السيد لم يتد
 ل بالخبر على ان كتاب التاويل مع التفسير
 كان من خلاصهم وان ادعى ذلك في كلامه
 وانما استدل به لاشتمال قرآن امير المؤمنين
 على التاويل واما ما اورد عليه ثانيا ففقيه ان قوله
 شتم على التاويل والتفسير لا يقتضي الظهور
 فيما ذكرناه من العبارات الاثر في الظهور في المسقط
 والتحريف قد عور انهم يسمون تلك العبارات في
 مفادها من العبارة المذكورة فيما ذكرناه لكي
 يتعين تأويلها بما يوافق مدلول تلك العبارات
 في محل المنع بل قد عرفت فيما تقدم انما يمكن

سبح

الاخذ بما تضمنه ظاهر هذا الخبر من ان كتاب التاويل
 اكثر من ثلث القرآن وانهم استقروا من
 القرآن اسما والمناقضين وقد عرفت تفصيل
 القول فيما نال من التصرف في طوامر
 تلك العبارات وتعللها على ما ذكرناه سابقا على
 التاويل المذكور فيه وكون العكس واما ما اورد
 به عليه ثالثا ففقيه ان ما دل على اشتراك
 ان امير المؤمنين على ما في زيادات في خطه
 في ان القرآن ما بين ما صدر الدلالة في تفسيرها
 يجب لمجرد او تأويله كما عرفت ذلك
 فيما تقدم واستعرف توضيحه فيما سبق في ان
 الله واما ما اورد عليه رابعا ففقيه ان الاجابة
 رالدالة على ان ما جعه هو ما جعه عند التفسير

للدلالة فيما على ان جميع ذلك كان منزلاً
 عجزاً كما تقدمت عليه من جهة من جهة
 ان القرآن كان متفرقا عند البشر في الصحف
 والحجرات والقرآن ليس فافذ ذلك امير المؤمنين
 وجميع القرآن منه وليس في ذلك دلالة
 على كون الجميع منزلاً لا عجزاً الا من حيث
 لفظ القرآن فيه لوسلم وضعه بحسب الشر
 ع الخصوص ما نزل الا عجزاً ومع ذلك لا دلالة
 له على اختصاص ذلك في المنزل الا عجزاً
 فان مضمون تلك الاخبار ان القرآن كان
 عند البشر متفرقا فجاءه امير المؤمنين لان
 ما كان متفرقا عند البشر كان كلمة انما بين
 العبارتين فرق واضح ولا ريب ان ما فيه

من الاخبار

تلك الاخبار لا ينافيه ان يكون مع القرآن
 شيء من التاويل والتفسير الضاغط بردها وادخله
 خاصا فقيه ان خبره لا يدل على ان تاويلات
 الايات كانت بموجبه مع الاحكام عند امير المؤمنين
 في كتاب واحد غاية الادلة على ان
 ذلك مكتوب منه بالاعراض والخط يد
 وهو ان من ان يكون بحجته او متفرقا في كتاب واحد
 الا في كتب متعددة سلتا والله على جميع ذلك في
 كتاب واحد كل ما يقع من ان يكون المراد
 من ذلك القرآن كما يدل عليه سياق الخبر
 حيث وقع ذلك جوا بالطلحة حيث شئت
 ان يخرج كتاب الله الى الناس بعد ان ذكره
 انه سمعهم يذكرون ان القرآن اكرث ما هو فيهم

في الجاهلية منصوص الاحكام وليس فيما على كرتها
 اشارة الى وجود ذلك من العلوم فيها التي منها
 علم تاويل القرآن فيقر ذلك ايضا كون المراد
 لما في خبر الطلحة هو القرآن وسنذكره في موضع
 على السيد المحقق البغدادي حيث ذكر ان
 امير المؤمنين كان يتحدث على جميع الاحكام حتى
 ارش الخدش بان ذلك لم يوجد الا في خبر
 عبد العزيز بن المنذر فان خبر الطلحة لا يخلو
 عن ظهور فيه ايضا بالتقريب الذي قرئنا
 هو مخرج به في خبر علي بن ماضل الذي وصل اليه
 ومولانا الحجة وتشرف بخبرته السيد شمس الدين
 بن من افعاد الحجة على اللفظ وفي خبر القرا
 ن الذي يحكيه امير المؤمنين بخطه بحفظه عند

نحن وقوع ذلك جوا بالهنا السؤال مما يقرب كون
 المراد بذلك القرآن الذي عندنا ولا اقل من الا
 احتمال فكيف يمكن الحكم بعدم كونه القرآن سلفنا
 ان الكتاب المذكور في القرآن وانما الجاهلية
 التي لولها سبعون ذراعا وفيها جميع ما يحتاج اليه
 الناس حتى ارش الخدش كما ورد وصفنا بذلك
 في جملة من الاخبار التي تكسب بها كون ذلك
 الكتاب غير القرآن الا ان ذلك لا ينافي كون
 التاويلات المذكورة في مصحف امير المؤمنين
 ويكون الوجه في وقوع ذلك في الكتاب بين الفرق
 بينهما بالاجال والتفصيل او غير ذلك فكيف
 يفي بحجته الاخبار وذكر التاويلات في مصحف
 امير المؤمنين مع ان ما لا اخبار المذكورة ان

في الجاهلية

صاحب الامر في كل شيء حتى ارسل القدس
وقد ذكر الفاضل المحدث في مقدمته كتابه
ما ذكر كيف نسيه مع قرب العهد قال الثاني
ظهور الاخبار التي رت في المقدمة الاولى في انه
يجع وانف القرآن المذكور عند الغير متفقاً
في الاوضاع والاكشاف والاقاب والصحف والا
تجار وغيره ما كان يكتبه الكتاب الذين عنهم
لذلك من يخبر فيه بالزيادة والنقصا
ان والذين كان عنده هو اصل القرآن المنزل
به الروح الامين كما هو صحيح رواية علي بن ابي
هيم وفرات بن ابراهيم وفي العمود وصحة
الرضا ولم يكن ليذكر ما روى القرآن لهؤلاء
الذين من ذلك ذكرهم الاثبات وثبت ان تمام

صحيح

تمام ما روى اجازاً ويؤيد هذا ما روى ان القليل
لله فربما اذا تمام اشرح للناس القرآن الذي
يجعه جده وياي للناس بقراءة دي كيشور
عن مناقب ابن شهر اشوب عن جيلة بن
سليم عن ابيه عن امير المؤمنين قال لشيء من
سادة ووفى ما حق لا خرجت لهم صحف كنية
والله على رسول الله انما اقول بهذا الوجه في
مقدمت الاولى ان كتاب المواراة المتوفى
يجع امير المؤمنين القرآن منها كانت بخط
كتاب الوحي غيره الثانية ان رسول الله لم
يكن ليذكر هؤلاء الكتاب ما روى القرآن لكي
يحتل كتابهم لم مع التبريل الثالثة ان امير
المؤمنين كتب ما وجبه كمنه في تلك المقترقا

من يفرق منه بزيادة او نقصان واغاب
ذلك وجعه وان يجعه ما روى به الروح الامين
وفي الجميع تظهر الاولة لعدم والاشي من الا
نبار التي يتبعها المقدمة على ان كتاب المقترقا
التي كتب امير المؤمنين القرآن منها كانت بخط
ب الوحي غيره بل ليس في اكثر من الاخبار غير ذلك
لك اصلها وانما ان امير المؤمنين شغل جميع
القرآن بعد رسول الله انه يقع القرآن والفرد في
بعضها ان ذلك بوجه من رسول الله نعم في خبر علي
بن ابراهيم ان رسول الله قال لعل علي ان القرآن
نصف فراس في الصحف والجزء الذي في المصنف قد
واجته وفي خبر الصادق عن علي انه قال ان رسول الله
قال له اوصاني انا اذا واريته في حفرة لا اخرج من حتى

صحيح

حتى اوقف كتاب الله فانه في جرة القل والاكشاف
بل واما غيرهما كما ترى ليس فيها شاة ولا اشعار
الاصل كان بخط كتاب الوحي غيره ومنه يعرف ان
ما في قوله في الواح والاكشاف والاقاب والصحف
والاخبار وغيره ما كان لم يذكر في شيء من اخبار المقترقا
المتعاقبة يجمع امير المؤمنين الاوضاع والاقاب
والاخبار وانما ذلك فيما روى في جمع ابا بكر نعم في
بعض الاخبار عنه انه قال خلقت ان لا اترك في
التي حتى اجمع ما بين اللوحين يعني ما بين الذين و
اتخذ الاوضاع من هذا الخبر وكما ترى وكيف كان
دلالة في كتاب الاخبار على ان كتاب المقترقا
لتر اصول لجمعه ما كانت بخط غيره من كتاب
الوحي بل الذي تفتحه الاعتبار الصحيح انها كانت

بخطه ان لا يرب بل لا ينبغي الارتياح في انه قد
 كتب جميع القرآن بلا من رسول الله وخطه
 كما هو صرح الخبر المذكور في اخر هذا الوجه وهو
 قوله في وثني في الوساو وعرف في حق لا تزيت
 لهم مصحفا ككتبه والماء على رسول الله ومع ذلك
 كيف يامر رسول الله بجميع القرآن من خط غيره
 اتر غير اخبط منه في الكتابة وابعده عن الخط
 حتى يعسل رسول الله من خطه لا خط غيره الا
 ان ينبغي من كنية القرآن باجمعه وكيف يحتمل
 ذلك وكيف يمكن ان يتقوا بان رسول الله قد
 علم المتأقين من القرآن بالبر بغير علم او
 انه كبروا وضبطوا ما علمهم رسول الله ولم يكتب
 ذلك على ولم يخطه فان قلت فاشرة

لا يرب

لا يرب رسول الله غيره ككتابة الوحي وكيف يحتمل
 هؤلاء كتاب الوحي والتمثيل وهو في غنى
 ككتابة امير المؤمنين قلت الظاهر انه انما
 امرهم بذلك لكي يستكتب المسلمون ما
 كتبوه ولكن نسخ القرآن ويشيع امره الا انما
 ان ياتهم بالقبول ويجمعه عند الاصل فيصح
 ذلك عنده ثمرة املا بعد القاء جميعه الى
 امير المؤمنين وكيفية خطه او ما ذكرنا يعرف
 ما في المقدمة الثانية وهي قوله ولم يكن للذكر
 تأويل القرآن لتوالة الذين من ان ذكرهم الا
 شارة فان ذلك فرع تسليم كون القرآن
 المتفرق عند النبوة الذي رتب امير المؤمنين
 القرآن منه بخط هؤلاء واما اذا كان ذلك بخطه

كما عرفت فلما منع من اشتغال على التأويل
 ان لا يرب ان رسول الله قد علمه التتميل
 والتأويل وانما منع بعد ذلك من كنية المتأ
 ويل في مصنفه كما صرح به في خبر اجتماعه على
 الزنديق ولئن سلمنا ان القرآن المتفرق كان
 بخط كتاب الوحي غير امير المؤمنين فلما منع
 من اشتغاله على بعض التأويلات ايضا واي
 مانع من القاء رسول الله بعض التأويلات
 اليهم لمصلحة هناك ولو لا قيام الحجج عليهم في التأ
 ويلات الواردة في حق امير المؤمنين او لولا
 واما المقدمة الثالثة وهي ان امير المؤمنين
 لم يفرق فيها بجمعه بزيادة او نقصان وان
 المذكور عنده هو اصل القرآن الذي تم

تتم

به الروح الامين فيها انه ان اراد ان امير المؤمنين
 منين لم يتقص في جمعه من القرآن المتتميل
 لا المجاز ولا زوايفه فيمنع ان لم يدخل في الخبر
 في القرآن بعنوان كونه قرانا مستحضر ان لا يرب
 في ذلك بل لا يمكن فيه الارتياح لانه
 فسقير لانه اذا المؤمنين فكيف يامرهم
 المعصوم من كل ذنب وخطا وان اراد ان
 لم يكتب فيه التأويل بعنوان كونه تأويلات
 متغيرة عن التتميل فهو اول الكلام على ان
 هذا المقدور عين تدعاء الذي اقام عليه البر
 حان فكيف جعله جزء من الرهان فلو في
 لك الاصحح المصادرة واما الخبر المذكور
 في اخر هذا الوجه وهو قوله في الوساو

وروى في حقه لا خرجت لهم صحف مكتبة والماء
 على رسول الله فهو على خلاف مقصوده اول فان
 ظاهر كما خرجت انه قد جمع صحف في زمن
 رسول الله قد اراه عليه رسول الله وكتبه
 بيده اذ لا يصدق على ما جمعه بعد البعث انما
 عليه رسول الله فخصوا على ما يراه انه جمع في
 من المتفرقات التي بخط غيره فان ذلك
 لما اراه رسول الله على غيره لا عليه وروى
 في ذلك بوقوع الاملاء عليه في حياته
 رسول الله والمكتبة بعد حياته خلاف الظاهر
 جدا كما اننا لم نلقه سابقا ثم قال الثالث و
 لا اله الا الله كثير من الاخبار على ان كل ما في
 مصحف من اصل القرآن منها ما رواه الصدوق

فانما

في العقائد من انه جمع القرآن فلما جلد به فقال هذا
 كتاب ربكم لم يرد فيه حرف ولم يغيث منه حرف
 ومنها قوله في رواية سليم فهذا الكتاب الذي
 يجوز عالم يقطع حتى ينفرد واما ومنها قوله في
 خبر الامام جعفر بن محمد بن قيس ايمه الناس ان
 لم ازل منذ قبض رسول الله شغولا بقله ثم
 لقران حتى تبعته كله في هذا الشواب فلم يبق في القرآن
 على فيه ايمه من القرآن الا وقد جمعها وليس
 منها الا الا وقد اقرها رسول الله وعلني تأويل
 ليها ولا يخفى انه لو كان تأويلها مكتوبا مع ما كان
 الانسب الاشارة اليه بل الظاهر ان مقصود
 من القرائة وتعليم التأويل اظهار تمام المعرفة
 بما يتعلق بظاهر القرآن وباطنه وبالفائدة وما

ليعلم الخ عظيم تشد حاجتهم اليه ولم يبق لهم عند
 في الرجوع اليه وهذا في مع كتابه التأويل
 وموضعه عليهم اذ في تأويل القرآن بيان لكل
 شئ وتفصيل لجميع ما يحتاج اليه الناس
 من المعارف والاحكام ومعالم الخلال والحر
 م مع انه كيف يعرض عليهم تأويله وفيه
 الاراء الالهية واللطائف الغيبية والاش
 رات الملكوتية مما لا يحتمل الا ملك مقرب
 او نبي مرسل او مؤمن استجيب الله لطلبه لايمان
 بل فيه مما لا يحتمله بولاء ايضا ومنها ما في تفسير
 ابركان للشيد الخدرش التوحي على ابن شهر
 اشوب عن تفسير جابر بن زيد عن الامام
 اثبت الله هذه الآية اراته اول الارحام والاية

منه

علي بن ابي طالب لان عليا اولى برسول الله
 من غيره لا شك ان افاء كما قال في الدنيا والاش
 وقد اقر زهير بن ربيعة وسامه ومعا وبخله
 لشيباء وجميع ما ترك وورث كتابه من بعض
 قال الله ثم اوردنا الكتاب الذين اصطفينا
 من عبادنا واول القرآن كله نزل على رسول الله
 الخ ومنها ما في خبر المفصل ان الحسن يقول للحجة
 فجل الله فرجه ان كنت تأتم آل محمد فالحق المصحف
 الذي معه منك ايمه المؤمنين بغير تغيير ولا
 تبديل ومنها ما في رواية ابن فرارويه في الا
 حجاج ايضا ان عبيد خلائقه قال يا ابا الحسن
 ان شئت بالقران الذي كنت جئت
 الى ابي بكر حتى ختمت عليه فقال اميها ليس

الاذنك سبيل انما جئت به الا اني بكرتكم الحجة
عليكم ولا تقولوا يوم القيمة اننا كنا من هذا خالفين
او تقولوا ما جئنا به فان القرآن الذي عندنا لا يشبه
الالمطرون ومنها قوله في خبر ابن الفريسي رت
كتاب الذي رايته كتاب الذي اذنيه فمد
ثقت نفسي ان لا اميس وراعي للصلوة حتى اتبعه
ومنها قوله في خبر عبد خيرة رقت ان لا ادع
روائي عن ظهر رتي اجمع ما بين اللوحين فما
وضعت رداي حتى تجعت القرآن ومنها قوله
في رواية ابن شهر اشوب بعد ما يجمع القرآن وبقا
اليهم ووضع الكتاب بينهم ان رسول الله قال
ان يختلف فيكم ما ان تكلم به لئن تصلوا الكتاب
الودعة اهل بيتي وهذا الكتاب وانا العزة

سبح

لما خيرة ذلك فادل على ان ما جئ به ورضه عليهم
هو القرآن الذي هو حقيقة في منزل الاجازة وكانوا
ما يورين بالتمسك به وانه الحكم خاصة في الشر
مع ذلك لم يكن منه ومن غير تغيير كان اذنا
ويلا او صديقا قد سبنا لا يشي قرانا والكتاب
الله ومصرف اللطيف من حقيقة يحتاج الى قرينة
مقبولة معقولة في المقام انما اقول هذا الوجه
في الحقيقة يميل الى الوجه يمكن الاستدلال بكل
احدهما ما اشار اليه بقوله وهذا يناه مع كتابة
التأويل معه فان مفاده ان في تأويل القرآن
تبينا لكل شئ وحيث لو قبلوا قران امير المؤمنين
مع احتمالها عليها لا ترفع بذلك احتياجهم
الى الامام في اخذ المعارف والاحكام ثانيا

ما اشار اليه بقوله مع انه كيف يعرض عليهم تأ
ويلهم فان مفاده ان في تأويله لا يستعمل الا ما
اذنوا او يؤمن كامل وفيه لا يستعمل احد من المؤمنين
القائمة على حاشية الناس ثلثها ما ذكره ان المؤمنين
الوجه في الاستدلال بهذه الاخبار واما سلمه
اللاق القرآن في تلك الاخبار على ما جئت ورا
لقران حقيقة فيما نزل للاجازة فلا يجوز حله
على ما اشتمل على التأويل لانه مجاز لا ينص
اليه الا بالقرينة المعقولة في المقام ويدفع الى
جبين الاولين ان ذلك اغايم لم يقبل ما شتم
لقران امير المؤمنين على جميع التأويلات
بعبارات واضحة يفهمها كل احد والمؤيد
باستعماله على بعض التأويلات او على الجميع

سبح

ولكن عبارات بجهة لا تعلم معانيها الا بالرجوع
اليهم فلما لم يمتش من المحدثين كما هو واضح
ولس سئلنا احتمالها على جميع التأويلات بعبا
رات واضحة فتع ان رضى عليهم كان لفرغ
قبولهم واستفادهم به بل كان ذلك لا تمام الحجة و
هو يعلم انهم لا يقبلونه منه كما صرح به في رواية ابو
المقدسة انما جئت قال في هذا جئت به الى
اي بكرتكم الحجة عليكم واما ما ذكره ان في هذا
ستدلال بنظر امك الاخبار فقيمة بعد انقض
من ان كون قران امير المؤمنين آثرا حقيقيا لا
صدق القران عليه حقيقة من الواضحات التي
لم يرتب فيه احد لما جئ به الى الاستدلال عليه
بالملاقاة لقران عليه في الاخبار ورواها الاحتياج

لا ذلك كلفاء ذكر ذلك اجمالا لان اطلاق
القرآن في الاخبار على قرانه من الواضحات
فلا يحتاج الى التعليل بذكر خصوصيات الاجزاء
رئع عدم صدق القرآن حقيقة على استحل
على غيره خصوصا اذا عتبر في القرآن في الكتابة
من القرآن بتدبيره غيره فقيه بان كتب بين
الطور بعنوان الرتبة او في الهاش والآن عدم
صدق القرآن حقيقة على شيء من المصاحف
الحادثة والمقدمة لعدم التحكال شيء منها من ان
ياد في الجمل ولو كانت اسماء السور ولا فرق بين
القرآن وغيره في ذلك فكما ان شرائع الحق
مثلا وكتب على عاشره ومن السور بعض الحوا
شي لم يخرج بذلك عن صدق اسم الشرائع

الحج

عليه حقيقة فذلك القرآن وعبارة اخرى
ان القرآن بحسب وضعه الاول موضع النقل
دون النقوش المكتوبة ووضعه للنقوش المكتوبة
انما هو بحسب وضعه الثاني في حرف الشرح
او المتشرعة وايضا كان فالحكم فيه في المتشرعة
ولاريب في صدقه حقيقة على الاستحل على غيره
كما في غيره من اسامي الكتب المصنفة نعم بما يتأ
في الصدق التعر في اذ كان الخارج كثير المتروك
في السور من غير ما في الان كون قرآن امير المؤمنين
منين كل على تقدير اشتغال على التاويل في نقل
المنع الان يحكم في ذلك بالاخبار المذكورة
في الوجه الرابع والخامس في جمع الكتب بها
وجما ذكره بقوله دلالة بعض الاخبار وجوده في

في مصحفه على ان تلك الزيادات من اصل القرآن
فتم المطلوب من وجهين الاول ان وجوده في
كلمة من الكلام المعجزة في مصحفه زيادة على ما في
الموجود كما في ثبوت التغيير والتبديل فيه
ولا يحتاج الى اثبات كون تمام ما في مصحفه من
الزيادة من القرآن الثاني عدم القول بالفصل بين
كلمة ان زيادات يكون بعضها من القرآن وبعضها
من التغيير والتبديل او الاماريت القديمة
الاول بارواه السيامر عن هشام عن الصادق
في قوله عز وجل والملكوت قول العرش سبعون سجدة
ربهم لا يقرون ويستغفرون لمن في الارض من
المتقين قلت ما هذا جعلت فداك قال هذا
القرآن كما انزل على محمد بن عبد الله على ما نقله

الحج

من في الارض قال في الارض الميمود والنصار
والجوس وعبد الاوثان اقتران جمله العبد
شس يستغفرون له ونسب المبرسي في الواجب
الا الصادق الثاني بارواه النخاعة عن علي بن
الحسين في السجدة في سجدة الكوفة يقول الناس
القرآن كما انزل قلت يا امير المؤمنين اولى من
هو كما انزل فقال لا يحي منه سجون من قرش
باسمهم واسماء اباهم وازك ابو لباب
للازاد على رسول الله لانه الثالث بارواه
الكشي عن محمد بن الحسن عن محمد بن زناد عن ابي
في ذكره عن يحيى بن محمد الزراري عن محمد بن الحسين
عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال لما قال يا
الحسن اخذني على القادسية ولم يزل الكوفة

انتهى على الرأى المعتبر قال فبعث الاممنا دانا
 بالقدسية ففحصت في يد سرور لم يكن
 فاذا هي الحول واكثر ما يورثها الناس قال ففحصت
 منها شيئا قال فانه مسافر وصعد منديل ولين و
 خاتم فقال جات المصحف فدفعت اليه فجعله
 في المنديل ووضع عليه الطين ونحته قد يرب
 فني ما كنت تغفلت منه فوجدت ان اذكره
 حروفا واداء لم اذكره وروا في الكافي عايشه الرابع
 مرة فبرسليم ان الحسن قال لمعوية ان عمار سقى
 يا علي اذ ارى ان الكتب القرآن في مصحف فبعث
 اليها ما كتبت من القرآن فن تصرب والحقني
 قبل ان يصل اليه الخائن قال نعم قال يا معوية انه
 شاع من القرآن شي فقد كذب هو عند الله

عجيب

يجمع محفوظ الى غير ذلك مما ياتي وياتي
 لفظة كثير من ايات مصنفه او كلما تلهوا بالحو
 جود الخاسر انما لا يمكن كون بعض تلك
 الزوائد من غير القرآن كزيادة وصلوة المصنف
 بعد قوله ثم والصلوة الواسلي وال محمد على
 طين بعد قوله ثم وال عمران او بدله ثم ذكره
 من الموارد التي ردد فيها تبدل الكلمات
 او تعيها ثم قال والاختلاف في التكنيب والالا
 فها ركون الموجود ما ذكر هو المنقول وانتهى
 مصنفه وقراهم كما ذكر كثيرة وغيره فليست
 للحل على تعدد القرآت بناء على القول
 بما وان ما في مصنفه اصد وجوها كما لا يخفى
 على المصنف الفير ثم نقل عن الشيخ والصدق

تبدل الكلمات منها لا بد من امر صحت
 لا يقبل التناويل لقيام الاجماع على خلاف
 مدلولها من نكر التعميم في القرآن وندعية
 كما عرفت تفصيل القول في هذه المقالة الثا
 نية مع ان الله ارى الاستدلال بما على
 وقوع تلك التبدلات الخاتمة في القرآن
 فقد عرفت اعتبارهم التواتر في القرآن
 وعدم ثبوته عند جم اخبار الامام وان ا
 ريد حصول العلم الاجمالي منها بوقوع بعض
 تلك التبدلات وان لم يعلم موضوعه خصوصا
 فقيه منع حصول العلم منها كذلك خصوصا
 بعد اجماعهم على تواتر ما بين الدفتين بل قبا
 م ضرور المذهب بل الدين عليه الاستدلال

علمها اخبار القصة على الاماميه القدسية
 واجاب عنه بما عده ابناء علماء منذ الاخبار
 عن التناويل المذكور اقول ما حصل الوجهين
 المذكورين وما ذكر في الروا عن الشيخ والصدق
 ان الاخبار التي ادروا في المقام ظاهر قبل
 صريحه في كون تلك الكلمات التي ردد
 فيها تبدلها او نقصها عما تضمنها مصحف اليه
 المؤمنون هي من اعيان المنزل للاخبار
 دون التناويل والتقية والاعاديه القد
 سية ولا يقبل الحل على شئ منها والافاض
 ان ذلك بالنسبة الى اكثر تلك الاخبار
 لذلك وان كان للمناقشة في اياه بعضها
 عن الحل على التناويل بحال الا ان ما دل على

عجيب

بها ساقط من أصله ولا توشك كثرة تلك
 الاخبار فلم من اخبار كثيرة مودعة في الاصول
 لمعتبرة في الكتب المعتمدة كالحاشية وفيه قد استلها
 الاصحاب منها ما تمها لاصولهم كخبر الرازي في القول
 في حواشي سير الفروع الفقهية والاجابة للوارث
 فيها وجد صحة ما رويناه فانهم قد لم يرووا خبر
 كثيرة في كثير من موارد اول ما يتبادر على
 يابه ظاهر اللفظ منها ما تمها للقواعد المقررة
 هم لا يتبلغ شاذ القرآن المدجج بين الذين
 الذين اوضح الواضحات عندهم كونه بائنه
 كلام الله تعالى كلف بالاخبار المتأنيفة القطعية
 عن ربها عند المسلمين واما اخبار القصصية
 التي اوردوا في المقام فلا تصاف انها بضميمة

بها

غير ما اورد في نقض القرآن عموما ونصوصا تبلغ
 التواتر المعنوي كخبر فقت الاثر في خبرنا
 سابقا لكن لا ينبغي حصول العلم منها بوقوع
 لنقص في القرآن المنزل لا سيما في معنى حصول
 العلم منها بلا حجة كخبرها بعد وبعض تلك
 الظواهر من المعصومين وان لم يعلم المراد الا
 انك قد عرفت في المقالة الثانية انها لو
 هتة كيش من الموهبات والمعارضات فلا
 يمكن الاخذ بطوارها بل لا بد من تأويلها بما بعد
 الوجوه التي ذكرها العلماء في تأويلها فلا يزيد
 ذلك من سماع ظاهر من تلك الظواهر
 المعصوم بلا واسطة ولا ريب ان الظاهر
 ولو كان قطعي المصدر اذا كان موثقا

يكتفه من الموهبات وعارضا بطوارها
 الكتاب وجب تأويله ومن هذا اول الطائر
 تلك الاخبار بما ويلات بعيدة حيث كان
 الاثر تأويلها ولو بتأويل بعيد وقد عرفت
 ان اقربها ما اختاره كاشف الظواهر كالبطلان
 الكلام فيه فيما تقدم بالانزير عليه هذا ثم
 من بعد الايراد على الشيخ والصدوق قدما
 فيما ذكره من التأويل لكلام السيد الحق القليل
 وفي شرح الواضحة وما ذكره في تبيين تلك
 الظواهر وتأويلها وذكر جبارته في ذلك بطوارها
 ثم اورد عليه بوجه من الافتراضات وقد
 نقلنا جبارته السيد قدما فيما تقدم وذكرنا جوابه
 الفاضل المذكور في الايراد عليه او انتم ما وجد

بها

العلم في جميع ما اورد عليه فاجابة الاحاد في
 المقام ثم ذكر بعد ذلك جبارته المفيدة في المقالة
 ت وقد اخبر القصة على تأويل القرآن وانه
 قد سمي تأويل القرآن قرآنا ثم اورد عليه بالاحاطة
 بقرينة الاذكار بعد ما قرع سمعك ما قد مناه من
 التحقيق في تلك الاخبار ثم بر قال الدليل القاطع
 من وجود مصحف مخصوص معتبر لعبد الدين
 معمر بن عمار المصنف الموجود مستقر لعدم
 مطابقة المقام ما نقل على الفهرست اعجازا وان كان
 في مصحفه ايضا مخالفة لمصنف امير المؤمنين
 من جهة الترتيب كما هو عدم اشتراك على
 تمام ما فيه بل بعض ما في الموجود ايضا الا ان الظاهر
 ثبوت اعتبار تمام ما بعده وعدم شمول

الموجود بعينه وبه يتم الاستدلال ولا نقدر
 مخالفة المذكور ولا يخفى ما لهم اثبات ذلك
 المذكور المكتوب من امور الاول في ثبوت صحف
 له فيقال مصحف الثاني في اشتراكه على ليس في
 مصحف او مخالفة الثالث في اعتبار وصحة
 الرابع في بعض ما تبلغ مصحفه ما قد صحبه الله
 عز وجل الاول فهو لا ريب فيه وقد اشرنا اليه
 في المقدمة الاولى وفي الدليل الثاني وقد ذكر
 الاصحاب في مطاوع الثالث وانه كسر
 ضلع عبد الله ابن سعود لما طلب منه مصحفه
 ليحرقه فاستعنه واداب الخائفون بما لا ير
 بيع الخائف المصحف واية ايضا من الاضبا
 ر الدالة عليه ما يزيد على التواتر والاثبات

نسخ

فقدل عليه حجة من الاخبار وكلمات علماء
 الاثر ثم نقل عن جماعة من العلماء المصنفين
 بوجود صحف لابن سعود وادروا ذلك
 اخبارا متدا على مخالفة مصحفه في مواضع
 يده للمصحف المتداول فيوجد الفاتحة
 لا توجد في المصحف الموجود ككلمة على في ما
 ضعه منه وفيه ذلك من الاشارة ثم قال في
 الثالث فوجد من الاول موافقة قرآنية
 لقراءة اهل البيت ومارور عنهم لما ياتي
 مفصلا الا في قليل لم يقل خلافا وطاروا
 لكتفي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 علي بن الحكم عن عبد الله بن فرقة والمحدثين
 خنيس قالوا عند ابن عبد الله هو ومقاتلة

الرافد ذكرنا القرآن فقال ابو عبد الله
 كان ابن سعود لا يقر على قرآنا فهو ضا
 ل فقال ربيعة ضل فقال نعم ضال ثم قال
 والاضح فقر على قراءة الى وجه الدلالة ان
 ابن سعود ليس بضال فقرأته موافقة لقرا
 تهم اما الاول فلما رواه الصدوق في الضال
 بسند عن عيسى بن عبد الله العمري عن
 ابيه عن جده عن علي قال ضلقت الارض
 لسبعة بهم يزقون وبهم يطرون وبهم يهتدون
 ان ابو ذر وسلمان والمقداد وعمار وبنو قتيبة
 وعبد الله بن سعود قالوا وانما انا هم وبهم الذين
 شهدوا الصلوة على فاطمة ثم ذكر اخبارا
 بنصون هذا الخبر وفيه تدل على مدح عبد الله

نسخ

بن سعود ثم قال الثاني امر النبي باقتد القرآن
 عنه والقرآنة عليه ولم يرد حجة ما كان عنده
 لما رواه الشيخ في تجميع الشافعي عن النبي من
 انه ان يقر القرآن فضا كما انزل عليه وعلى
 قرآته ابن ام عبد وقدم قريب منه عن
 الجعفي ونقله الشيخ فضل بن شاذان في
 الايضاح ولم يرد في كثيره في كتب الحديث
 يزيد ذلك ما في كتاب الثارات للشيخ
 ابراهيم ابن محمد القتيبي باسناده عن ابيه عن
 الكندي قال كانت ذات يوم عند علي بن ابي طالب
 الناس منه لم يلب نفس او راح فقالوا يا
 امير المؤمنين صد شاعن اصحابك قال
 عن اصحابك تشلوة قالوا عن اصحابك

فقال كل اصحاب محمد اصحابه فعن ابيهم
في قالوا عن الذين رايناك تلتقطهم بذكرك وبا
لصلوة عليهم دون القوم فقال من ابيهم قالوا
صدنا من عبد الله بن مسعود قال قرأ القرآن
وعلم السنة ام كفى بعبد الله وروى الصدوق
في الامانة بسند عن الحبيب بن خزيمة عن عطاء
انه قيل له صدنا عن اصحاب محمد صدنا
عن ابي ذر انه قال قال فعن عبد الله بن مسعود قال
لما قرأ القرآن فذكر عنده وفي نسخة قبل
عنده ثم ذكر الامم الراشع وادور وفيه امور
في الاشارة اليها في كل مكان فاطيل الكلام
بذكرنا قول الامام وروى محمد بن عبد الله بن مسعود
شتم على الفاظ زائدة على ما في المصحف

المستدل

المستدل في الماريب فيه واما اعتبار مصنفه
فقد اتفق اصحابنا على المستدل كافة على
عدم الاعتدال به لانهم ما بين معتبر القرأتين
الشيخ دون غيره ما كان موافقا لمصنفه
مثل اعتبار القرآن في الشرح ما وافقه قرأته
ابن جعفر ويعقوب وخلف اليها واما ما خـ
في منها فقد اتفقوا على عدم الاعتدال به
هذا مع تصحيح كثير منهم في باب قرأته
الصلوة انه لا غير مصنف ابن مسعود ولا
ابن جعفر قدام الاجماع على عدم الاعتدال به
ثم لا يصح في الاما ذكر من الوجهين في تصحيح
قرأته مع ان كل من الوجهين لم يوافق
فما الوجه الاول وهو موافقة قرأته

ابن مسعود لا يدر على قرأته فموصال من غريب
الاستدلال فان سوق الخبر اقرب الذا من ابن
مسعود من مدحه خصوصا مع قوله نعم هو موصال
قوله واما نحن فنقره على قرأته ابنا فكانان
ابن مسعود غير موصال وقرأته موافقة لقرأته
كما روى المستدل فاما بدله فمعدل عنه الاقر
ثم ابنا والاعتدال عن ذلك بما ذكر في الاما
لرايع بان اختياره قرأته ابنا لا شمله على
اكثر مما اشتمل عليه مصنف عبد الله كما كان
في مصنف جده لا لابي في مصنفه في غير محله
لانه ما ويل في ظاهر الخبر من غير شمله واما
قوله ان ابن مسعود غير موصال فيجب بعد ثم قوله
الصديق ان كان ابن مسعود في اليه ان قرأ

لقرأته اهل البيت فيما روى عنهم من الز
يارات فقيه ان ذلك يتبين على ان ما
روى اخبارهم من الزيادات من اصل
القرآن المنسل للاخبار واذ ثبت ذلك
فلا يحتاج في اثبات التعريف الى موافقة
قرأته ابن مسعود لما قال المستدل وروى ان
ثبت قلت اذا منع من كون الزيادا
ت الواقعة في مصنف امير المؤمنين
من اصل القرآن فكيف سلم ذلك في
مصنف ابن مسعود ولئن سلم ذلك في مصنفه
فلا حاجة الى موافقة مصنف ابن مسعود لمصنفه
في كثير من تلك الزيادات واما الاستد
لال بقول الصادق في رواية الكوفي ان كان

مصحف

واقعة لقرآنهم فقيه انه قد صرح علماء الرضا
لن يصفه قال العلامة في الخلاصة رد الكشي
عن الفضل بن شاذان انه خلقه عن رجا
ل الكشي مثل الفضل بن شاذان عن ا
بن مسعود وزيه فقال لم يكن مني في مثل
ابن مسعود لان زيه كان نكيا وابن مسعود
خلقته ووالا القوم وقال بهم وفي
عبارة الفضل المحدث ما يرشد اليه قل
في بعض كلامه المتقدم نعم لم يظهر من الاخبار
انقطاعه المولاه كغيره من معه في ملك
الاخبار بدمكان بخالها للقوم في الظاهر
وذكر في الاربع ان قد صرح عن ابن مسعود
انه انكر كون المعوذتين واحدا من القرآن

واستلزام

فقال الرجل انما ليس من القرآن في قرآنه
ابن مسعود ولا في مصحفه فقال ابو عبد الله ا
خطأ ابن مسعود او قال كذب ابن مسعود
هما من القرآن انتم كلامه وولاه في الاول
ل علي ذمه واصله وكذا الثاني على احتماله
الثاني وهو قوله كذب ابن مسعود وليت
شعر لو كان الامر كما روى هذا الفا من
وثاقه ابن مسعود وقوله بائنه ابي المؤمنين
وذكر اسما في مواضع من مصحفه كيف
استبده برأيه في امر الحمد والمعوذتين و
بالفخ في نقيهما من القرآن حتى حكما من المصا
حف ولم يرجع الى امامه في استعلام امر
ولو لم يكن له غير هذه الزلة لكفت في ذمه

وولاه

وولاه على عدم اتياده لاي المؤمنين اولما
الوجه الثاني وهو امر النبي باخذ القرآن منه
فمؤكد الاخبار المدركة على مدحه معار
في مثلها او باكثر منها من اخبار الزم مع
ان في اخبار مدحه لا يمكن القول به مثل
ما سنده الفا مثل الحديث في تقدم من
كلامه الى الفضل وغيره من قول علي خلقت
الارض بسبعة بهم يزقون وبهم يطردون
وبهم ينصرون وعد منهم ابن مسعود فاني
در علي نفسه بانه كذب على علي فانه
كيف يمكن ان تكون الارض خلقت
لمثل ابن مسعود والثاني يزقون ويطردون
ن به وثالجه والحسن والحسين موجودون

كلا بل ذلك من خصائص اهل البيت
لا يشاركهم فيه سلمان فضلا عن ابن مسعود
وبالجملة لا ينفع ما ورد في مدحه مع معار
ضته بشبهه او ارجح منه بشباهه علماء الرجا
ل هذا كله مع قطع النظر عن اجتماعهم على
عدم الاعتقاد بقراءة ابن مسعود ومصحفه
واما بعد ما حقه ذلك فلا يبقى شك
بشك الاخبار وان نزلت عن المعار
ض فضلا عن وجود المعارض فقد برقا
ل الدليل السادس ان هذا المصحف
الموجود وغير شامل لتمام ما نزل انما النسخة
ما في مصحف ابي داود عباره اما الاول فيدل
ل عليه ثلثة من الاخبار ثم نقل اخبارا

ب

تدل على وجود زيادات خاصية في
الجزء الموجود في المصحف المتداول ثم
قال واما الثاني فلما من قول الصادق
في الخبر الصحيح واما نحن فنقر على قراءته ابي
ثم ذكر اخبارا اكثر مما من طرق العائنة تدل
ل على مدح ابي قلت لا تنكر لاية فحصل
سابقة وان قال بعض علماء الرجال انه
يحمل الحال كما هو المحكي عن الوجيز فغير
ان مصحفه على تقدير وجوده في ذلك الزيادة
ت فيه غير معتد به عند الاصحاب
بعد ما تبعوا على عدم الاعتقاد بما فيه
ج من القراءات العشرة فلا يبقى شك
باجبار مدحه على الاعتقاد بقراءة الخاتمة

بعض الخالفين من ان ما يقع في خلافة الاول لم
يكن مرتبا بجمعة ورتبة ولا ما قبل من انه اراد منه
مذهب ما نسخ خلافة من بين المصاحف ولا
ما ذكر بعضهم وتبعه بعض اصحابنا من انه اراد
جميع الناس على قراءة واحدة وان كان في ايضا
تأيد لما ندعيه اما الاول فهو في غاية الوضوح
ثم ذكر اخبارا تنص كيفية جميع عثمان ونسبة
لعبد الله ابن مسعود حتى كسر اخلاعه وتعميقه
المصاحف وتحريقها ثم قال واما الثاني فنفع
بذكر ما ورد مما يدل صريحا على استعماله بعض
الايات او الكلمات او سقوطه من مصحفه
مضافا الى بطلان غيره من الدواعي فيقصير
وتصحيح جماعته ثم نقل ذلك عن علي بن احمد

عن القراءات المتداولة قال الدليل السابع
يع ان ابن فغان لما استولى على الامة
بيع المصاحف المتفرقة واستخرج منها
نسخة باعانة زيد بن ثابت وكاتبه و
قراثة نفسه وسماها بالامام وادبرق او نزل
ق سائر المصاحف وما فعل ذلك الا
عدم ما بقي فيها مما كان يدير الناس ففعل
عنه اقواه مما كان يلزمهم من ذمة صوت السلطنة
فايدم الوهن فيها وصار في بعض الدواعي الا
خر ما لم منها من قول بعض الكلمات بل الا
يات ايضا كما يستفاد من اخبار الباب ثانيا
لكلام تارة في اثبات صدور هذا العمل منه
واخر في كون غرضه منه ما ذكرناه لا ما ذكره

ن

الكوفة في كتاب الاستغاثة وادرجه بآية
فيه والشيخ علي بن طاووس والشيخ علي بن
محمد الحلي في مشرق الانوار الملوكية وغير
هم ثم نقل الاخبار الدالة على السقوط والا
سقاط من طرق العامة والخاصة وذكر ما
روى في ذلك من خطاء الكتاب في بعض
الحروف ثم ذكر توجهات العامة لجميع عثمان
وبان فرضه من الجميع وزيف الجميع بما
لاحقه لما لا ذكره وقد ذكرنا حاصل مراده
لمنصاحنا في سائر ما اردناه عنه من الادلة
اقتصارا على ما بين مراده من غير تطويل
اقول ان المتعرض عثمان لجميع القرآن ثانيا
احراقه المصاحف وعقرتها وكره ضلع

رجع

ابن سعد واثبات ذلك من المنكرات فما
لا يرتاب فيه وقد رواه الحلي الف والفا
لف واما ان فرضه من الجميع هو احرام ما
بقي فيها لما كان بايدي الناس او فقل عنه
انواه لما كان يلزمهم منه فصورنا سلطانهم
غايوبهم الوهم فيها كما ادعاه في اول كلامنا
يدل عليه دليل وما ذكره من الادلة غير و
ضحة الدلالة عليه فان مرجع ما ذكره في ذلك
الوجود احد ما دل على اسقاطه بعض الايات
او الكلمات او مقوله من مصحفه ثانيا
بطلان غيره من الروايات التي ذكرها في نفسه
فيه ثانيا تصحيح جميع بان فرضه من الجميع
ما ذكره في الجميع نظرا لما لا دلالات تلك

انما يستعيب وتستعرك وتهديك وتسبحك
وتؤمن بك وتتوكل عليك وتشتي عليك
وتشكرك ولا تنكر وتخلع من يديك والاشا
ية اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وا
ليك نسعي ونخضع ونؤتيك وتسبي
عذابك ان عذابك بالظافرين ملحق
وروي ان عثمان يقتل بها واستعملها
عثمان من المصحف وقال جعلوها للفقير
ومنها ما رواه كانت الاية في الرقيم هكذا
فيوشد لا يسئل عن ذنبه سئل انس والاحاب
ما سقط عثمان فقلت سئل منها الا في ذلك
ولا ريب ان اسقاط تلك الزوائد
دا مثلا لما لا يرتبط بالفرض النذر ذكر

الاخبار على تقدير اعتبارها ليس فيها ما يشعر
بفرض عثمان مع ان الزيادات التي رو
ى في تلك الاخبار اسقاطها لما لا يرتبط بها
بالفرض النذر ذكره فان ما يناسب ذلك
انما هو ما يتعلق بفصا على اهل البيت او
مثالب احد ائمتهم او اصحابهم غير جبارتهم
وتلك الزيادات المردية لا ترتبط بشي
من ذلك فان منها ما روي انه كان في
حاشية ان الله يهلككم فيصلون على التبريات
ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وعلى الذين يصلون الصفوف الاول فما
سقط عثمان العبارة الاخيرة منها ومنها ما
روي من اسقاطه سورتين اصدىهما اللهم

نعم في بعض تلك الاخبار ان الآية في المنة
 كانت هكذا وفيها ذلك وذكر على
 صرح فاستقطعت عثمان العبارة الأخيرة منها
 وهذا مما يرتبط بالغرض المذكور الا ان من
 المستبعد غاية البعد ان يكون صاحبا قد
 ترك ما ذكر في المصحف ولم يستطع على تعد
 يركونه من القرآن حتى يكون عثمان هو الذي
 قد استقطعه فان قلت ان المقصود اسقاط
 عثمان من القرآن لا فرض كان والاخبار
 المذكورة كافية في ثبوت اسقاطه قلت
 قد عرفت في المقالة الثانية عدم إمكان
 التسك بهذه الاخبار ومثالها في اثبات
 القضي والتحريف وقد بينا الكلام فيه

جاء في

بالاثر عليه واما الثاني فلتصح بطلان جميع ما ذكره
 في فرض عثمان من الجمع فان منها ما نسب الى
 اكثر العامة ويصح من اصحابنا وهو انه قد ذكر
 تملأ في القرآت في اصل الارف
 السبعة والقرآت المجزأة عن النبوة واخذ
 بعضهم كيف بعضا في تلك القرآت فاختار
 عثمان منها قرآته زيد بن ثابت وبعثهم
 عليها خوف الفتنة ولا دليل على بطلان كون
 ان فرضه ذلك ولا اقل من الاحتمال وما
 ذكره في الايراد عليه بان القرآن واحد متزل
 من عند الواحد وانما ظهر الاختلاف من
 شوشط روايته على تقدير تسليمه لا يخل
 كون فرض عثمان رفع الفتنة في اختلاف

في الفصاح والمفاسد من وجوه انه لا تتحق
 واما الثالث فلو صرح عدم الجنية في مجرد
 كلامه حيث لم يستد وان ذلك الى
 جهة ثبت مرآهم خصوصاً مثل علي بن ابي
 الكوف الذي لا ينبغي عده في عدد اصحابنا
 فضلا عن ان يجمع بكلامه لفاد منه به
 كما اتفقت عليه كلمة علماء الرجال هذا
 لكن الانصاف ان ما ذكره من ان فرض
 عثمان من الجمع هو اسقاط ما تضمنه
 من المفاسد من فضائل امير المؤمنين
 واولاده المعصومين وشالبا اعدائهم
 هو الاقرب الى الصواب لكن لا على الوجه
 به الذي زعموه من كون ذلك من اعيان

القرآت وكثير الناس يجمع بعضها
 راجعاً الى القرآت المتواترة عن النبي او ترك
 الشواذ وهذا لا ينافي ما ذكره من كون القرآن
 واحد متزل من عند الواحد بل يوافقه
 هو لا ينافي ذلك بل فعل عثمان على
 الصحة فانما لا ينافي من الكفر فضلاً عن الفسق
 بل نقول يحتمل ذلك في فعله ومع الاحتمال
 ل يخل ما ذكره من انحصار فرضه في التحريف
 يف ولا ينبغي للعامل ان يثبت ذلك
 ب الدخيل في الجرح وتقصيص عثمان وحمل فعله
 على الفاد فليست الفصاح والمفاسد
 سبباً في افعال عثمان لكن يتوقف
 اثباته على تحريف القرآن بعد تهتكه

في الفصاح

المتنزل للاخبار بل من التاويل والتفسير كما
استقر بناء سابقا ودرامه في ذلك ما رآه
صاحبه في الجمع الاول من اسقاط ما يتاخر
بعد في بعض المصاحف مما يدخل في باب
التاويل والتفسير من قصائل اهل البيت
وشا لب اعدائهم ولما رآ ان الجمع الا
دل لم يخرج في ذلك لوجود بعض ذلك في
مصاحف الصحابة كما بين مستودع رايهم
ذلك من مصاحفهم فاذا جمع المصاحف
قد اخرج قائله لا يوجد شيء من ذلك في
شي من المصاحف والما روي من اسقاط
له غير ذلك فاعل غرضه في ذلك ما ذكر
كرناه من الاقتصار على ما تواتر نقله عن ائمة

عليه السلام

ودون الشواذ رفعا للفتنة قال الدليل الثامن
الاخبار التي رواها المحدثون زياد
على ما في المواضع السابقة الدالة صحاح
على وقوع التعيين والقصان في المصحف المو
جود وكثير مما وثقنا في بعضنا عليه او وجود
الداعي على ترك روايتها لوجودها بالاشارة
الى المصنف على الخلفاء لتعقّب النفس بصديق
مضمونها رضا فالعدم وجود الدواعي القر
يية لم نوضعها وعدم وجود معارض لها في ا
خبارنا بل فيها من المؤيدات ما يجعلها
قرينا من المواترات ثم ذكر اخبارا من
لهم قم تضمن ذكر زيادات في القرآن
خارجة عن القرآن المقدس اول قلت قد

ذكرنا في المقالة الثانية ما يورث من الكتب بهذه
الاخبار ونحوها بما لا يزيد عليه فلا حاجة الى اعا
دته مع ان جملة من هذه الاخبار قد تضمنت
عبارة تركيكة يقطع صاحب الذوق السليم
بغير النظر فيها انها ليست من القرآن المنزه
ل للاخبار وقد ذكرنا جملة منها في المقالة الثانية
فراجع قال الدليل التاسع ان الدتبارك
وتعالى قد ذكر اسمي اوصياءه خاتم النبيين
واخيه الصديق الطاهر ومن بعض شأته
وصفاتهم في تمام الكتب المباركة التي اترتها
على رسله وصح في باب وصايتهم وظافتهم
وان حقها بهم وذلك اما العناية المتامة
بتلك الامم ليتبينوا تنبك الاسامي التي

عليه السلام

وجد وحاف مصحف نعيم بهذه الصفات التي
يقتضي جعلها وسيلة لا شجاع سؤاله و
شجار ما يورثه وكشف خرم ووقع باسم
على ما يظهر من جملة من الاخبار اولا ارتقاء
قد رسم واخلاش ثم يكره قبل ظهورهم
بهذه الاوصاف الكاشفة عن بؤسهم ثم
ف محل المكرمين واخلى منازل المقرين
او ياتقضي كون معرفتهم بالمعرفة البطل
بل الله واجبة على جميعهم وانهم انما يشعروا
العباد لذلك وارسلوا لتعليمهم تلك
لك وهذه الظاهر كثير من الاخبار خصوصاً
فيما ورد في طه عندهم بما ترجع الى ائمتهم
من قبول ولايتهم وعلى تلك الوجوه

الراجعة حقيقة الى ايراد كيف يحتمل المصنف
ان يحمل الله ذكر اسمهم في كتابه الامين على
جميع الكتب الباقية على مر الدهور الواجب
التمسك به الى قيام الساعة ولا يعرف ثلثه
بنية الذين هم اشرف جميع الامم السالفة
والعناية بتكليم الله واستحكام المزمع
ورفع قدرهم واخلع ذكرهم بدرجهم فيه
انهم ووجوب طاعتهم وسودتهم على هذه
الامة اشد من غيرهم ورواهم من غيرهم
الواجبات التي تكرر ذكرها في الكتاب
الكريم وهذا الوجه بظاهر وان كان مجرد
الاستبعاد الا ان رجعة حقيقة الاستبعاد
او لا تنفي المطاط القطع في غير ذلك بعد

الكتاب

الراجعة الى اخبار الباب والثاني فيها
بعض الاضافات والملاحظة شدة الالتفات
في كتاب الكتب بهذا الامر مع انه لو كان
ان استبعاد الكتاب احسن مما ذكره المؤلف
ان في فهم ما عاصله استبعاد واستقوت شي
من القرآن مع شدة اهتمام الصحابة في
حفظه وحراسته وهو في العلم في هذا
المقام كما يات ما لو اوجب علينا ان نسو
ق ملك الاخبار لغيره ولولا ان سوي
الغلوب والثبات عن الاخبار ثم ذكر
الاخبار الدالة على ذكرهم في الكتاب
السماوية وصحف الانبياء اجمالاً و
ففي بعضها ذكر رسول الله ووصيته بالعت

والنبوة وان اريد وقوعه في القرآن المنقول
للاخبار المقررة على عاتق الناس ففي دالة
ما ذكره عليه نظره واضح اذ غاية ما يستفاد
من تعين الكتب السماوية ذكر اسمهم
الشريفه وجود المقتضى لذكرهم في القرآن
كذلك الا ان مجرد ذلك لا يوجب الجهر
م بل ولا الظن بوقوع ذلك في القرآن بعد
ظهور المانع اذ لا ريب ان رسول الله
كان يخشى على نفسه بل على الاسلام ان
يتركب لوني على عاتق الناس وجها
صريحاً من القرآن يتعين ذكر اسماء اهل
بيته والصحيح بوصيتهم وخطابهم الا ان
كيفية تزل عليه جبريل مراراً وقعة

وفي بعضها التصريح بالاسم وفي بعضها ذكر الملقبة
دولديها وفي بعضها ذكر الائمة اجمالاً وان
افهم القائم وفي بعضها المتعبد عن الائمة
بالفاظ غيرية اقول لا ريب ولا اشكال
في تعين الكتب السماوية لذكرهم بها
قد والوصاية في المجلة لتواتر الاخبار به كذا
لك واما وقوع ذلك في القرآن فان اريد
وقوعه في مصحف ابي المزينين المتحل
على التفسير والتأويل وما خص الله به اهل
بيت نبيه من العلوم الغيبية والمطاب
لب الجليله التي لا يتحقق بها عاتق النما
س فلا ريب بل لا ينبغي التريب فيه
لان ذلك احقهم ما جاء به النبي بعد التواتر

والكتاب

الغدير يا من الله تم نصب امير المؤمنين
 وهو يتعد الى خوف انقلاب المنا
 من حتى جاء الامر الجازم من الله تعالى
 ببلغ وانه ان لم يفعل لم يبلغ رسالته و
 عده الله في ذلك العصية من شر الناس
 وذلك لان الغالب من اصحابه يبين
 ضعيف الايمان واليقين وبنافق يطلب
 الخلافة لنفسه او ينفذ الامير المؤمنين
 كما يشهد بذلك ارتدادهم بعد الا
 لناد منهم ولذلك نصب امير المؤمنين
 للخلافة لما راكشوا في اخره الشريف
 حيث علم قرب اجله تعلم بانه لو
 فعل ذلك في بعده امره او في واسط

عن

عنه لترى بوابه الدار وقتلوه فبئس
 حيلة قبل ان يبلغ مراده في تقوية الاسلا
 م وتشيده كما يشهد لذلك اجماعهم
 على الخلاف وتعلم انهم عليه بعد وقعة
 الغدير وكتبهم الصيغة الملعونة ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يكتبوا بذلك حتى را
 مو القاتك به فكنوا له في العقبة ووجدوا
 الدياب بين قوائم ناقته يريدون
 قتله حتى روم الله ظاهرين وفي رواية
 ان المرتين قد سخطا بعد منصرفي
 قضى شهيد اسما ومع هذه الحال
 كيف كان يمكنه ان يتلو عليهم قرانا
 صريحا يتضمن التصريح باسمه الامير

وانهم الخلفاء بعد اذ لا تنقص عليه امره
 واعادوا حاله الى حلة الاول وان شئت
 قلت ان الحكمة المانعة ارسوله من قبل
 هؤلاء وهو يعلم كفرهم في الباطن الموصية
 لكرامتهم ومعاملة معهم معاملة اهل الدين
 وترويهم بانه واحدة بعد واحدة وهو
 يعلم ان الاول قتل زوجها والتزوج بها
 ثم وهو يعلم بان المرتين ستقتلانه باثم
 وتقاتل احدىهما وصية هي الحكمة المانعة
 من ان يتلو عليهم قرانا صريحا خلافا
 لى ميتة فكلما يقال من الحكمة في تلك المعا
 لة هي الحكمة المانعة من الاضرار شيئا
 وكل الحال في معاملة امير المؤمنين

عن

هم حيث كف عن قتلهم بعد الارتداد
 وهو ثقة وعليه وصبر على ضربهم زوينة
 واستقامتهم حينها ولازم باقهم غدا
 فشرين ستة يكابد المحن ويتجرح
 النفس فكل تلك اوصيت ذلك
 هي الحكمة المانعة لما ذكرنا فان جميع
 ذلك من واحد من استحق النظر
 والحكمة في الجميع ابقاء كلمة الاسلام ليعتد
 بعد ذلك على مر الدهور اناس يؤمنون
 ان بالله والرسول ويدينون دين الحق
 ويشهد لما ذكرناه انه لو كان امير المؤمنين
 منين مصرنا خلافة في القرآن باسمه
 الشريف لكفى ذلك من نصبة في العيرة

فان القرآن اكد للجمعة من السنة ونصب الله
تعالى بصريح القرآن المبلغ من نصب نبي
وان كان مرجع الاخير الى الاول ولم يكن مع
ذلك معنى لنصب سور التاكيد الذي ياتي
عند ظاهرك الوقعة فانه لو كان الامر
كذلك لم يكن معنى لخوف رسول الله
من تبليغ الرسالة في ذلك حتى يعده
الله نعم الصحة ويؤكد عليه تبليغ الرسالة
فان امير المؤمنين على ذلك قد نصب
قبل ذلك للخلافة بصريح القرآن الذي
سارت بآياته الركبان فما معنى الخو
ف من الفتنة وقد سبق الامر بآثاره
بلغ ما رماه ثانيا ولم ترتب عليه

والثاني

ولا تأت منه فتنة وجل ما ذكر رسول الله
يوم الغدير بك الالية الصريحة على المنبر
العلمي في كتاب اتم في تبليغ الرسالة وذلك
للجنة والجمعة من المعنى المظهر في خصوصيات
وقعة الغدير لم يرتب ان كان تأسيسا به
به المصنوب امير المؤمنين الا التاكيد لما
سبق الا ان يدعى نزول الالية الصريحة
بعد وقعة الغدير وهو كما ترى فان معنى
الحكمة نزولها في ذلك اليوم المذكور
جميع الناس فيه من كل ادب سبعين
الاف لا ترونها بعد ذلك فانه لا دخل بعد
عروس ولا يوم هنك ما ذكرناه ان رسول
ل الله قد ترك النص الجلي على خلافة

امير المؤمنين اول ما يصدر منه سور الواقعة
منه يوم الغدير فان ذلك خلاف ما
تفقت عليه كلمة اصحابنا من صدور النص
الجلي منه مرارا فان المانع الذي ذكرناه من
خوف ثوران الفتنة يتحقق بما لو صدر
منه النص بلا من الناس وحش من
المهاجرين والانصار كما في وقعة الغدير
لا مطلقا كما لو صرح به عند حاجة من اصحاب
ب الذين اتحن الله قلوبهم للايمان ويشهد
لذلك ان رواية النصوص الجلية غالبا
نصوص هؤلاء المؤمنين كما في ذرو سلم
ومقداد وعار وجابر بن عبد الله واظن
بهم نعم رعا اسحق ذلك رسول الله

منهم

بعض المنافقين انما ما للجمعة الا ان ذكرنا
لجميع خاص ما كان ليحيى ما في ضمائرهم وشيئة
لا يمكن انكارهم كما ان نزول بعض الايات
ت في مقام وتصريح النبي بانه المعصوم
به من غير ذكر اسماءهم كذلك اسمهم و
انما يتبع ما في الضمائر وشيئة المشقة للاعلان
التمام بذلك بما لا يقبل الانكار كما في وقعة
الغدير او اية صريحة من القرآن تبيح
بين عامة الامة وتسيبها الركبان فقد
برئتم قال بعد كلامه السابق فان قلت
التصريح بالاسم والوصاية منافقان
لأن الحكمة ولم يرق الهداية من بيان
ن مصالح العباد ومفسادهم مع انفا

مواضع الامتحان والاختيار وتسلية
الناس اليه بقدر سلوكه كافيه بحال تطرق
الشبهة في قلب من فيه مرض حتى شفى
المدة من بين حب الحصيد ويعرف
المطيع الطيب من المعاصي العبيد الاثر
كيف لم يفرج النور العاني بالفاقة بعده
بالفضل في يوم الغدير و اشار اليها بكلام
محل مشترك بين معان يحتاج تعيين
ما هو المقصود منها الا قرائن حاله او قرائن
ليه بعد اخلاء الدخائل من البوارجس
الروية والنزعات الشيطانية وقد
خل من مثل شبه وضعت لم تتفق كلها
الا بحال ظاهر او انهارت القرائن

حج

جاء او تجا بلامع ان اظهار وصاية على
والائمة من بعده فيه كذلك مخالف
لما استقامت عليه طريقة البشر في معا
شدة القوم وتالف قلوبهم وقد قلت
منه احقادا وضغائن لا سباب كثير
مذكورة في محله لا يحابه النور الذي
انفصاهم من حوله وبمناف لغرض
البعثة كما اثير اليه في قوله نعم ويؤنس
قطا غليظ القلب لانفصا من برك
ومن هنا قال بعض فصبه البعض اسيد
شارح الوافية فان العبارة المذكورة
عبارة منه من اعترف بوجود امنا
ل ذلك في القرآن ان النور منع ان

يلقى هذه الزوائد الالهيم الائمة او
الجميع وان يرده منها اذ القاء الى
السواد للحكمة المقتضية لذلك خصوصا
ما جاء في المناقشين وان يصح اظهاره
يتالف قلوبهم ويثقي لهم الوسائد ويجزل
لهم الخطاء ويقدمهم على غاياتهم فقهوا
بهذا اثر ان من ينظر على عداوتهم اهل
بيت من الروايات وفيهم كان يتلى عليه
لعن نقه في المجامع ويلعن نقه كما ان
ان لا عاودا بعد عام تراه كان عليم
دور الخلافة لولا اسباب ذيل السر عليهم
والغنى عنهم قلت منه شبهة او هي
من بيت العنكبوت التي اوهن

سبح

البيت فانه منقوض ولا يذكر او صياد
الانباء في كتاب فيهم وطريق الارشاد
والتي هي واحدة والاركان متقاربة
وقلوب الناس تشابهة ومقاصد الا
بناء متحدة وثانيا يذكر على والائمة من
دلله في تلك الكتب الشريفة وهو اقصد
لاهل اللجاج والحق الاحتجاج وقد كان كثير
من الاحباب من اهل الكتاب وهل
يتقى لهم بعد الخلافة على ما فيها من ذلك
شك وارتباب ومن كان منهم من الله
ليكن وعبد الاوثان فانوا بعد الاسلام
م ما مورين بالايان بها قال ثم والمؤ
منون كل اسن بالله ملكته وكلمه ورسوله

وقال ثم شير الى التوريه والقران قلنا
 بكتاب من عند الله واحد منهما اتبعه
 ان كنتم صادقين وكانوا مستهينين مع
 لطائفه الاول في اناء الليل والمراف النما
 ر وكانت نسخ التوريه وغيره في المدينه
 والمراف في غايه الاكثر كما لا يخفى
 على من راجع التفاسير وطالع الشير
 صا وروى احتجاجات غير البشيره
 لملك الشبهه الى الطعن فيما في الصحف
 الاول وهو اشد محذوراً مما في ثلثنا
 بتسريح النسخ خلاصهم كذلك على ما رواه
 معاشر الاماميه من ثبوت النص في
 في الاخبار المتواتره في مرات عديدة كما

قرر في محله خصوصاً في تفصيحه قال
 العلامة في شرح الباقوت بعد قول المصنف
 واحكامنا على كثرتهم يقولون انه استحافه
 بالفاظ صريحه الثامه ان النسخ نص
 على علي م بالاقوال المصريحه فان الشيعة
 على اختلاف لطيفاتهم وتباعداكتهم
 ان تواتر ان جماعه متواترين اخبروا
 هم الى ان انه العقل كذلك عن رسول
 الله انه استخلفه وقال له انت الخليفه
 من بعد وقال له هذا طيفي عليكم
 واما من بعد الله ومن تامل الخطبه
 الترواحا المبرسي في الاحتجاج وا
 لسيد بن طاووس في كشف اليقين

منه

بالحق عن النبي في يوم القدير وقد نقل
 صحيحاً بعبين الفاعول انه لم يكن
 متالفاً لقلوبهم بكل ما تنووا انفسهم ولم
 يثبطه في البلاغ ما يتعلق بفضائلهم تقورنا
 فهم ولوقت لا نهم وافر في هذا المقام
 م بين الكتاب والسنة نعم ذكر في ذلك
 في الكتاب اتقن وابق وادوم واول
 بمرعات الملاحقين الذين اخبرتهم الله
 هو وواظمت بهم شبهات الشيا
 لمين من كل جانب ليس لهم نبي ناصر
 ولا امام حاضر بعدون بلاراعى يرو
 كون بلا حامي ورايعا ان الموجب
 لمزيد النور الذي يجب الاحتراز

عنه هو التصريح بالخلافه بعده على ما
 زعموا واما ذكر الفضائل الخاصة والمنا
 قب المقتضيه بهم صريحاً فهو سليم
 من هذا المحذور وليس بغريب ان
 يكون اسم على مكتوباً بامارة المؤمنين
 بعد التكميل وارسالته على قوائم العر
 ش وسبحر الماء وقوائم الكرسي وفي
 اللوح وعلى جبهته اسرافيل وجبرائيل
 جبرائيل واكتاف السموات والطبا
 ق الارضين وروس الجبال والشمس
 والقمر على ما رواه المبرسي في الاحتجاج
 عن الصادق او في اخره في الخبر
 فاذا قال احدكم لا اله الا الله محمد رسول الله

فليقل على امير المؤمنين ولا الله ولم يذكر
 صريحا بقربا بوزن فضيله من فضائله في
 موضع من القرآن مع انه قد ورد في الموا
 لف والمخالف تروا ايات كثيرة
 في شأنه وفيها بقة وافرة من مناقبه
 وقد بينها لهم رسول الله فانه مانع بعد
 الوقوع فيما يحتاج منه ذكره باسمه
 فيها حتى لا يحتاج في اثبات ترواها فيه
 الى شيء اخر الا ان يتعلق الغرض بالمقا
 ائنين في سبيل الشكوك وتعلم الخير
 هو مناف للواقعة التزم اوجع اليها
 لمن سجع ذلك منه ومن هنا لم يكن
 ذكر على وكذا الامته من ولده في القرآن

بالحسين

بالعناوين الكلية التي في انفسها
 بله الصدق على اخيرهم ايضا وانما يظهر
 اختصاصها بهم بعد ضم القرآن الحاشية
 او الحاشية الثابتة من طريق السنة
 التي فيها مدخل كثيرة وابواب وسعة
 لدخول شبهات الابالسة لا يغني عن النص
 يحج بهم باسمهم الشريفة او بما لا يحتمل
 صدقه على غيرهم لغرض من الله لا بله
 مرت اسامهم الشريفة في الكتب
 السابقة واقترنت اسامي الاوصيا
 باسمهم قال الشيخ في تبيين الشا
 في ان اقرب ما يدل على امامته امير المؤمنين
 من نصوص القرآن قوله ثم انما

اهل النار في العذاب تبادل العذاب
 بالعذاب مع انه لو رام احد النصح
 بخلود اهل النار في العذاب لم يجد
 اصرح من قوله نعم وفي العذاب بهم
 لدون الا غير ذلك من موارد التنا
 ويل في النصوص الصريحة التي تضمنها
 المتبع والمجمل ما دامت الملكات
 فحش والصفات الرؤيية باقية في الا
 فان فواردا متجانسة كثيرة لا تحصى
 ولا يتوقف استحسان الحاضرين ولا الغا
 ثين على ترك النص في الا ان بخل
 قد امير المؤمنين واما ما ذكره من ترك
 النص الحلي على خلافة امير المؤمنين

بالحسين

في يوم الغدير انه عدل عنه الى قطب شر
 لا يعرف معناه الا بالقرآن فمن غريب
 الكلام ثانه انما يتم على ما روت العامة في ذ
 لك من اقتصار الخبر على لفظ المولى الشري
 ك كذلك دأب على روايات اصحابنا
 رور في اخبار عديدة تصريح النبي بالخلافة
 والوصاية اقيم بلفظ ينفي النص الصريح
 في ذلك اليوم واما الثاني وهو اللفظ
 ب الملتحقين فان رجوع الى ما ذكرناه من
 خوف البراءة على نفسه الشريفة وعلى الا
 سلام من شرورهم فهو دال على ان
 ليقف قلوب الملتحقين بترك النص
 يحج باهم بمقاصد الدين واما ما اجاب به

وليكم المدرس وله والذين انبوا اليه ومن را
 به وراجع تفسير امام المشككين عليه
 صدق ما اوعيناه انتم اقول وفيه يخرج ما
 كره من اصل الشبهة وادوية الجبال للظهر
 اما اصل الشبهة فتصل الاديبيين امدحان
 تعني الحكمة ترك التصريح في القرآن بوجها
 يتم وظلقتهم الحثاثة لا امتحان الناس
 واختبارهم حتى تتخرج المدرس من بين
 الحصيد ويعرف الملتج من المعاصي المتعبد
 ثم امتحان ذلك مخالف لما استقامت
 عليه الطريقة المتبر في معايشة القوم والرفق
 قلوبهم ويرى على الاول ان الامتحان يصل
 على طائفة القديسين فانه لو على التبرانية

في ذلك

في ذلك من القرآن لاسن به شيع وانرض
 عنه اقرؤن كما وقع تلميذ في وقعة القدر
 يربيع وضوء الامر ولا يلزم من ذلك ايما
 نهم به فيما كلى ثانيا في ذلك الامتحان هذا
 ان اريد بذلك امتحان الحاضرين وان
 اريد امتحان من تأخر عنهم لم يولدوا
 بعد ذلك فلا ريب في بقاء الامتحان
 ايضا وان صرح باسمائهم كمال الاشراك
 ان المعتندين ياتون بالخصوص الصغيرة
 التبر لا الجبال للتأمل فيها افتنا من الحق و
 تعصبا للذهب الذر افتنا من الحق ان
 بتأقده قد اولوا المعاد الجسماني الذر
 اخبر به البشر صريحا واول بعضهم خلود

عن الشبهة اولاً ان ذكر اوصياء الانبياء
 في كتابهم وطريق الارشاد وتبليغ
 واحداً فقيه ما عرفت من الفرق من
 حيث تحقق المانع في كتاب نبينا
 ون الكتب السابقة ولا ريب في
 اختلاف سيرة الانبياء باختلاف الحكم
 والمصالح واما اجاب به ثانياً فقيه
 ان سجد عدم ذكر اهل البيت با
 سحاءم في القرآن لا يوجب الطعن
 على التورية المتقدمة لذلك مع در
 وايات كثيرة في القرآن في مدحهم و
 اغنا يوجب الطعن فيها انكار النبوة
 فلما فهم وعدم تعرض القرآن في ما فهم

سجدة

اصلاً ولا ينعون ان نقتربهم مع ذكرهم في
 التورية بالملامة والوصاية ولا ريب
 انه فرض في واقع بل الواقع خلافه
 نزول ايات كثيرة يدل على مدحهم و
 فهم بنص النبي واما اجاب به ثالثاً
 فقيه ما نبينا عليه سابقاً من ان النص
 من الجلية على خلافة امير المؤمنين في
 غير وقعة الغدير لم تكون بلا من التنا
 من وحشة من المهاجرين والانصار
 ركنا في وقعة الغدير وانما ادور ذلك
 النبوة الى بعض اصحابه من يوم يواقة
 ومثل ذلك لا يكون شارة للقبلة
 لعدم اطلاع المنافقين عليه ولو فرض

اطلاع بعضهم عليه لم يكن فيه من تبيح ما في
 ضمايرهم ما يحصل من الاعلان به لتطرق
 الانكار اليه واما خلافة بذلك في يوم
 الغدير فاما وقع ذلك منه بعد ان قد
 بيت كلمة الاسلام وبلغ النبوة راسه
 في تأييد دين الحق فلم يكن يؤمنه للناس
 فحين هو تلك الكلمة وارجاع الناس
 عن تلك الحقيقة بعد ان بلغ عدوا
 المسلمين الحاضرين في ذلك اليوم سبعين
 الفا وانما كان يخشى على نفسه الشبهة
 من كيدهم فوعده الله العصاة منهم فانقطع
 المانع يؤمنه فصدق النبوة بما امر به خلا
 ف حاله في مبدء امره واداسطعوه

سجدة

حيث لم تقوله الاسلام ولم يبلغ النبوة في تأ
 بيد الدين نارام وغالب اصحابه من المنا
 فقين وضغفاء اليقين فليف كان يمكنه
 والحال هذه نصيب امير المؤمنين بنصه
 او بنص القرآن عليه باسمه وان است
 القصد في ما ذكرناه من تحقق المانع قبل
 يوم الغدير فلا أقل من الاحتمال المأمور لما
 ذكره من الاستدلال الذي يكفي في اعتبار
 لجزم تباهيه المقتضى احتمال تحقق الما
 نع ولا معنى للتكسب بالاصل في فقيه في ا
 لقام كما هو واضح لا يخفى واما عدم نزول
 اية كذلك في يوم الغدير بعد ارتقاء
 المانع مع انه اتقن وابقى للاحقين الذين

اخرتم الدور واصلت بهم شبه الشيا
طين كما ذكره المستدل فاعل المانع منه
علمه بانتهوا من ان يكتسبوا لا سقطوا
المعاندون من القرآن بعد وفات ا
بشر فلا يتحقق بها الاحقون فيكون اترا
لها الغرض المذكور لغوا بعد العلم بعدم
ترتبه عليه وقد ذكرنا الفاضل المحدث
هذه المقالة في الجواب الرابع حيث
ذكر فيه انه لا مانع من نزول آية بقرعة
باسم امير المؤمنين الا ان تعلق الغرض با
لنفاذ الغائبين في سائر الشكوك وظلم الحية
ع وليست شعرا اذا كان من مذمومة
ان المناهقين قد اسقطوا تلك الآية

من القرآن

من القرآن بعد نزولها على البشر فلم يتحقق
بها الاحقون فكيف يكون انقضاءهم بها
فما ان نزولها على البشر مع علم الله ثم بعد
م ترتبه عليه وورد بعض الاخبار بنزول
آية كمال وان المناهقين قد اسقطوا
لا يتحقق في ترتب الغرض المذكور على نزول
لها لعدم تواتر تلك الاخبار والاصح
لا تفيد خلاص ان حصول العلم من اخبار
هم بذلك انما هو بعد ثبوت امامتهم
فكيف يجعل اخبارهم بذلك دليلا
على امامتهم وهو الاول وصرح شيخنا
رحمة الله ان زعم ان الغرض المذكور
لم يرتب بعد النزول لا سقط المنا

فحين فلا يبقى له وجوب انزالها على الدنيا
بل حصول ذلك الغرض والحال انتم
يعلم بعدم ترتبه وان زعم ترتب الغرض
المذكور وحصوله فهو بغير الفاعل
لقدت الآية الترتيب نزولها كذلك
لأن المعاند الغرض في سائر الشبهات و
خبرتهم من ظلم الحية الا ان يكون الغرض
من نزولها تمام الحجة على الناس والحجة
تامة بدونها وتعليم ذنب المناهقين
باسقاطها ولا دليل على وجوب ذلك
على الله تعالى فاعرض عن تعقله في نزولها على
شتم بوجوب انزالها على الله ومن
بيح ما ذكرنا يعرف وجه الظاهر في آية

من القرآن

الرابع فان مرجعه الى مجرد استبعاد
قد عرفت ضعفه ثم قال وحصل القول
في دفع اصل الشبهة ان ما ينبغي ان يكون
ان الحجة المعصوم عنه شتر عا في نقله
وافعاله واظهاره مما يجب نفور الناس
س عنه واشارهم عن تولد حجة الغرض
الذي يبحث عليهم لاجله هو ما يكون في نفسه
موجباً لنفوس الاكثريين من حيث طبايعهم
المجبولة عليهم كالاشواق الدائمة من السعد
والكبر والخزق والسعة والمشاغل
القصية كالعز والقصص المفردة والافعال
الشيعة كالكذب واللباب
واللعب واشمال ذلك لا لا يجب

ذلك في نفسه وان تفرقت عنا طباع
 الجاهل من حيث هي لفته لاهم عليه
 ما بنوا عليه امرؤنهم ومعاشرهم وقررة
 لما لهم ومعاشرتهم ما تفرقت احوال كلها
 عن المور والانس بالطريقة المتلفة
 من الاباء كالاتيان باكثر العبادات وا
 الامر بها خصوصا ما فيه بدل الاموال وا
 لنفوس قال الله تعالى ومنهم من لم يكن في
 الصدقات قال اعطوا منها مما رزقوا وان
 لم يعطوا منها اذا هم يستخطون وقال تعالى
 اخبر ربك وبك من بينك وان فر
 يقاسن المؤمنين كما ربون وقال تعالى
 قد يعلم الله المستحقين منكم والفاصلين لا تؤا

في

بهلم الغنا والياتون اليأس الا قليلا
 شحة عليكم فاذا جاء الخوف رايتهم يفر
 ان اليك تدور اعينهم كالندى يفسح عليه
 من الموت فاذا ذهب الخوف سلقوا
 كم بالنته مداد اشحة على الخي وكذا
 لا يجب عليه الايمان بما يتعلق بالا
 مور العبادية بما يوجب منه جلب ا
 لقلوب وبذب الافئدة كبذل الا
 موال الكثرة والتفوق والجرائم البكيرة
 خصوصا ما يتعصبه الاضلال بما خلق على
 البلاغة المبالغ الرسالة وهكذا كان يفعل
 من تقريبات الاقربين واهل الاقربين
 والمساوات بين الامم والامم والامم

والوضيح في المحامل والمنازل والاعطاء
 المنع وإتمامه الحمد ورواها يقسم العطا
 يابن الناس بالسوية ولا يفضل شيئا
 لشدة ويقول لم أن كان بينكم تفاضل في
 الدرجات يكون بينكم في الدرجات وإ
 ول من وضع ديوان العظيمة وجعل القفا
 وت على قدر تفاوت درجاتهم في الد
 ينما من الخطاب كما رواه في العيون
 كذا ذلك كما كان يتفرع عنه طباع الكرم
 خصوصاً في تأمير غير الشريف عندهم
 عليهم مثل تأمير أسامة المصدور من
 لمواله وهو من أبناء عشرين على سنار
 يد القوم وكهول قریش ولقد كان

رت

الموت أحب إليهم من هذا لا ما رواه
 هذا أطا هر على من عرف أخبارهم وجاس
 ويأمرهم أقر أقول أن كان المقصود أن
 رسول الله لم يبلغ في تأليف قلوب المنا
 قنين الغاية المقصود حيث يتبع ما تشبه
 نفوسهم ويحبب ما تكره لبادهم فهو
 مهي لا ينكر كيف وأتباع إخوان الناس
 بكل ما يشتهون منافع لغرض النبوة وإ
 أن كان المقصود أنه ما كان يتألف قلوبهم
 بوجه فهو خلاف المعلوم المتواتر من سيرة
 أو من المعلوم أنه كان يفرض لهم من
 القنائم ويجزل لهم العطاء ويعلن لهم
 القول ويكرمهم في المجالس ويعاملهم معاملة

اهل الدين حتى بلغ في تأليف قلوبهم ان
 نروهم بنات و تزوج بناتهم وجعل دارا
 في سفيانا مائنا بعد فتح مكة مع شدة
 عداوته لله ورسوله فالتحق اندان
 توقف نقوية الاسلام واعلاء كلمة
 الحق على تأليف قلوب المناقضين بوجه
 اذ خيف من شرورهم على نفس النبي
 اذ هو كلمة الاسلام جاز للنبى تأليف قلوب
 بهم عقدة المفسدة كاللقية في زمن
 لمصومين بل لا يبعد وجوب ذلك
 على النبي مراعاة للائتم كما هو واضح لا يخفى
 فحق وجوب ذلك على النبي اذ جاز
 بدين الفاشم قال واما ما ذكره البعض

نبي

يعني السيد المحقق البغدادي قدس من انه
 كان ما موراجتجيد القرآن عن تلك
 ياوة التي كانت منه فمواقرا بعض
 اذ لا يوجد له شاهد وليس له في الاخبار
 شربل لم يقل به فاعلم فليت شعري كيف
 ينزيم بهذه الاخبار المناقضة للحقيقة الا
 خبار نعم من غير مره ان امير المؤمنين
 تلك الزيارات عنهم بعد اوانهم منها
 وحرمان انفسهم عن برائتها وكذا الاثمة
 من ولده الى ان يظهر الحق الجديد في
 الكتاب الجديد انتم قلت قد خست
 ضعف ما اورد على السيد في هذه المقالة
 ومثاله كلامه قدس فيما سبق من المقالة

الثانية وما كان ينبغي لهذا الرجل الصالح
ساعة الادب مع هذا السيد الجليل الذي
هو ائمة الشيعة في وقته اذ لم يزل
يتعرضه بفتح القول وليته انه في قبلي شي
يعتد به عند اهل النظر ونحو ذلك من المعاني
ان النفس وفكر الخور ثم قال واما ذكر
من الاستعجاب في المقالة بعين القسم
اليم فقيه اما اولان الموجود اكثر اخبار
الحق في عين المناقبين الاخر ما قلناه
عنه في المقالة الثانية وقد ذكرنا كلام
سيد قده وكلامه وذكرنا فيه من وجوه
النظر فراجع قال الدليل العاشر انه لا
اشكال ولا خلاف بين اهل الاسلام

في ذلك

في طرق اختلافات كثيرة وتغييرات غير
محصورة في كلمات القرآن ونحوه ومثبات
من زيادة كلمة ونقصانها وزيادة حرف
ونقصانه وتبديل كلمة واشبات اخرى
وتاميث لفظ وتذكير واخر اوردت وجه
اخر واشال ذلك من وجوه التعيين المذكور
مذكور الا ان بلغ من الكثرة بما كان يخرج
عن انذار به تحت القسط فاستقر ارا الى
لحين الا اختيارا واختار سبعة منهم الاكثر
بما فيه من الاختلاف كما جازهم على اختيار
الاربعة من سائر هذا الباب بعدتها
لكن لم يقصوا على بطلان جميع ما ينسب اليها
فيرحم الله المتأتمنين بوضوئه وتفسيره بما راجعه

بما يتيسر لاختصار المشهور ثم انما لا بد من اتيانها
 ما اختاروه وغيره لما يحتمل صحة الالتماس كما
 رفعوه ايضا واذهبوا في المقام فيكون القرآن
 في نفسه وعند نزوله ينسأ على الاختلاف في
 موضوعه على المغايرة في المراتب المذكورة
 وحيث ان القرآن تنزل في جميع مراتبها
 عند لا يتغير فيه ولا اختلاف كان يتبع ما ذكره
 غير الوجه الواحد الجول المراد فيه في شبهة
 الى رسول الله وقرآن القرآن بقرآنه بغير
 ما تنزل الله وظاهر ان المصنف الموجود والد
 تر فيه خالص من بعضه او اكثره فهي غير
 مطابق لما انزل عليه اجاز او هو المقصود
 وهذا الدليل وان كان غير وافي لا يثبت

تقصان

قصان المصورة والايه والعلامات لعدم قبول
 تلك الاختلافات لئلا لا يمكن تجميعهم
 القول بالفصل اذ بان يتنزل في المقام فيكون القرآن
 في حفظ القرآن وصيادته من طرق الاختلاف
 في مقام لم يتفقوا صورة الفاظه كما هي وقد
 كانا يتلون منها في كل يوم مرات عديدة في اذ
 يد من عشرين سنة وكانوا يستقون منها
 كذلك حتى قرء بعضهم ملك وبعضهم ملك
 وبعضهم ملك وبعضهم ملك وبعضهم ملك وبعضهم
 امدا وبعضهم ارشدا وبعضهم سراط وبعضهم
 سراط وبعضهم سراط وبعضهم سراط الذين
 وبعضهم سراط من وبعضهم ولا الضالين ومن
 غير الضالين وبكذلك اختلاف اعراب

كلامها وذكر في قوله تعالى عليهم بعتهم وجوه
 والمفروض ان المنزلة المقر عليهم واحد
 فعدم حفظهم فيها لم يكن ضرورة الى تلاو
 تها في كل سنة مرة مثلاً بحيث يلزم منه
 ما ذكرنا من التحريف والقصان او في كل
 يوم في غاية الوضوح فالحكم اثبات قوله
 على نسق واحد وابطال تردده على وجهه
 يد في التلاوة وان مشاء بعض ملك
 الاختلافات سواء الحفظ وقلة المبالاة
 وبعضها النسيان العاد وبعضها التعمير
 المعمر وبعضها اختلاف مصاحف عثمان
 ان لبعض ملك الوجوه كما مر وبعضها اختلا
 ف الاقلام في رسوم مصاحفها كما ستعرف

راجع

لا غير ذلك مما يعود الى التقدير او قصوره في
 انفسهم لا الى اذن ورضي من بينهم والذم
 يدل على ذلك ما مر ثم اخذ في ذكر وجوه
 مفاد بعضها في الاختلاف في القرآن وا
 نه واحد مثل من عند الواحد ومفادها
 في ان ملك الاختلافات فيه مستند الى
 الخبر وانما وقع ذلك منهم باجتهادهم
 وارانهم وقد اسهب في بيان تمام الاسما
 ب والانصاف انه وافق فيها الحق
 والصواب فان الحق عدم ثبوت التوا
 تر في ملك القراءات من الخبر حتى في
 القراءات السبع التراشي قوا ترصا
 مشهور الاصحاب الا ان ذلك لا ينافي

تواتر ما بين الدقيقين احدى المواد المرسومة
 في القرآن الموهوب عن المبرر لما عرفت من ا
 جامع اصحابنا على تواتر كذلك حتى من
 العالمين بعضهم تواتر القرائات على ادا
 ثية كانت ام بقرتة حتى القائل منهم
 لتجريف عدائهم لا يعتد بخلافته في
 اعتقاد الاجماع كما سمعت تفصيل القول
 فيه في المقالة الثانية بما لا مزيد عليه فان
 اراد من التجريف الاختلافات الوا
 قعة
 من القراء في اداء المرسوم بين الدقيقين
 والمواد الخارجية عنه فربما يوافق و
 المراد من التجريف في جملة من الاجبا
 ر المطلقة لوقوع التجريف في القرآن الا

ان تلاحظ

ان ظاهرها يرتد بل مرجح قد وظاهر ان
 المحقق الموجود والراي في خالص من بعضه
 اذ اكثره قديم في مطابق لما اترل عليه انما
 نزاع كون الاختلافات المذكورة موجبة
 لعدم تواتر ما بين الدقيقين وفيه مضافا
 الى قيام الاجماع على تواتر ما بين الدقيقين
 المتكرر وخواه من جماعة من الاساطين
 من المتكبرين للتجريف والمشتبهين له بل قد
 بعضهم من ضرورات المذهب بل الذين
 كما عرفت تفصيله في المقالة الثامنة
 كون تلك الاختلافات موجبة لاعتقاد
 تواتر ما بين الدقيقين فان ذلك انما
 يتم لو كانت تلك الاختلافات واقعة

في زمن البراءة او بعده واختلفت المصاحف باختلافها داما اذا كان المرسوم في المصاحف على نسق واحد قد يادرس شيئا والاختلافات المذكورة واثرة على الاسن تبعاً لذكرها في كتب القراء او مكتوبة مع ذلك على هوامش المصاحف او بين سطورها بحيث يتميز عن الاصل مما هو الواقع فليس في ذلك منافاة لتواتر المرسوم بين الشيعين ودخول اختلاف المصاحف في المرسوم في زمن القراء باختلاف قراءاتهم وبهجته المصاحف المختلفة والاتفاق على رسم واحد في الازمنة المتأخرة واضحة الفسا دافلا ريب بل لا ينبغي الارتباب في

رن

ان هذا المصحف المتداول الموهوب في عصرنا هو المصحف المتداول الدائر قد يما وحدثنا المطابق لجمعة في زمن رسول الله او في زمن عثمان على اختلاف القولين لم يتبدل في الرسم بعد الجمع العثمان في ولم يتغير كما صرح به المستدل في المقدمته الثانية من مقدمات كتابه حيث قال ابنته جبارته واعلم انه قد ظهر مما مرانه كان للقرآن حالات الاول حال الفرق والشتاب قبل زمان جمع الشيعين الثانية حال الاجتماع بعده الى زمن جمع عثمان الثالثة حاله بعد جمعه وحل النزاع في طرق التنقيح

وعنده انما موافق احد الى المين الاولين وانما في
 الاخير فلا خلاف لاصرفيه بل الكمال المحققون
 على انه الاكابر على ما كان عليه في صدر
 انهم ولم يقل في تاريخ او مصنف ان نسخ
 القرآن كانت متعلقة في الرسم في زمن القراء
 ثم اتفقوا في زمن سلطان من السلاطين
 على رسمه بنسق واحد بل المصاحف القديمة
 الباقية الموجودة في عصرنا مطابقة للمصحف
 المتداول في المرسوم وبخالفها مع المتداول
 ل في كيفية رسم الخط لا ينافي في الواقعة في المر
 سوم كما هو ظاهر لا يخفى والقراء السبعة في
 هم من القراء الذين نشأت منهم تلك
 الاختلافات انما ولدوا بعد عثمان بن

بن عباس

في زمن بن عباس بن عبد المطلب
 تكون الاختلافات المذكورة منافية لتوا
 ترابيع الدقيقين مع هذه الحال نعم لو كان
 التمسك بالقرائات المتعلقة قبل بيع
 عثمان كقراءة أبي داود وسعد وغيرهما
 ان ذلك ينافي تواتر المصحف الموجود
 فكان وجها راجعا الى اولئك السابقة
 التي قد عرفت ضعفها وبالجملة ان زعم
 ان الاختلافات الواقعة قبل بيع عثمان
 ينافي تواتر المصحف الموجود فقد عرفت
 ضعفه سابقا وان اراد ان الاختلافات
 الحادثة بعد بيعه ينافي تواتر المذكور
 فهو اوضح ضعفه من سابقه بعد اختلافه

بعدم تغيير المرسوم بعد جمع عثمان ومنه
 فضعف قوله ثم انه لا بد من اتمامها
 فتأرجح فانه ان اراد ان ذلك يوجب
 عدم عدم قوا المرسوم بين الدفتين فففيه
 ما عرفت وان اراد ان كيفية قرائته
 لغير المرسوم المتواترة في متواترة الاختلاف
 فالتقاربات الموجب لعدم تعيينها
 لكان وجوبها على عدم قوا القرائات
 السبع عنه مع امكن ان يقر بتمواتر
 القرائات المشهورة من تلك القرائات
 ان المتفاوت منها كما ذهب اليه بعضهم وليس
 بذلك البعيد واما ذكر من يقيم دلالة
 الدليل المذكور على الحقيقة بعدم القول

بالفصل

بالفصل ففيه لا ينبغي فان القول بمبدل
 الكلمات خلاف الاجماع ومن قال با
 التحريف انما يقول بالحقيقة فقط كما هو
 فت تحقيق القول فيه مما يتبعه فكيف
 يمكن في ذلك بعدم القول بالفصل
 واما الاولوية التي ادعاها بقوله وان يقر
 اذا لم يكن لقسما ثم فموجب الكلام
 فان ظاهره ان تلك الاختلافات في
 الفاتحة كانت في زمن البراءة وان
 لصحابة سمعوا الفاتحة من البراءة في صلوة
 ثمة مدة عشرين سنة ولم يحفظوها و
 نت خبر بان تلك الاختلافات
 انما وقعت من القراء الذين صدروا

بعد عثمان ولم يقل من العناية ولا ما رآه
 بين قراءته وقراءة العناية على من يهيه
 من عدم تواتر القراءات نعم قد روى
 عن ثمانية قراءات من انتمت عليهم
 في المصنوع عليهم وغير الضالين ولا
 خبرة بتلك الرواية لا تتر عن القبيح
 بل لان اشكال هذه الروايات الشاذة
 الغير المعتمدة لا شئت اختلاف العناية
 في قراءته الفاتحة وكيف يعقل اشتباها
 هم في الفاها جميع ما هم لها من البر
 في كل يوم ثلث مرات في صلواته
 الجبرية مدة حياته ولا ينبغي للعالم ان
 يصدق بكل ما سمع نعم يحمل تحذير

في المناقشة

في المناقشة وهو احتمال قد رقت نعمه
 فيها تقدم بعينه قال الدليل انما يشترط
 جبار الكثير المعينة الصريحة في وقوع
 المسقط ودخول النقصان في الموجود من
 القرآن زيادة على ما ترقرق في ضمن الا
 دلة السابقة وانما اقل من تمام ما تزل
 انما نرا على قلب سيد الناس والهان
 من غير اختصاصها بانه او سورة وهي
 تنفر في الكتب المعتمدة التي عليها المعو
 ل واليه المرجع عند اصحاب تبعث
 ما شئت عليها في هذا الباب يعون ا
 الملك الوهاب ثم ذكر جلية من الاخبار
 الدالة على التحريف ثم قال الدليل الثاني

الاخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القراء
 ان الدلالة على تغيير بعض الكلمات واللا
 يات والصور بغير المصور المقصود في
 كثيرة جدا قال السيد نعم الله الخ لا يرى
 في بعض المؤلفات كما على عنه ان الاخبار
 الدالة على ذلك تزيد على التي حديث
 وادعى استغنائها بتأخره كالمفيد والمحقق
 الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم بل الشيخ
 رايضا صرح في البيان بكثرة تباين الاراء
 وتواتر ما يحتاج اليه ذكرهم في آخر البحث
 ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع
 قلة البضاغة وبنين في اخر ما ضعف
 بعض الشبهات الترادف عليها

بجم

بتأخر ما لا يبقى صدور ما عنهم من ضعفها
 مرة وثلاثا في عدم دلالتها على المطلوب
 بتمامه وفيها القبح والشواذ في العلم
 ان تلك الاخبار منقولة من الكتب
 المعتمدة التي عليها مقول اصحابنا في اثبات
 الاحكام الفرعية والاشارة النبوية الا
 كتاب القرائات لا عند بن محمد العليا
 رفقده ضعفا لمتاخره بل في الواجب
 علينا ذكر بعض القرائن الدالة على جواز
 الاستناد الى هذا الكتاب ليكون حاله
 كحال غيره مما قلنا منه في هذا الباب ثم
 اخذ في تصحيح كتاب السيار ثم
 عقبه بذكر الاخبار التي اشار اليها قول

مرجع الدليلين المذكورين وما ذكر في الد
 ليل الثاني من الدليل واحد وهو الاخبار الد
 لية على التحريف ثوبا ونصوصا وتوزيع
 الاخبار وجعل كل منها دليلا مستقلا لا اثر
 له الاكثية سواء في الادلة على بعض ادلته
 الباقية لا يتم ايضا الامعونة ببعض اخبار
 التحريف وعلى ما اختار هذا الفاضل
 من حجة اخبار الاحاد في اثبات تلك
 الزيادات في القرآن الذي خالف بها
 قلة العلماء حتى القائلين منهم بالتحريف
 تزيد الادلة على ما ذكرنا ضعفا مضاعفة
 بعد ذلك الاخبار فلا تقصا على ان
 هما اختصار في الادلة بزعمه والحق ان

و

كتاب الاخبار هي العدة في دليل التحريف
 بل الدليل لو كان متوصفا فيها ومن ينالم
 تحريف القائلون بالتحريف الا بها
 فقط والمسائر الادلة التي تنسب بها
 الفاضل المذكور في وتضميلات وقو
 جهات قد تناوش بها مرار من بها
 لن بعيد وقد عرفت ضعفها مما لا
 قد عرفت ضعف القسمة تلك الا
 تبارك في المقالة الثانية بما لا مزيد عليه
 فاعلم في مفسد القول بالتحريف اعلم
 ان القول بالتحريف يعني نقص من
 القرآن الذي روي في الصحيح من صحا
 به الا يترتب عليه نفي يعتد بها

لانهم بعد ما اتفقوا على تواتر ما بين المذنبين
 وقد طبعته صدوره باجته عن النبذ قال شر
 فانه منهم بان القرآن المنقول كان ازيد
 من الموجود وقد سقطت منه ايات و
 كلمات وهي موقوفة عند اهل البيت
 في مصحف امير المؤمنين لا تعلم تفاصيلها
 الا بعد ظهور الحجة على الدنيا ولم يحيد
 منهم وهو معلومية خصوصيات تلك
 الزواجر والاذنبار التي قد تضمنت في
 كرم بعض الزواجر في اثباتها بل قد
 فت في المقالة الثانية لظهور اتفاقهم
 على عدم بنية اخبار الامامة في القرآن و
 هذا القول كما لا ترتب عليه اثر

عنه

علمية ولا مقصدية اعتقادية ومن هنا لم
 يعين النظر في تحقيق المسئلة بما في من الاعلا
 م وانظروا فيها الزود والتوقف لعدم
 لاج لم يعتد به في ايمان الظاهر فيها بعد
 من كونها مسئلة علمية صرف لا ترتب عليها
 اثر في العمل والالتزام فالتدقيق في اعتبارها
 الحديث من وقوع كلمات وحروف في
 لسان المتداول رامة واخرى بيدها
 قاله قص السور والالحالات يحتاج
 فمن الاخبار بين ودرج حجة اخبار الا
 حاد في اثبات تلك التفاتص والتغيير
 كما اوحيها لانه كلامه عليه في المقدسة
 سبب كثيرة في العمل والاعتقاد واعلم

فيه القول بعدم تواتر ما بين الدفتين
عن البراءة بخصوصيات الفاظه بل دعوى
القطع بخالفته للمنزل وان القرآنة
بكثرة ما تضمنه قرآنة بغير ما نزل الله
كما عرفت التصريح به في عبارة التي
قلنا ما عرفت الدليل العاشر من
اولية التراسيدل بها على التحريف
وقد عرفت ان لا ينفع في قطعته
ما بين الدفتين ما ذكره من نفى زيادة
الآية في القرآن بالابحاح فانه بعد طريق
التعريف بغيره في الفاظه الا لا يمكن القطع
بصدور آية واحدة من القرآن بخصوص
سيات الفاظها عن البراءة فان قطعته

سجدة

الكل بقطعته اجزائه كما عرفت تو
ضيح القول فيه في المقدمة بما لا يزيد
عليه وانفسدة اعظم من انكار
تواتر القرآن خصوصاً على المذكورين
اتفاق التواتر اية في كثير من معجزاته
التراسيدل بها على لمبوتة في كتب
الكلام فان ذلك وقد سمعت في
لمقدمة ان بعض النصارى قد انكروا
تواتر القرآن بدعوى وقوع التثنية
فيه يات على دين الاسلام من اصله
ومن قطع ما يرتب على هذا الاصل
الفاصل ان يكون القرآن اسودحالا
من التورية والاشجيل بعد ما طال

لعن اهلين فيها جدم تواترهما عن
 عيسى وموسى عليهما السلام ووقع الخبر
 ينف فيها فان سب القرآن الموقر على
 ما رغبه هذا المحدث يرجع الى تبع ثبوت
 من المناقضين المتغيرين المبدلين اللد
 ين جعلوا القرآن عصمين شهاده شا
 دين مرتدين ممن كان يتولاهم ولا
 ريب ان ذلك لا يرجع الى الخبر الوا
 حد الصحيح السند فضلا عن المتواتر
 كل ذلك نظاف مذنب المسلمين
 او من البديهيات الاولى عند المسلمين
 تواتر القرآن المتداول عندهم عن
 نبيهم لا يراتب فيه احد منهم على كثرة

مؤلفه

لمؤلفهم وانتلاف اراهم ونداههم و
 من قبيح ما يترتب على الاعتقاد على تلك
 الاخبار والاقول باعتبار ما اثبات
 تلك الزوائد والتغييرات كما وقع
 لهذا الفاصل تقوية قران الباطنية وا
 ثباتهم من الفرق المضاللة الذين اتوا
 بكتابات زعموا انه في قبل القرآن فان
 الغباريات المذكورة في بعض تلك الا
 خبار خصوصا السورة التي يحكمها الفاصل
 المذكور عن صاحب وسمكان هذا
 هيب واحتفل كونهما سورة التواتر
 لسا قطعه من القرآن لا تقصر في الوكاكة
 وبرودة التركيب عن قران الباطنية

ومن الغريب اشتباه التور بالحق والحق
المؤيدة لم نصية بالحق ومن ظم مفاسد
هذا القول ايضا خروج القرآن عن كون
نهجة وعدم التوف به ولا ريب
انه خلاف ما افقت عليه كما علم
المسلمين عند انقراض من الاخبار
قائمة بعد تجويز زيادة الكلمات وتبدل
ليها في القرآن وتفسير استعماله الى سائر الفا
ظ القرآن كما عرفت لزوم على هذه
المقالة في المقدمة لا تبقى اية من القرآن
يقطع يكون ظاهرا طامرا الكتاب لكي
يمكن التمسك به فان الحجة فرع ادراك
كونه من ظواهر الكتاب وكيف يمكن

رغم

ادراك ذلك مع احتمال زيادة بعض
الكلمات او تبدلها بما يغير الظاهر كما
صريح به الفاضل القاساني في مقدمة
الصافي حيث قال بعد ذكر حجة من
اخبار التوفيق ما هذه عبارة ويرد على
هذا كله اشكال وهو انه على هذا التقيد
ير لم يبق لنا اعتقاد على شيء من القرآن
اذ على هذا يحتمل كل اية منه ان يكون
محررا ومغيرا او يكون على خلاف ما انه
ل الله تعالى لم يبق لنا في القرآن حجة اصلا
فتبقى قائمة الامر باتباعه والوسية بما
لتمسك به الى غير ذلك انتهى فان
قلت ان غدة ما يحتاج اليه من القرآن

هي الايات المتعلقة بالفروع ولم يرد فيها
 تحريف وانما روي التحريف في غير ما
 فتكون تلك الايات خارجة عن الطراز
 ف العلم الايمان ف العلم الايمان بالتحريف لا
 يغير حقيقة تلك الايات قلت اول ان
 الاثر ام بعدم صحة القرآن وعدم صحة
 فيما عد الايات الاحكام مما يتعلق بالمقصود

والتوحيد والامانة واحوال القيمة والمعا
 و غيره ذلك من المعارف من اوجب اليقين فيها
 اقل اول لم يثبت به احد من العلماء
 شذوثة من الاخباريين الذين ينتموا
 بحجة تواتر الكتاب ولم يطال تلك
 العلماء قديما وحديثا بجميع ايات القرآن

ورفعها

وانما يتم على المقصود في سائر الموارد ولم
 يعهد منهم الاقتصار في الاستدلال على
 خصوص ايات الاحكام كما هو واضح
 لمن راجع كتب اصحابنا الكلامية وفيه
 ما وثقنا ان روي عدم ورود خبر في تحريف
 في ايات الاحكام خلاف ما يعتقد
 هذا الفاضل وقد عرفت في المقدمة
 انه يعتقد التحريف في جميع ابواب
 القرآن حتى ايات الاحكام ومن هنا
 شذوذه في كلام المحدثين في الدرر
 النورية حيث زعم عدم وقوع التحريف
 في تلك الايات وروى في
 سألته اخبارا متضمنين بتبدل قلة

من الكلمات وزيادة بعضها في آيات الأحكام
كقوله تعالى من المراق في آية الوضوء
بالزيادة عن قوله تعالى يسلمونك عن
الانقال وتبدل فامضوا إلى ذكر الله تعالى
وتبدل في هيكل عدتهن بعدتهن
في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وتبدل
فوا عدل بدو عدل إلى غير ذلك
بما سيحده المصنف لرسالة وثالثان
خروج آيات الأحكام عن المراف
العلم الإجمالي على فرضه لا يوجب مجرده
قلبيته بل العلم الإجمالي لا يخل قطعيته
ما خرج عن المرافة ان وجد للعلم به
سبب يوجب له انه يوجب القطع

فيما خرج عن المرافة وقد عرفت ما ذكرنا
في المقدمة اثبات السبب الموجب للقطع
وهو العوارض في بعض اجزاء القرآن وهو
ان بعض وكيف يمكن القطع بعدم زيا
وة بعض الكلمات وتبدل في آية القرا
ن عالم يرو فيه خبر بوقوع التغيير فيه
فعله قد وردت فيه اخبار ولم تصل
اليها ولم يثبت الاثمة ووكما يمانية الى
من تلوه وقاعهم مجمل للفرجة وبالجملة
متى ما فتحت عليك باب الحكم
ان تبدل الكلمات وزيادة بعضها في
القرآن لم يملك القطع بسلامة آية
واحدة بخصوصها منها وان امكن

القطع بوجوب ايات غير مخرقة في القرآن
 ان اجالا ان القطع به لا يسجد في
 قطعته خصوصيات الايات مع
 امكان منع القطع به ايضا ولو على
 وجه الاجال بعد فتح باب امكان
 التبدل والزيادة والمعلم بوقوعه في
 كثير من الايات فلا يقيح الا التمسك
 بالماله عدم التمييز في غير موارد اخبار
 التحريف قال شيخنا الاستاذ قدس في
 رسالة تحفة المومن في جملة كلامه في ثبوت
 نصوص القرآن ان وقوع التحريف
 في القرآن على القول به لا ينع من ا
 لتمسك بالطوار لعدم العلم الاجال

بالحال

باحتلال الطوار بذلك مع انه لو علم
 امكان من قبيل الشبهة المنيعة المخصوصة
 مع انه لو كان من قبيل الشبهة المخصوصة
 امكن القول بعدم قدسه لاحتمال كون
 الطوار المصروف عن ظاهره من ا
 لطوار المنيعة المتعلقة بالاحكام الشرعية
 العملية التي امرنا بالرجوع فيها الى ظاهر
 الكتاب فانهم انهم كلامه رفع مقامه
 وحاصل مقادير وقوع التحريف في
 القرآن على تقديره لا ينع من التمسك
 بطوار لا امكان نفيه باصالة عدم ا
 لتحريف فيها ولا ينع من ذلك العلم
 الاجال بالتحريف لا امكان منعه

على وجه يعلم احتمال الطوارىء بذلك
 بتمثيل لا يتخلل به المعنى المراكمة
 يف العين المنقوش بالصوف المنقو
 ش وتحرير فامضوا وكر الله في آية
 المجبة بما سمعوا الى غير ذلك من الطوار
 وحيثما بعيد ان يكون مراد قد
 منع العلم الاجمال بوقوع التحريف في نحو
 من الطوارىء لا احتمال وقوع التحريف
 في نصوص المتشابهات والعلم الا
 ببال بوقوع التحريف في احد المطا
 نعتين لا يمنع من اجراء الاصل في نحو
 من الطوارىء لان المتشابهات ليست
 مورد للتشكك والاستدلال فلا حاجة

الاجابة

الاجراء الاصل فيها لكي يعارض به الاصل
 في الطوارىء ثم على تقدير تسليم العلم الا
 جمالي على احد التقديرين يمكن ان يمنع
 مانعته من اجراء الاصل لان كان القول
 ل بان الشبهة فيه محصورة فلا مانع من
 اجراء الاصل في اطرافها ولو سلم كون
 الشبهة محصورة امكن القول بان ما
 عد الايات الاحكام من الطوارىء مما
 يتعلق بالقصاص ونحو ما تلاح عن مو
 رد الايتاء لعدم الحاجة الى التمسك بها
 في التكاليف الشرعية فلا يجرى الا
 صل فيها لكي يعارض به الاصل في الطوار
 وحينئذ حاصل ما افاده قوله في المقام

ان يقال ان المدرك لا اعتبارا صالة عدم
 التحريف ان كان ادلة الاستصحابية
 ان الاصل المذكور من الاصول المثبتة
 لقي لا تنقص تلك الادلة باثبات اعتبار
 رجاء سواء اريد به اصالته عدم وقوع التحريف
 يفي في الوقى المنزل واقعا وادامته
 عدم مغايرة ما في ايدينا للوقى المنزل العا
 قتي فانه بكلامه معينية لا شيت مطابقة
 ما في ايدينا للوقى المنزل واقعا لكي تثبت
 به الحقيقة ويرتب عليه بذلك اثر القوا
 نية الا على القول بحقيقة الاصول المثبتة المر
 غوب عنه عند المتقين خصوصا اذا اريد
 بالتحريف ما يعم تبديل الكلمات وزاياتها

نبي

او من الواضح انه بعد البناء على عدم
 قطعية خصوصيات الفاظ القرآن كما
 عرفت لزوم القول بطريق التفسير
 الهيلا لا يكون تعيين اللفظ المنزل واقعا
 المراد بين الطرفين فصاعدا باصالة عدم
 م التفسير بل الاصل فيما في ايدينا عدم
 المطابقة للوقى المنزل واقعا من غير
 معارض خصوصيا في احتمال زيادة كلمة
 فان الاصل عدم كون الكلمة المشكوك
 من الوقى المنزل نعم يمكن ان يقي في
 التحريف بمعنى النقص ان الاصل فيه
 عدم الوقوع لان مرجع الشك في النقص
 بالافرة الى الشك في كون الوقى المنزل

واقعا انما اطلق ما في ايدينا والاصل عدم
 م الزيادة ومنه يعرف ضعف ما ذكره
 الفاضل المحدث في مقدمات رسالته
 من ان الاصل في الجمع الاول وهو جمع
 ابي بكر مع مدعي النقص ورون الجمع الثاني
 في العثمان فان الاصل فيه مع المنا
 فين ووجه الفرق بينهما بان الشك
 في الجمع الاول في وجود الحادث وهو
 يقع تمام القرآن بعد التثنية والتقر
 ق والاصل عدم حدوثه بجمع كذلك
 وفي الثاني في انعدام الحادث بعدو
 بوجه والاصل بقاءه ثم ذكر ان التحقيق
 ان الاصل مع مدعي النقص فلم لما ذكره

في الديك

في الدليل السابع من اوله التحقيق وهو
 كما ترى ان الاشكال في قرأته ما يقعه القدر
 م والشك في انه تمام ما تزل او بعضه
 جمع الى الشك في زيادة الوقي المنفرد واقعا
 على ما يتصور والاصل عدم الزيادة فالاصل
 مع الناقين وهذا ولكن التحقيق انه لا يمكن
 ترتيب اثار الكمال والتمامية في قواته
 والسور عند الشك في كون الموجود تمام
 الامة المنفردة او الصورة المنفردة بوجه والاصل
 عدم الزيادة في الوقي المنفرد لكونه اسلا
 شبا فبشي اسالته عدم مطابقة الموجود للو
 شي المنفرد واقعا حتى في المقدار سائلة
 عن المعارض لا يعنى الشك بغير ترتيب

انما المقصود الحكم بوقوعه ليعود المحذور بل
 بمعنى التمسك به في قبيح اثار الكمال والحقا
 بية قبيح به انه ان كان المدرك لا
 فبقا راصدا في عدم التحريف هو الدليل
 الشرعي القاطن على عتية استصحاب القبيح
 وان كان المدرك لا اعتبار بوقوعه لا احدا
 لعدم العقلية والخطا ومن الناطقين للقرآن
 والجامعين له في نقل القرآن ووجه كما هو
 اصل في سائر الافعال العقلية من حيث
 اتفاق العرف والعقل على عدم الاعتقاد
 وباحتمال الخطا والخطا في مظهر فعالهم و
 اقوالهم كما صرح به شيخنا الاستاذ في
 مواضع من كلامه ولو لا ذلك لم يكن الا

على

على نواحي الاستدلال لا احتمال وقوع القبيح فيها
 كذلك فقيه اولان الاسفل المذكورين
 من الاسفل القبيح به عند العقلاء بل ا
 عقبا ومن حيث اعادة الطعن الشخصي والنف
 شي ومن هذا اشتراط في الراوي كونه ناطقا
 بطا في كثير الخطا والسهو ولم يتقدموا على
 نسخة كتاب الحديث اقبل فيها الخطا
 يجرؤ اسالة عدم عقلية الكاتب ولا ييب
 في عدم حصول الطعن بطلا معنية في المقام
 ما علم من حال الجامعين للقرآن عدم احتقا
 لهم بشاة وسماحتهم في امر بل وتعمد
 في توجيهه وتعيينه كما هو معتقد اقا
 ثلثين بالتحريف فكيف يمكن انفي تحريف

للقرآن مع هذه الحال باصالة عدم وقوع
 الغفلة والظلم منهم في وجه هذا مع ان
 النحن الحاصل من الاصل المذكور على تقدير
 انما تملأ النحن من النحنون المفعولة تشخيص
 الظاهر دون ما يحمل تشخيص المراءى بعد
 استمرار الظاهر ونذهب الاستلزام
 عدم بحجة النحن في القسم الاول فليكن
 على اعتبار الاصل المذكور في المقام بل
 التحقيق ان الشبهة في المقام حيث يكون
 ان الشك في تغيير الكلمات في اصل اللفظ
 الصادر من المتكلم لا في تشخيص الظاهر بعد
 استمرار اللفظ الصادر فيهما ثلثا
 تب الاول تشخيص اللفظ الصادر من المتكلم

شذوذا

الثابت تشخيص الظاهر بعد استمرار اللفظ
 الصادر الثالث تشخيص المراءى بعد استمرار
 الظاهر والمستفاد من كلتا شيئا الا
 ستاد قما في رسالة بحجة النحن هو اعتبار
 النحن في الاخير لا مطلقا وثانيا ان التفسير
 المذكور ان تم ما فاقه في نفي التغيير الواقع
 عن الظاهر والغفلة فيما ويروى من القرآن
 حين الوجع وما لم يجرده ولم يعلق عليه
 بعد التخصيص قصود من وبالله كما هو
 الناشئ للتغيير ثم القائلين بالتغيير
 فلا ريب في عدم إمكان نفيه بالاصل
 المذكور والثالث لو سلمنا جريان الاصل
 المذكور وجوز ان التفسير به في نفي التغيير

المذكور ايضاً فلا ريب في عدم ذكر القرآن
 في نفى التعمير المتعدد فان رجوعه الى
 الكذب في الخبر والارباب ان اتفقا
 لالكذب لا يدفع باصالة عدم التعمير
 بل الاسفل في الخبر عدم طائفة للواقع الا
 ان يدل دليل على اعتبار الخبر وعدمه الا
 عند ادعاء الكذب فيه كما في نسخة
 الملكية خبر الواحد في الجملة والاكاذيب
 المكاتب لعدم قيام دليل على حجية ما
 نقل منه اسناد المأخوذة فتفصيل القول
 فيه في المقالة الثانية وقد عرفت ان
 العقل يتقبل كلمات القرآن بل الشك
 في تعميدهما يتلزم عدم تواتر القائل

والله اعلم

واللام يحفل فيها التعمير فالحال التواتر
 بعالمه سلمنا اعتبار الاسفل المذكور سلم
 حتى في نفى التعمير المتعدد فلما ان منع خبر
 نفي نفى تعميدهما في القرآن وتبين ان
 ثبوت التعمير في كلامه قد التعمير المذكور
 وذلك لا اعتبارهم في حجية قطعته صدور
 كما قد عرفت لمهور ما قلنا من كلام
 ثم في المقالة الثانية في اعتبارهم التواتر
 تر في القرآن وارسالهم عدم الاعتداد
 بما نقل منه احاداً وانما لا نقل فيه بشوا
 وارسال المسلمات بما ينبغي عن اتفاق
 فتم على اعتبار قطعته المتن في القرآن
 وحي خلاصه المتكسب بالاسفل في اثبات

مقته لان الاصل وان كان معتبرا لا
 يقوم مقام القطع اذا اخذ موضوعا على وجه
 الصفقة الى صفة على ما حققه الاستاذ
 قدوة في مباحث القطع من رسالته تكلف
 يمكن مع ذلك التمسك بالاصل في اثبات
 متن القرآن وبالجملة ظاهرا كثيرا من
 كلامهم بل صحيح بعضها اعتبار التواتر
 في القرآن ومن هنا تسالوا على عدم
 الاعتداد في آية الكافرة بقراءة ابن
 مسعود في صياح ثلثة ايام متتابعات
 محللين ذلك بان لفظة متتابعات
 مروية من طريق الاحاد ولا عبرة به
 في القرآن وح اذا شك في تعيين كلمة

مع

من آية بناء على طرق التفسير لا الكلمات
 فلا ريب في اشتقاق التواتر فيها والاربعون
 ذلك فيها لمكان التواتر واذا انفي التواتر
 تنافيت الحقيقة ولا سيما التمسك بما
 قد عدم التفسير لعدم قيام مقام التواتر
 المفروض اعتبار في الحقيقة ولا كذلك
 السنة المحكية بغير الواحد فان اردت حقيقة
 تدبب عدم الاعتداد او بافعال التفسير فيها
 من قدر فصل عن الخطاء والعقلة مع
 ان نفي التفسير عن خطاء فيها باحالة عدم
 السهو والعقلة في افعال العقلاء وضا
 مساو سلمنا عدم اعتبار القطع في القرآن
 ان اكدنا فيه بقل الامار فلما ان

تقع جريان الاصل المذكور فيه مع العلم
 الاجمال بالتحريف الموجب لعدم بيان
 الاصل في الطرفه فتبقى امالة عدم قرا
 نية المشكوك وعدم مطابقة ما في ايدينا
 للقول المنزلي وعدم كون الظاهر المشكوك
 كمن لو ادرك الكتاب سالته عن المعنا
 رض واما ما ذكره قده من منع العلم الا
 جمالي باقتلال الظواهر بذلك ففيه ان
 المنشأ في العلم الاجمالي بالتحريف على
 القول به اغا هو الاخبار المدللة على وقوع
 مع التحريف ومفاد اكثر ما تثير نفات
 تتحل بالظواهر كما هو ظاهر لمن راجعها
 مع ان فرض المحرفين هو الاخلال

بالحكماء

بالظواهر بما يوافق اغراضهم القاسمه لا مجرد
 التعيين بما لا يتحمل به الظاهر فان ذلك
 لا يكاد يرد في اغراض العقلاء فكيف
 يمكن منع العلم الاجمالي باقتلال الظواهر
 لك وما ذكره قده بعد التمسك بان الشبهة
 غير محصورة يمكن المناقشة فيه بان الشبهة
 لعلها عند مدعى العلم الاجمالي بالتحريف
 الذين جبر الكلام على رتبهم من باب ا
 شباه الكثير الكثير كالمائة في الالف فتكون
 الشبهة محصورة عندهم مع ان المدار
 في جريان الاصل في اطراف العلم الاجمالي
 المذكور وعدمه على كون الشبهة غلبة
 قدرت الاجمال في تلك الظواهر ووافقه

بحيث يكون احتمال مصادفة كل من الظاهر
 في الشبهة للتحريف للمعلوم بالاجمال اتفاقا
 لا غير معتد به عند العقلاء ولا خطا بالظهور
 في انظارهم لا على كون الشبهة محصورة وغير
 محصورة فان ذلك مما يفرق بين الشبهة
 في التكليف لا في الظهور والاجمال في الال
 لفاظ ووهو ان كل شبهة غير محصورة في
 باب الالفاظ لا توجب الاجمال في المرافعة
 ووقايل الكلام اللهم الا ان يجعل مناطا
 لفرق بين الشبهة المحصورة وغيره احتملا
 والمعرف والعقلاء باحتمال مصادفة
 الواقع للمعلوم بالاجمال وعدمه ويعتبر
 محل نظر ومنه يعلم وجوب المناقشة فيما ذكر

قد اخبر من انه لو كان من قبيل الشبهة
 المحصورة لمكن القول بعدم قدمه اذ
 من الواضح ان خروج بعض المرافعة
 الشبهة المحصورة في مثل المقام عن مورد
 الابطال لا يوجب عدم تأثير العلم بالابطال
 في اجال المرافعة وبقا الطرفين على
 الظهور العرفي اذ لا ريب ان العلم
 بالاجمال باحتمال ظهور احد الطرفين
 الصادرين من متعلم يوجب الاجمال
 فيما يخرج بهما عن الظهور وفاقا وان خرج
 احد هما عن مورد الابطال فان ذلك
 لك انما يحد في التكليف من حيث
 اشقاء العلم الاجمال بمكليف يخرج على

المكلف على تقديره في الخواص والافاض
 فان مثل ذلك لا يصلح ما رتقا في اجال
 للفظ وهو غير فاعلموا وضع لا ينفق والفر
 ق بين المقامين ان العلم الاجمال باحتلال
 لظهور في اللفاظ يوجب اجال متم
 الفواهر في الموجب لسقوط الاصل عن
 الاعتبار حيث ان اعتبار من باب ا
 لظن النوعي المقهور في المقام لا من حيث
 تعارض الاصول في الطرف كما في الاصول
 الشرعية التعبدية لكي يدفع بعدم جبر
 يانه في بعض الاطراف في وجه من مو
 رد الابتلاء اللهم الا ان يبيح كون اصله
 عدم التعيين من الاصول التعبدية العقلية

وان المدار في الظواهر على التعبد دون
 الظن النوعي وودون اثباته في نظرهما
 وفالحق ان اصله عدم التعيين لا يحد
 في حجية الظواهر بعد العلم الاجمال
 بوقوع التعيين فيها بل ومع الشك
 في الوقوع كما هو ادركت اخبار التخيير
 الشك في وقوعه دون العلم فانه لا
 يكون التقيد لظنية واثبات طائفة
 الموجود المتداول للوحي المنقول وا
 قعا باصله عدم التعيين لما عرفت
 ولذلك الحال في السنة الحكيمية بخبر
 الواصل لانهما تقي احتمال التعيين السوي
 فيها فيما العقل على عدم الاعتداد

باحتفال العقلة والسهو في مقام القول وافتحا
 لم ونفي احتمال التغير العبدية بوجوه
 خبر الواحد المفقودة في الكتاب بل قد
 عرفت قيام الدليل على اعتبار التواتر
 فيه وعدم العبرة بالاحاد فتأمل جيدا
 هذا ولكن التماثل الصادق في عبارة الا
 ستاد قد يعطى ان مراده من التحريف
 المنفي بالاصل هو موصوفاً من الامية
 وتغير الكلمات كما عرفت انه المقصود
 من التحريف عند جل القائلين به ان
 لم يكن كلامهم كما ان التدبر في كلامه قد
 يقضي بان مرجع اصالة عدم التحريف
 عنده الذي ينفي به التحريف في لغو امر

خاتمة

الكتاب الى اصالة عدم القرينة على الية
 خلاف كتاب الخوارزمي وبذلك ينفتح
 عن عبارة بعض ما وردنا عليها انتهى
 فيهما مواقع للنظر كما لا يخفى على من اصاب
 خبراً بما وردناه وكيف كان فقد انفتح
 بما ذكرناه ان القول بالتحريف مستلزم
 لسقوط القرآن عن الحجية وربما استد
 ل على نفي التحريف بلزوم ما ذكره من النفا
 و قد تعرض له القائل المحدث في
 مجلة ادلة الدافعين للتحريف فقال الساع
 وس انه لو سقط منه شيء لم يبق ثقة
 في الرجوع اليه واجاب عنه المحقق الا
 نصار ثم ذكر عبارة الشيخ الاستاد

قدرة المقدرة انقاد اسقط منها قوله على
القول به من اولها وقوله فانهم من انصار
ولا اعلم بما دفعه الى استقامتهما والله العالم
ثم قال بعد توضيح الجملة الاثنية من العبارة
المذكورة هذا مضمانا الى ان ارشادنا
عنه الى التمسك بها وتقريرهم الاحكام
عليه وتسلّم بها في غير واحد من الموارد
كاشف عن عدم سقوط ما يوجب
الاجمال في المبرور من ايات الاحكام
وغير منافع المسقط في غيرها وفيها
بالاقتضاء انتم كلامه اقول اما نقله
عن شيخنا الاستاذ قدس سره فقد عرفت
الكلام فيه واما اجاب به ان غير فضيلة

ان تقرير الامامة اصحابهم على التمسك
بكلوا الكتاب وتسلّم بها في كثير من الموارد
اراد لا يقتضي ايات الاحكام بل طالعكم
وتسلّم اصحابهم والعلماء من شيعة قد
يعاود شيئا بآثار تلو الكتاب خصوصا
ما يتعلق منها بالمعارف الدينية كالنحو
بيد والامامة والمعاد وغيره ما لم يكشف
تلك الاخبار عن عدم وقوع تحريف
يخل بها ما لم يكشف عن عدم اخلال
التحريف بعلوم توار الكتاب مع ان من
راجع اخبار التحريف في ايات الاحكام
م وغيره ما لم يكشف عن تلك التحريفات
المروية مما يخل بها ما لم ير ان سقوط

أكثر من ثلث القرآن ما بين قوله ثم فان
 فتم الاصحاح في التيمام وقوله فويل للظالمين
 ما طاب لكم من النساء غير نخل قطافه ولاية
 اذ ان سقوط لفظة صلوة العصر بعد قوله ثم
 والصلوة الوسطى غير نخل قطافه وفادتك
 الاية وكذلك تبدل من المراتب بالامام
 في آية الوضوء الى غير ذلك مما يشهد عليه
 السبب وقد ورد في كثير من اخبار التفسير
 تحطه الامام عليه السلام من الطواهر مثل ما ورد
 في قوله كنتم خير امة اخرجت للناس كيف
 يكونوا خير امة وقد قتلوا ابن بنت بنهم
 وما ورد في قوله ثم يستخفون من في الارض
 من ان في الارض اليهود والنصارى فكيف

بنهم

تستعفف الملائكة لهم الى غير ذلك من الطواهر
 رد هذا مع ما عرفت من ان قوله فويل للظالمين
 فيمن هو الاخلال بالطواهر لا يقتضي عمالا
 يستعمل به الطواهر فان مثل ذلك لا يثبت
 في مقاصد العقلاء فاخبار ارشاد الله
 الى انفسكم بطواهر الكتاب وتفسيرهم
 اصحابهم عليه وسلم بتلك الطواهر مكتوبة
 لاخبار التفسير وكذا العكس لانما شقة
 عمالا ينافي ما قيل اخبار التفسير ولما
 منه بعد النبوة على سقوط جملة من الملائكة
 والايات والسور من القرآن وتبدل
 جملة من المصالحات وما يدتها فيه بالاطاهر
 اخبار المروية عنهم مما ارشادهم الى

القسك بطوامه وتقريرم الاصحاب عليه
 وتسلمم بها تحتل الوهمين امدجا ما ذكر
 والاخر الفقيه وايضا الناس على هذا
 الظاهر صوتا لديهم عن الفساد كما جعله
 بعض من ابد الزريد في وقوع التفسير
 اذ من المحقق قريبا ان تكون ايات القرآن
 ان بسبب تحريف المبطلين تحتل
 الطوار لا تجد فيها واقعا ويكون ابرهم
 بتفسير اثار القرآن على المتداول المحر
 ف من باب الفقيه ووه خطا والحد
 ين عن الفساد كما هو ظاهرا فله من اخباء
 التفسير مثل ما رو عن الصادق
 حيث قر بعض اصحابه بمحض بعض

٢٦٤

ما رو عنهم من الزيادات في القرآن
 كف من هذه القراءة اقر كما يقر النا
 من حتى يقوم القائل ثم فاذا قام قر كتاب
 الذي على سنة ما رو عن ابي الحسن في انما
 ل اقر واكمل تعلم فيمن من يعلم وما رو
 عن امير المؤمنين في خبر احتجاجه على
 الزيد بن وليس يوسف مع علوم الفقيه
 القصص باسماء المبدلين ولا الزيادة
 في اياته على ما ثبتوه من تلقا ثم في الكتاب
 لما في ذلك من تقوية فيج اهل التعجيل
 والكفر والخلل المنهج من قبلنا وابلها
 ل هذا العلم الظاهر الذي قد استهان
 له الحقائق والحقائق بوقوع هذا الصلح

على الاحكام والرضاهم الا ان قال فان
 شريعة القية تحظر التصريح بكفر منه وفي
 اخره وشرحت كلامه استفظ وحرف
 وبديل مما يحرم هذا الخبر الطال وغيره تحظر
 القية انهما من مناقب الاولياء وشا
 لب الاعداء وهذه الاخبار كما ترى بين
 ظاهر وصريح فان منعم عن الله آية لا يا
 دات المروية عنهم وامرهم بقراءة المسحوم
 المتداول اغا هو القية ولما لم يول على
 المسلمين السنة الكفرة والمنافقين وذلك
 يقرب كون امرهم بالتمسك بالقران
 المتداول والاجتماع به من باب القية
 ايضا ولا اقل من الاحتمال المتعدي به وح

سجدة

فلا يمكن ان يتفاد من تلك الاخبار بعد
 البناء على وقوع التعريف وتبدل الكلمات
 كون القران المتداول حجة واقعية كما
 هو مذهب علماء الاسلام ولا يمكن مسم
 مادة الفساد والابتداع لكون الاخبار
 طريح لا يقبل التداول منها كما استقر
 عليه المذهب من غير شك وقد طر
 ح العلماء كثير من الاخبار في ابواب
 الفقه وغيره لا اقل من هذا المذهب فليست
 بما خالف ظاهر اجماع المسلمين وخبره
 المذهب بل الدين فانه لا رية عند
 هم في ان هذا القران المروي ومن الذين
 باجبه كلام القية لا يشكون في تواتر نقله

عن نعيم كما لا يشكون في قوتهم ووجوب الصلوة
 الخمس وصوم شهر رمضان وسائر فروع
 ايات الدين غلة ولا يكون رفع اليدين
 مثل ذلك باخبار وردت مع شيوخ الكلد
 بعلينهم ووس الكلدانيين روايات
 كثيرة في كتب ثقات اصحابهم كما هو سواها
 اخبار الجهد والخلو وفي ذلك من مناقبنا
 المذنب او الدين وبالجملة فاسد هذا
 لقول كثيرة جدا وقد اوضحت لك بعد
 الفساده من اصله بالانزاد عليه ولكن
 هذا الخبر ما هو وانه مثل المسموع ان ثبت
 ما كتبناه في ويران المصالحات ويجوز به
 عنا ما كتبه الحافظ في صحائف الشيا

انه في الخيرات وقد فرغ منه مؤلفه
 الفرج في غزوة الكريم سابع شهر عادي
 الاخر من السنة الثمانية من المائة المرا
 بعة بعد الالف من الهجرة النبوية على
 مهاجرة الف الف سلام وتحيته ما
 مداهليا والحمد لله رب العالمين













